IFAD

تقرير مجلس المحافظين

الدورة السادسة والأربعون

روما، 14-15 فبراير/شباط 2023

مجلس المحافظين
الدورة السادسة والأربعون
روما، 14-15 فبراير/شباط 2023

الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير عن الدورة السادسة والأربعين لمجلس المحافظين

الوثيقة: GC 46
التاريخ: 19 يوليو/تموز 2023
التوزيع: عام
اللغة الأصلية: الإنكليزية

جدول المحتويات

الفصل 1	**الافتتاح والوقائع**
الفصل 2	**القرارات التي اتخذها مجلس المحافظين**
الفصل 3	**المحاضر الموجزة**
الفصل 4	**البيانات والكلمات الخاصة**

الملحق الأول	**جدول الأعمال وجدول عمل الدورة**
الملحق الثاني	**القرارات التي اعتمدها مجلس المحافظين في دورته السادسة والأربعين**
الملحق الثالث	**الروابط إلى المضمون الرقمي للدورة السادسة والأربعين لمجلس المحافظين**
الملحق الرابع	**قائمة الوفود في الدورة السادسة والأربعين لمجلس المحافظين**
الملحق الخامس	**قائمة الوثائق التي عرضت على الدورة السادسة والأربعين لمجلس المحافظين**
الملحق السادس	**تركيبة البلدان في هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق**

الفصل 1 – الافتتاح والوقائع

1- عُقدت الدورة السادسة والأربعون لمجلس محافظي الصندوق في روما يومَي 14 و15 فبراير/شباط 2023. وترد في الملحق الرابع قائمة بأسماء المشاركين في هذه الدورة.

2- وعقد المجلس ما مجموعه أربعة اجتماعات. وترد المحاضر الموجزة لهذه الاجتماعات في الفصل 3.

3- وتتاح التسجيلات بالفيديو للدورة من خلال هذين الرابطين: اليوم الأول - اليوم الثاني

ألف - افتتاح الدورة

4- أشارت السيدة ديردرا ماك غرينرا، سكرتيرة الصندوق بالإنابة، إلى أن معالي السيد Oscar Miguel Graham Yamahuchi، من جمهورية بيرو، قد انتهت فترة ولايته كمحافظ، وأعلنت أن المحافظ الجديد للدولة العضو المعنية، وهو معالي السيد Alex Alonso Contreras Miranda، سيشغل المنصب الشاغر بعد التشاور مع منسقي القوائم وبالاتفاق معهم، وفقا للمادة 12 من النظام الداخلي لمجلس المحافظين.

5- وافتتح معالي السيد Alex Alonso Contreras Miranda، رئيس مجلس المحافظين ومحافظ جمهورية بيرو، الدورة.

باء - جدول الأعمال والوثائق

6- اعتمد مجلس المحافظين جدول الأعمال وجدول العمل للدورة. وترد قائمة الوثائق التي المقدمة إلى المجلس في الملحق الخامس. وترد القرارات التي اعتمدها مجلس المحافظين في الملحق الثاني.

جيم – الاجتماع الافتتاحي للدورة

7- أدلى معالي السيد Alex Alonso Contreras Miranda، رئيس مجلس المحافظين، ورحب بالمتحدثين الرئيسيين في الاجتماع الافتتاحي.

8- ورحّب السيد ألفرو لاريو، رئيس الصندوق، بالضيوف الخاصين في الاجتماع الافتتاحي للدورة.

9- وأدلى السيد شو دونيو، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ببيان ترحيبي.

10- وأدلى فخامة الرئيس حسن شيخ محمود، رئيس جمهورية الصومال الاتحادية، بكلمة رئيسية.

11- وأدلت معالي السيدة Mia Amor Mottley، رئيسة وزراء بربادوس، ببيان مسجل بالفيديو.

12- وأدلى معالي السيد Edmondo Cirielli، نائب وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية إيطاليا، ببيان بالنيابة عن معالي السيد Antonio Tajani، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية إيطاليا.

13- وأدلى السيد ديفيد بيزلي، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، ببيان مسجل بالفيديو.

14- وترد النصوص الكاملة للبيانات التي أدلي بها خلال الاجتماع الافتتاحي في الفصل 4.

دال - بيان رئيس الصندوق

15- يرد النص الكامل للبيان الذي أدلى به رئيس الصندوق، السيد ألفرو لاريو، أمام مجلس المحافظين في الفصل 4.

هاء – الجلسات التفاعلية والأحداث الخاصة

16- عُقدت أربع جلسات مناقشة تفاعلية عن المواضيع التالية:

- قيادة الشعوب الأصلية في مجال العمل المناخي: رؤية شاملة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية
- تمويل القطاع الخاص لمساعدة صغار المنتجين على التكيف مع تغيُّر المناخ: هل يمكن تحقيقه؟
- الشباب والزراعة: تسريع تحقيق انتقال عادل نحو الأمن الغذائي
- التحديات والفرص في علاقة الترابط بين المياه والغذاء والطاقة

17- ويمكن مشاهدة الجلسات التفاعلية باستخدام الروابط أعلاه.

18- **الحدث المحوري - عمل الصندوق في السياقات الهشة**. أدارت السيدة دينا صالح، المديرة الإقليمية لشُعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا في الصندوق، الحدث المحوري الذي حضره فخامة السيد حسن شيخ محمود، رئيس جمهورية الصومال الاتحادية، والسيد ألفرو لاريو، رئيس الصندوق.

19- **إطلاق التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق/حوار رفيع المستوى مع المحافظين**. نُظم حدث لإطلاق هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، وشمل الحدث مناقشة وزارية أعقبها حوار رفيع المستوى مع المحافظين بشأن موضوع دورة مجلس المحافظين "تسريع العمل لتحقيق الأمن الغذائي". ويرد في الفصل 3 موجز للبيانات التي أدلي بها خلال هذا الحدث. ويمكن مشاهدة الحدث من خلال هذا الرابط

20- **منتدى الشعوب الأصلية.** قدمت السيدة Margaret Tunda Lepore، عضو اللجنة التوجيهية لمنتدى الشعوب الأصلية، موجزا تجميعيا لمداولات الاجتماع العالمي السادس للمنتدى الذي عُقد في 9 و10 و13 فبراير/شباط 2023 في المقر الرئيسي للصندوق. ويرد في الفصل 4 النص الكامل للموجز التجميعي. ويمكن مشاهدة تسجيل للبيان بالفيديو من خلال هذا الرابط.

21- **IFAD Talk - انعدام الأمن الغذائي في أفريقيا: مفارقة يتعين معالجتها**. أدارت السيدة Hélène Papper مديرة شُعبة التواصل العالمي والترويج في الصندوق، مناقشة في إطار سلسلة IFAD Talk مع وكيلة الأمين العام، Cristina Duarte، المستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون أفريقيا. ويمكن مشاهدة المناقشة من خلال هذا الرابط.

واو– بنود الأعمال

22- جرى النظر في بنود الأعمال التالية خلال الدورة:

- تقرير عن التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق
- استعراض الممارسة المتبعة للعملية المؤدية إلى تعيين رئيس الصندوق
- القوائم المالية الموحدة للصندوق لعام 2021
- طلب عضوية غير أصلية
- إنشاء هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق

- برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج والميزانيتان العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2023، وتوقعات الميزانية الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة 2024-2025، وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2023 وخطته الإرشادية للفترة 2024-2025، والتقريران المرحليان عن مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

زاي – بيانات عامة

23- قُدم ما مجموعه 35 بيانا إلى مكتب سكرتير الصندوق عن الدورة السادسة والأربعين لمجلس المحافظين من قِبل الدول الأعضاء التالية: جمهورية أنغولا، وجمهورية النمسا، وجمهورية البرازيل الاتحادية، وبوركينا فاسو، ومملكة كمبوديا، وكندا، وجمهورية الصين الشعبية، وجمهورية كوبا، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية مصر العربية، وجمهورية السلفادور، والجمهورية الفرنسية وجمهورية ألمانيا الاتحادية (بيان مشترك)، وجمهورية غامبيا، وجمهورية الهند، وجمهورية إندونيسيا، واليابان، والمملكة الأردنية الهاشمية، وجمهورية كينيا، ومملكة ليسوتو، ومملكة هولندا بالنيابة عن اتحاد البنلوكس، وجمهورية نيكاراغوا، ومملكة النرويج، وجمهورية بيرو، وجمهورية البرتغال، والاتحاد الروسي، وجمهورية رواندا، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية جنوب السودان، ومملكة إسبانيا، وجمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية، وجمهورية السودان، والجمهورية العربية السورية، والولايات المتحدة الأمريكية، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، والجمهورية اليمنية.

24- وتتاح جميع البيانات المسجلة والمكتوبة على الموقع الشبكي للدورة في ركن المستندات والمصادر.

حاء ـ اختتام الدورة

25- أدلى رئيس الصندوق بملاحظات ختامية أمام المجلس؛ ويرد نصها الكامل في الفصل 4.

26- ولخص رئيس مجلس المحافظين، معالي السيد Alex Alonso Contreras Miranda، نتائج المداولات الرئيسية التي أجراها المجلس، ثم أعلن اختتام الدورة السادسة والأربعين لمجلس المحافظين. ويرد النص الكامل للبيان الختامي في الفصل 4.

الفصل 2 - القرارات التي اتخذها مجلس المحافظين

ألف- تقرير عن التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق

27- أحاط مجلس المحافظين علما بالتقرير عن التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، على النحو الوارد في الوثيقة GC 46/L.3.

باء- استعراض الممارسة المتبعة للعملية المؤدية إلى تعيين رئيس الصندوق

28- وفقا لتوصية المجلس التنفيذي، نظر مجلس المحافظين في الوثيقة GC 46/L.7، واعتمد القرار 46-د/228 المؤرخ 14 فبراير/شباط 2023، بشأن دعوة مكتب مجلس المحافظين إلى استعراض الممارسة المتبعة للعملية المؤدية إلى تعيين رئيس الصندوق.

جيم- القوائم المالية الموحدة للصندوق لعام 2021

29- نظر مجلس المحافظين في القوائم المالية التي تُظهر الوضع المالي للصندوق حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2021 ونتائج عملياته للسنة المنتهية في هذا التاريخ، كما هي واردة في الذيول من ألف إلى ميم في الوثيقة GC 46/L.5، ووافق عليها، ولاحظ تقرير المراجع الخارجي وشهادته بشأن فعالية الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي للمراجع الخارجي.

دال- طلب عضوية غير أصلية

30- وفقا لتوصية المجلس التنفيذي، نظر مجلس المحافظين في الوثيقة GC 46/L.2 واعتمد القرار 46-د/229 المؤرخ 15 فبراير/شباط 2023، بشأن الموافقة على طلب أوكرانيا الانضمام إلى الصندوق بصفة عضو غير أصلي. وأبلغ الاتحاد الروسي المجلس بأنه لم يتمكن من الانضمام إلى الموافقة على هذا البند بتوافق الآراء. وشكر سعادة السيد Yaroslay Melnyk، سفير أوكرانيا في إيطاليا، مجلس المحافظين على موافقته على الطلب المقدم من بلده.

هاء- إنشاء هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق

31- وفقا لتوصية المجلس التنفيذي، نظر مجلس المحافظين في الوثيقة GC 46/L.4 واعتمد القرار 46-د/230 المؤرخ 15 فبراير/شباط 2023، بشأن إنشاء هيئة مشاورات خاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. واستنادا إلى التجربة الإيجابية المتمثلة بالاستعانة برئيس خارجي لهيئة المشاورات خلال مشاورات التجديد التاسع، والعاشر، والحادي عشر، والثاني عشر لموارد الصندوق، اختار مجلس المحافظين السيد Kyle Peters رئيسا خارجيا لهيئة المشاورات.

32- ووفقا للفقرة 3 من هذا القرار، تتألف هيئة المشاورات من 25 دولة عضوا من القائمة ألف، و10 دول أعضاء من القائمة باء، و22 دولة عضوا من القائمة جيم. ويؤذن لأعضاء القائمة ألف الذين لم يعيَّنوا ضمن الأعضاء الخمسة والعشرين لهيئة المشاورات حضور دورات هيئة المشاورات بصفة مراقبين صامتين. ويمكن أيضا لهيئة المشاورات أن تدعو فيما بعد هذه الدول الأعضاء إلى المشاركة في دورات هيئة المشاورات بما قد يُيسر مداولاتها.

33- وترد في الملحق السادس تركيبة البلدان في هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق على النحو الذي حددته القوائم ألف وباء وجيم.

واو- برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج والميزانيتان العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2023، وتوقعات الميزانية الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة 2024-2025، وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2023 وخطته الإرشادية للفترة 2024-2025، والتقريران المرحليان عن مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

34- وفقا لتوصيات المجلس التنفيذي، وبعد الاطلاع على الميزانية الإدارية المقترحة المؤلفة من الميزانيتين العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2023 وميزانية مكتب التقييم المستقل في الصندوق لعام 2023، على النحو الوارد في الوثيقة GC 46/L.6، اعتمد مجلس المحافظين القرار 231/د-46 المؤرخ 15 فبراير/شباط 2023، الذي يوافق فيه على ما يلي:

- الميزانية العادية للصندوق لعام 2023 بمبلغ 175.7 مليون دولار أمريكي؛
- الميزانية الرأسمالية للصندوق لعام 2023 بمبلغ 6.5 مليون دولار أمريكي؛
- ميزانية مكتب التقييم المستقل في الصندوق لعام 2023 بمبلغ 5.97 مليون دولار أمريكي؛
- ترحيل الاعتمادات غير الملتزم بها في نهاية السنة المالية 2022 إلى السنة المالية 2023 حتى مبلغ لا يتجاوز 3 في المائة من الاعتمادات المقابلة.

35- وأحاط المجلس علما أيضا بالمعلومات الواردة في التقريرين المرحليين عن مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وآلية الحصول على الأموال المقترضة.

الفصل 3 – المحاضر الموجزة

(1) المحضر الموجز للاجتماع الأول المنعقد يوم الثلاثاء، 14 فبراير/شباط 2023، الساعة 9.30 صباحا

رئيس المجلس: معالي السيد Alex Alonso Contreras Miranda (بيرو)

ولاحقا:

السيد William Roos (فرنسا) (نائب رئيس المجلس)

ولاحقا:

سعادة السيدة Haifa Aissami Madah (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (نائبة رئيس المجلس)

جدول المحتويات

	الفقرات
استبدال رئيس مجلس المحافظين	38-37
افتتاح الدورة (البند 1 من جدول الأعمال)	39
اعتماد جدول الأعمال (البند 2 من جدول الأعمال)	40
حفل الافتتاح	48-41
• بيان ترحيبي لرئيس مجلس المحافظين	
• بيان ترحيبي للسيد ألفرو لاريو، رئيس الصندوق	
• بيان ترحيبي للسيد شو دونيو، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	
• كلمة رئيسية لفخامة الرئيس حسن شيخ محمود، رئيس الصومال	
• رسالة بالفيديو من معالي السيدة Mia Amor Mottley، رئيسة وزراء بربادوس	
• بيان معالي السيد Antonio Tajani، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية والتعاون الدولي في الجمهورية الإيطالية ألقاه نيابة عنه معالي السيدEdmondo Cirielli، نائب وزير الخارجية والتعاون الدولي في الجمهورية الإيطالية	
• رسالة بالفيديو من السيد ديفيد بيزلي، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي	
بيان للسيد ألفرو لاريو، رئيس الصندوق	50-49
الحدث المحوري – عمل الصندوق في السياقات الهشة	75-51
تقرير عن التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق (البند 5 من جدول الأعمال)	82-76
القوائم المالية الموحدة للصندوق لعام 2021 (البند 7 من جدول الأعمال)	86-83
استعراض الممارسة المتبعة للعملية المؤدية إلى انتخاب رئيس الصندوق (البند 9 من جدول الأعمال)	90-87
جلسة تفاعلية 1: قيادة الشعوب الأصلية في مجال العمل المناخي: رؤية شاملة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية	94-91

36- **دعي الاجتماع إلى الانعقاد في الساعة 9.30 صباحا.**

استبدال رئيس مجلس المحافظين

37- أشارت **السيدة ديردرا ماك غرينرا** (سكرتيرة الصندوق بالإنابة) إلى أن السيد Oscar Miguel Graham Yamahuchi من بيرو قد انتهت ولايته كمحافظ، وقالت إنه وفقا للمادة 12 من النظام الداخلي لمجلس المحافظين، ولا سيما الفقرة 2 منها، وبالتشاور مع منظمي القوائم ألف وباء وجيم، جرى الاتفاق على ملء الوظيفة الشاغرة الناتجة في المكتب من قبل المحافظ الجديد للدولة العضو المعنية، وهو معالي السيد Alex Alonso Contreras Miranda.

38- **تولى معالي السيد Alex Alonso Contreras Miranda (بيرو) الرئاسة.**

افتتاح الدورة (البند 1 من جدول الأعمال)

39- أعلن **رئيس مجلس المحافظين** افتتاح الدورة السادسة والأربعين لمجلس المحافظين.

اعتماد جدول الأعمال (البند 2 من جدول الأعمال) (GC 46/L.1، وGC 46/L.1/Add.1/Rev.3)

40- **اعتمد مجلس المحافظين جدول الأعمال المؤقت (بصيغته النهائية الواردة في الوثيقة GC 46/L.1/Rev.1) وجدول عمل الدورة المنقَّح (GC 46/L.1/Add.1/Rev.3).**

حفل الافتتاح

بيان ترحيبي رئيس مجلس المحافظين.

41- قال **رئيس المجلس** إن البيانات التي سيلقيها المتحدثون الافتتاحيون تشهد على التزامهم برسالة الصندوق المتمثلة في الاستثمار في السكان الريفيين على المدى الطويل بهدف تعزيز التنمية الريفية والزراعية المستدامة.

بيان ترحيبي للسيد ألفرو لاريو، رئيس الصندوق

42- رحب **السيد ألفرو لاريو** (رئيس الصندوق) في الدورة بالسيد شو دونيو، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وفخامة الرئيس حسن شيخ محمود، رئيس الصومال، ومعالي السيد Edmondo Cirielli، نائب وزير الخارجية والتعاون الدولي لإيطاليا، الذي حضر نيابة عن معالي السيد Antonio Tajani، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية والتعاون الدولي لإيطاليا. وشكر أيضا معالي السيدة Mia Amor Mottley، رئيسة وزراء بربادوس، والسيد ديفيد بيزلي المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي على بيان الفيديو لكل منهما.

43- ويرد **النص** الكامل للبيان الترحيبي في الفصل 4.

بيان ترحيبي للسيد شو دونيو، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

44- أدلى **السيد شو دونيو** (المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة) ببيان، يرد نصه الكامل في الفصل 4.

كلمة رئيسية لفخامة الرئيس حسن شيخ محمود، رئيس الصومال

45- أدلى **فخامة الرئيس حسن شيخ محمود** (رئيس جمهورية الصومال الاتحادية) بكلمة رئيسية، يرد نصها الكامل في الفصل 4.

رسالة بالفيديو من معالي السيدة Mia Amor Mottley، رئيسة وزراء بربادوس

46- قدمت **معالي السيدة Mia Amor Mottley (رئيسة وزراء بربادوس)** رسالة بالفيديو، يرد نصها الكامل في الفصل 4.

بيان معالي السيد Antonio Tajani، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية والتعاون الدولي في الجمهورية الإيطالية ألقاه نيابة عنه معالي السيد Edmondo Cirielli، نائب وزير الخارجية والتعاون الدولي في الجمهورية الإيطالية

47- **أدلى معالي السيد Edmondo Cirielli** (إيطاليا)، متحدثا بالنيابة عن معالي السيد Antonio Tajani نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية والتعاون الدولي في الجمهورية الإيطالية، ببيان يرد نصه الكامل في الفصل 4.

رسالة بالفيديو من السيد ديفيد بيزلي، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي

48- قدم **السيد ديفد بيزلي** (المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي) رسالة بالفيديو، يرد نصها الكامل في الفصل 4.

بيان للسيد ألفرو لاريو، رئيس الصندوق

49- أدلى **السيد ألفرو لاريو** (رئيس الصندوق) ببيان، يرد نصه الكامل في الفصل 4.

50- **وأعرب رئيس المجلس** عن تقديره للسيد ألفرو لاريو على بيانه وقيادته والتزامه الراسخ بمهمة الصندوق.

الحدث المحوري – عمل الصندوق في السياقات الهشة

51- **تحدثت السيدة دينا صالح** (المديرة الإقليمية، شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا، الصندوق)، بصفتها منسقة الحدث وبصفتها مناصرة الهشاشة في الصندوق، وركزت على حالة الصومال، فقالت إن الخطط التي أعلن عنها رئيس الصندوق لتوسيع نطاق العمليات في ذلك البلد تمثل نقطة تحول في شراكة الصندوق مع الحكومة الصومالية بهدف بناء مستقبل أفضل للمجتمعات المحلية الريفية الصومالية. وفي معرض ترحيبها برئيس الصومال في هذا الحدث، طلبت أن يبدي رأيه على إعلان اليوم عن التسوية الكاملة لمتأخرات الصومال المستحقة للصندوق.

52- وأعرب **فخامة الرئيس حسن شيخ محمود** (رئيس الصومال)، عن تقديره للدور الذي قام به الشركاء الدوليون في هذه التسوية للمتأخرات، فقال إن الإعلان يبشر بفجر جديد لمشاركة بلده مع الصندوق ويتيح فرصا جديدة لكثير من الصوماليين، وقبل كل شيء في قطاع الأمن الغذائي. وبالاقتران مع السياسة القطرية للعمل على تسريع العمل لتحقيق الأمن الغذائي من خلال دمج المؤسسات الوطنية الرائدة المعنية في مجالات الزراعة التقليدية والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك، فإن زيادة هذا العمل تمهد الطريق لزيادة المساعدة التقنية التي يقدمها الصندوق للبلد. كما تبشر بحقبة جديدة للصومال، حيث تُبذل الجهود للابتعاد عن التدخل الإنساني نحو الاستثمار والتنمية.

53- وطلبت **المنسقة** من الرئيس، مشيرة إلى أنه لا يزال في السنة الأولى من ولايته، أن يحدد أكثر التحديات إلحاحا والأولويات الرئيسية لبلده.

54- وقال **فخامة الرئيس حسن شيخ محمود** (رئيس الصومال) إن الصومال يواجه عددا كبيرا من التحديات، ولكن لكل من حكومته ومؤسسات الدولة أولويات تساهم في الأولوية الشاملة. وعند توليه منصبه في مايو/أيار 2022، كان أول إجراء له هو تعيين مبعوثه الخاص للشؤون الإنسانية لمعالجة أزمة الغذاء التي عصفت بالبلد. وإلى جانب التعبئة والتوعية، أتاح عرض المبعوث الخاص لحالة الصومال، في الداخل والخارج على السواء، تجنب المجاعة في الوقت الحاضر. ومع ذلك، تتمثل أولويته القصوى في الأمن، الذي يصعب بدونه تحقيق

الأولوية الثانية المتمثلة في التقدم الإنساني. أما الأولوية الثالثة فهي العمل مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بشأن تخفيف الديون، وهو مجال يُحرز فيه تقدم أيضا.

55- وبفضل العمل لتحقيق هذه الأولويات، جرى تحرير الصومال من الإرهاب، وجرى تفادي المجاعة، ومن **المقرر** تسوية حالة الديون في إطار مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

56- وأشارت **المنسقة** إلى أثر أزمة الغذاء العالمية الحالية - ما تسمى الآن "أزمة متعددة الأبعاد"، وسألت رئيس الصندوق عن الدور الأكثر فعالية الذي يمكن أن يؤديه الصندوق في ضوء الفرصة المعلنة حديثا لمواصلة العمل مع الصومال.

57- وقال **السيد ألفرو لاريو** (رئيس الصندوق) إن مواصلة العمل سيستحدث أيضا فرصة للاستثمار في الصومال، بما **في** ذلك على أساس الرؤية الملهمة لرئيسه فيما يتعلق بالاحتياجات الإنسانية القصيرة الأجل واستحداث فرص للشباب بدلا من الاتجاه إلى الإرهاب، ولا سيما في شكل إيرادات ودخل من الزراعة كعمل تجاري. وأشار إلى أنه من الضروري عدم دعم زراعة الكفاف فحسب، ولكن أيضا بناء نظام إيكولوجي.

58- وعلى الرغم من أن الصندوق أصبح الآن قادرا على استثمار أمواله الخاصة في الصومال، فلم يفقد في الواقع صلته بالبلد الذي حشد التمويل من أجله على مر السنين، مع التركيز على التخطيط الغذائي، والتنمية الزراعية الرعوية والري. وفي الحالة الأخيرة على وجه الخصوص، أُحرز تقدم كبير خلال العقد السابق. وعلاوة على ذلك، أُعطي للصومال أولوية قصوى في مبادرة الاستجابة للأزمات في الصندوق.

59- وسيكون الاستثمار الطويل الأجل في استحداث فرص للشباب محور تركيز رئيسي للصندوق، الذي كان يعمل **على** تسريع نهج يركز على التمويل المشترك وتعبئة أموال المناخ، بما في ذلك من خلال مرفق البيئة العالمية وبرنامج التأقلم المعزز لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة لمعالجة الأمن الغذائي واستحداث فرص العمل والتكيف مع المناخ. ويمكن للجهود المتضافرة التي تبذلها جميع الأطراف أن تُحدث فرقا في التصدي لتلك التحديات الرئيسية وضمان أيضا استمرار أثر الاستثمارات الحالية والنمو خلال العقد القادم، بدلا من أن يختفي بمجرد الانتهاء من البرامج ذات الصلة.

60- وأشارت **المنسقة** إلى الأهمية التي تولى للأثر الإنمائي، وطلبت من رئيس الصندوق تحديد أولويات الصندوق **للصومال** في ضوء مشاركته المتزايدة في السياقات الهشة.

61- **وقال السيد ألفرو لاريو** (رئيس الصندوق) إن الصندوق، بصفته منظمة تراعي دائما احتياجات البلدان على نحو كامل، استمع بعناية إلى الاحتياجات التي أعرب عنها رئيس الصومال، وهو بلد غني بالأراضي الصالحة للزراعة والإمكانات الساحلية والتقاليد. وأشار إلى أنه من الضروري البناء على هذه الثروة وتنمية القدرة على الصمود تدريجيا في وجه صدمات المناخ والدخل من خلال استثمارات دائمة تهدف إلى توفير بدائل للهجرة والإرهاب. وينبغي أن يكون لهذه الاستثمارات تأثير غير مباشر على المجتمعات المحلية الريفية وأن تستهدف المحتاجين، والنساء والشباب على وجه الخصوص.

62- **وطلبت المنسقة** من رئيس الصومال تحديد المجالات التي ينبغي أن يركز عليها الصندوق لضمان توافر نظم غذائية مستدامة وقادرة على الصمود، ولا سيما للتصدي للتحديات التي يواجهها الشباب.

63- وأشار **فخامة الرئيس حسن شيخ محمد** (رئيس الصومال) إلى أن 70 في المائة من سكان بلده يعيشون في مناطق ريفية وأن 70 في المائة منهم تقل أعمارهم عن 30 سنة، فقال إن تركيز الصندوق في الصومال ينبغي أن ينصب على التنمية الريفية والزراعية. وأضاف أن الزراعة التقليدية غير جذابة للعدد الضخم من شباب البلد، الذين يهاجرون بشكل متزايد إلى المناطق الحضرية. ومع ذلك، كان الشباب متحمسين للغاية للتكنولوجيا، والتي يمكن أن تؤدي دورا أساسيا في إقناعهم بالبقاء في الأنشطة التقليدية.

64- ولذلك ينبغي أن يركز الصندوق والشركاء الدوليون الآخرون على تقديم حوافز جذابة للشباب للمشاركة في العمل، سواء كان ذلك في الزراعة أو الرعي الزراعي أو التكنولوجيا أو المجالات الأخرى، ولا سيما في المناطق الريفية وفي مجتمعات الصيد على طول الساحل الصومالي الشاسع. وفي العقود الأخيرة فقط، بدأ السكان في استكشاف موارد المحيطات في البلد بشكل أكمل، مما أتاح فرصا هائلة للاستثمار الذي يمكن أيضا توسيع نطاقه بسهولة إلى ما يتجاوز الصيد ليشمل السياحة والأنشطة الأخرى.

65- ولذلك انصب التركيز في الصومال على الانتقال من العمل الإنساني إلى العمل الإنمائي. وفيما يتعلق بالأمن الغذائي، تعتبر البنية التحتية، بما في ذلك في شكل نظم الري والسيطرة على الفيضانات والطرق الفرعية، مطلوبة لتعزيز الانتقال من زراعة الكفاف إلى الزراعة التجارية. وأخيرا، فيما يتعلق بمشاركة الشباب في برامج الصندوق، فإن وزارة الشباب في البلد تعمل على وضع السياسات ذات الصلة والمقرر الانتهاء منها في المستقبل القريب بناء على مدخلات المندوبين في مؤتمر الشباب الوطني القادم.

66- ودعت **المنسقة** ممثلي الشركاء الذين ساهموا في تسوية متأخرات الصومال المستحقة للصندوق إلى إبداء تعليقات.

67- وأثنى **مندوب من ألمانيا** على القيادة القوية لرئيس الصومال وتفاؤله الهائل في مواجهة تحديات كبرى غير مسبوقة، بما في ذلك الجفاف والجوع، فقال إن حكومته انضمت إلى شركاء آخرين في الاستجابة بشكل إيجابي لنداءات حكومة الصومال والصندوق للمساعدة في تسوية المتأخرات المستحقة على الصومال. ونتيجة لذلك، فإن الطريق مفتوح الآن لمزيد من استثمارات الصندوق في الصومال، ولا سيما من أجل استئناف برامج الزراعة المستدامة والتكيف مع تغير المناخ.

68- وقال **مندوب من السويد** إنه على الرغم من المسافة الجغرافية بين السويد والصومال، فإن بينهما تاريخا طويلا من التعاون، والذي يعد وثيقا للغاية فيما يتعلق بالشتات الصومالي في السويد. وإلى جانب الوصول إلى التمويل من أجل التنمية الريفية، يكتسي الأمن الغذائي أهمية محورية في مواجهة العواقب العالمية للحرب في أوكرانيا وتأثيرات الظواهر المناخية المتطرفة والنزاعات.

69- وباعتبار السويد جهة داعمة راسخة لعمل الصندوق، بما في ذلك في السياقات الهشة، فإنه من دواعي سرورها أنها ساهمت في تسوية متأخرات الصومال المستحقة للصندوق. ومن جانبه، يجب أن يظل الصندوق وفيا لمهمته الأساسية وأن يعمل بشكل وثيق مع الجهات الفاعلة الأخرى في هذا المسعى. وأشار إلى أن السويد تثني على الصومال التقدم الكبير الذي أحرزه فيما يتعلق بعملية مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وقال إنها تتطلع إلى تقديم المزيد من المساهمات، بجانب الصندوق وشركاء آخرين، إلى ما يعد مشروعا جديدا مهما في الصومال.

70- وقال **مندوب من بلجيكا** إن بلده كان سعيدا بالمشاركة في تسوية متأخرات الصومال حتى يتسنى للصومال الآن الاستفادة من برامج الصندوق المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ لصالح صغار المنتجين. ودعما لعمل الصندوق لصالح هؤلاء المنتجين في البلدان الهشة، كانت أولويات بلجيكا هي إنشاء نظم غذائية مستدامة وإعادة الأوضاع إلى طبيعتها في هذه البلدان. واستلزم تحقيق الأمن الغذائي على المدى الطويل التحول في النظم نحو خصائص مستدامة وقادرة على الصمود تنتج أغذية عالية الجودة وشاملة للجميع من حيث الدخل. كما ينبغي اعتماد نهج زراعي إيكولوجي لجعل المنتجين أقل عرضة لتغير المناخ وتقليل الأثر على الزراعة.

71- وأولت بلجيكا، في أنشطتها التعاونية، اهتماما خاصا لجانب حيوي من عمل الصندوق، وهو استهداف أضعف الفئات، مع التركيز بشكل خاص على صغار المنتجين والنساء والشباب. وخصص جزء كبير من المساعدة الدولية البلجيكية لأكثر البلدان هشاشة. وينبغي أن يوجه الصندوق 100 في المائة من بعض الأموال إلى البلدان المنخفضة الدخل والهشة.

72- وأقرت **المنسقة** أيضا بالدور الذي تقوم به إيطاليا في دعم تسوية متأخرات الصومال المستحقة للصندوق، ودعت إلى جولة من التصفيق للدول الأربع الأعضاء في الصندوق التي اجتمعت لدعم دولة عضو أخرى وقت الحاجة.

73- **وأقيمت جولة من التصفيق تقديرا للدول الأعضاء الأربع المعنية.**

74- وأعرب **فخامة الرئيس حسن شيخ محمد** (رئيس الصومال) من جديد عن امتنانه للتضامن الذي أُظهر تجاه بلده، وقال إنه يتطلع إلى زيادة العمل مع الصندوق. وعلى الرغم من أنه رأى في كل تحد فرصة، فإنه كان يعلم أيضا أن الصومال لا يمكنه مواجهة تحدياته بمفرده. وكان دعم الصندوق والدول الأعضاء فيه حيويا لاختصار الطريق أمام الصومال.

75- **تولى السيد Roos (فرنسا) رئاسة الجلسة.**

تقرير عن التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق (البند 5 من جدول الأعمال) (GC 46/L.3)

76- وجه **رئيس المجلس** الانتباه إلى التقرير عن حالة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، على النحو الوارد في الوثيقة GC 46/L.3، الذي يوفر معلومات عن وضع موارد الصندوق حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2022.

77- وقالت **السيدة Katherine MEIGHAN** (نائبة الرئيس المساعدة والمستشارة العامة؛ نائبة الرئيس المساعدة بالإنابة لدائرة العمليات المالية، الصندوق)، في معرض تقديم التقرير، إن التعهدات بلغت 1.28 مليار دولار أمريكي حتى 6 فبراير/شباط 2023، بعد تعهد جديد من البرتغال، بوثائق مساهمة أو مدفوعات مباشرة مستلمة تبلغ 3 ملايين دولار أمريكي، ومدفوعات إجمالية قدرها 566 مليون دولار أمريكي بعد مدفوعات أخرى من بنن وكندا وغيانا والهند والمكسيك والبرتغال.

78- ودعا **رئيس المجلس** البلدان التي لم تودع وثائق مساهمتها حتى الآن على أن تودعها في أقرب وقت ممكن لضمان استمرار عمل الصندوق المهم.

79- وقال **مندوب من الاتحاد الروسي** إن إزالة البنوك الروسية من نظام رسائل SWIFT كجزء من العقوبات غير القانونية ضد بلده يمنع تحويل الأموال إلى الصندوق. وبناء على ذلك، يسعى الاتحاد الروسي - وهو بلد من بلدان القائمة ألف ومساهم طويل الأجل في الصندوق - إلى أشكال بديلة للتحويل تمكنه من الوفاء بالتزاماته تجاه الصندوق.

80- وقال **مندوب من فرنسا** إنه على الرغم من التقدم الجدير بالثناء الذي أُحرز في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، فإن وثائق المساهمات المودعة لم تبلغ إلا 84 في المائة والمدفوعات 42 في المائة، مقارنة بنسبتي 92 في المائة و47 في المائة، على التوالي، لمدة ثلاث سنوات في التجديد الحادي عشر للموارد في وقت هيئة المشاورات الأولى الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. ويجب رصد الانخفاض في معدلات إيداع وثائق المساهمة والمدفوعات عن كثب. وعلاوة على ذلك، يجب على الدول الأعضاء أن تفي بتعهداتها من أجل ضمان السلامة المالية للصندوق وقدرته على تنفيذ الدورة القادمة للأنشطة المقررة.

81- أعربت **السيدة MEIGHAN** (نائبة الرئيس المساعدة والمستشارة العامة؛ ونائبة الرئيس المساعدة بالإنابة لدائرة العمليات المالية، الصندوق) عن تقديرها للدول الأعضاء لدعمها القوي وتشجيعها للدول الأخرى على إيداع وثائق مساهمتها دون تأخير، وقالت إنه يمكن صرف الأموال الناتجة بسرعة أكبر للبلدان الأكثر احتياجا.

82- **أحاط مجلس المحافظين علما بالتقرير.**

القوائم المالية الموحدة للصندوق لعام 2021 (البند 7 من جدول الأعمال) (GC 46/L.5 وGC 46/INF.3)

83- قال **رئيس المجلس** إن المجلس التنفيذي استعرض، في دورته الخامسة والثلاثين بعد المائة، القوائم المالية المراجعة للصندوق للسنة المالية 2021 وتقرير مراجع الحسابات الخارجي عنها، على النحو الوارد في الوثيقة GC 46/L.5، وأوصى بعرضها على مجلس المحافظين للموافقة عليها. كما جرى نشر أبرز الجوانب المالية لعام 2022 الواردة في الوثيقة GC 46/INF.3 للعلم.

84- وقالت **السيدة MEIGHAN** (نائبة الرئيس المساعدة والمستشارة العامة؛ نائبة الرئيس المساعدة بالإنابة لدائرة العمليات المالية، الصندوق)، في معرض تقديمها لهذا البند، إن رأي مراجعي الحسابات الخارجيين للصندوق يفيد بأن القوائم المالية الموحدة للصندوق حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2021، بصيغتها الملحقة بالوثيقة GC 46/L.5، تعرض بشكل عادل، من جميع النواحي الجوهرية، الوضع المالي للصندوق وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي. كما أصدر مراجعو الحسابات الخارجيون شهادة مستقلة بشأن تأكيد الإدارة أن الصندوق يحتفظ بضوابط داخلية فعالة على الإبلاغ المالي، مما يدل على التزام الصندوق باتباع أفضل الممارسات المالية الدولية. واستعرضت لجنة مراجعة الحسابات القوائم المالية الموحدة في اجتماعها الرابع والستين بعد المائة وأقرها بعد ذلك المجلس التنفيذي في دورته الخامسة والثلاثين بعد المائة.

85- وأثنت **مندوبة من أنغولا** على إدارة الصندوق لقيادتها وشكرت الصندوق على دعمه لصغار الصيادين والمزارعين في أنغولا، وقالت إن الحكومة تتطلع إلى إنشاء آليات دينامية ومشروعات مستدامة في أنغولا وإلى تحسين التنسيق مع البرنامج الوطني للبلد. وبالنظر إلى أهمية الزراعة الصغيرة في أنغولا، فإن افتتاح الصندوق لمكتبه الإقليمي في شرق وجنوب أفريقيا كان موضع تقدير عميق وسيؤدي إلى تحسين تنسيق المشروعات مع الصندوق. كما أن الدعم الذي يقدمه الصندوق سيعزز الزراعة والنمو في أنغولا، ويساعد في القضاء على الجوع والفقر، ويجمع الصندوق والوكالات الدولية الأخرى معا لدفع عجلة التغيير، وليس لأنغولا فحسب، بل لأفريقيا بأكملها.

86- **ووافق مجلس المحافظين على القوائم المالية التي تبين الوضع المالي للصندوق بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2021 ونتائج عملياته للسنة المنتهية في هذا التاريخ، كما هي واردة في الذيول من ألف إلى ميم في الوثيقة GC 46/L.5؛ وتقرير المراجع الخارجي عنها؛ وشهادته بشأن فعالية الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي.**

استعراض الممارسة المتبعة للعملية المؤدية إلى انتخاب رئيس الصندوق (البند 9 من جدول الأعمال) (GC 46/L.7)

87- أشار **رئيس المجلس** إلى أنه عقب الدورة الاستثنائية الأولى لمجلس المحافظين التي عقدت في تموز/يوليو 2022 لتعيين الرئيس السابع للصندوق، طلب الصندوق تعقيبات من مكتب مجلس المحافظين، والقائمين بالعد وممثلي الدول الأعضاء فيما يتعلق بالتعديلات المحتملة التي تهدف إلى زيادة تعزيز عملية التعيين ودعم استمرارية الأعمال في الصندوق في المستقبل. وقد أعدت الأمانة الوثيقة GC 46/L.7 بشأن هذا الموضوع بالتشاور مع أعضاء المكتب، الذين ينبغي الإشادة بهم لتوجيههم ودعمهم طوال عمليتي التعيين والاستعراض.

88- وأوصى المجلس التنفيذي، في دورته السابعة والثلاثين بعد المائة وعقب استعراضه للوثيقة GC 46/L.7 ومشروع القرار الوارد فيها، مجلس المحافظين بأن يطلب من مكتب مجلس المحافظين، بمساعدة أمانة الصندوق حسب الاقتضاء، استعراض الممارسة الحالية المتبعة للعملية المؤدية إلى تعيين رئيس الصندوق وتقديم توصيات بشأنها لزيادة تعزيز العملية المذكورة، مع الالتزام بأفضل الممارسات وضمان شفافية العملية ونزاهتها.

89- وقال **مندوب من فرنسا** إن الاستعراض الدوري الذي يجريه الصندوق لطرائق انتخاب الرئيس يمثل ممارسة سليمة في الأساس جعلت ممارسات الصندوق متوائمة مع أفضل الممارسات في المؤسسات المالية الدولية

الأخرى ووكالات الأمم المتحدة. وكان من دواعي سرور فرنسا، بصفتها عضوا في المكتب، أن تشارك في الاستعراض.

90- **واعتمد مجلس المحافظين القرار 228/د-46 بشأن استعراض الممارسة المتبعة للعملية المؤدية إلى تعيين رئيس الصندوق**

جلسة تفاعلية 1 - قيادة الشعوب الأصلية في مجال العمل المناخي: رؤية شاملة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية

91- قدم **رئيس المجلس** منسقة الجلسة التفاعلية، الدكتورة Sherilee Harper، الأستاذة المساعدة في كلية الصحة العامة، جامعة ألبرتا، كندا، ومؤلفة رئيسية لتقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيُّر المناخ. وشارك في المناقشة:

- السيدة Dayana Paola Urzola Domicó، عضوة تمثل الشباب في اللجنة التوجيهية لمنتدى الشعوب الأصلية وعضوة التجمع العالمي لشباب الشعوب الأصلية، جمهورية كولومبيا
- السيد Devasish Roy، رئيس دائرة شاكما وعضو سابق في مجلس مرفق مساعدة الشعوب الأصلية، جمهورية بنغلاديش الشعبية
- السيدة Myrna Cunningham، رئيسة اللجنة التوجيهية لمنتدى الشعوب الأصلية، جمهورية نيكاراغوا
- السيدة Antonella Cordone، كبيرة الإخصائيين التقنيين، التغذية والإدماج الاجتماعي، الصندوق

92- ويمكن مشاهدة المناقشة على هذا الرابط.

93- **وتولت سعادة السيدة Haifa Aissami Madah (جمهورية فنزويلا البوليفارية) رئاسة الجلسة.**

94- وشكر **رئيس المجلس** المشاركين في الجلسة التفاعلية على مناقشتهم الدينامية والثرية بشأن السياسات.

ورفع الاجتماع في الساعة 1.25 بعد الظهر.

(2) المحضر الموجز للاجتماع الثاني المنعقد يوم الثلاثاء، 14 فبراير/شباط 2023، الساعة 3.00 بعد الظهر

رئيس الجلسة: معالي السيد Alex Alonso Contreras Miranda (بيرو)

جدول المحتويات

	الفقرات
الجلسة التفاعلية 2 - تمويل القطاع الخاص لمساعدة صغار المنتجين على التكيف مع آثار تغير المناخ: هل يمكن تحقيقه؟	97-96
إطلاق التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق	136-98
حوار رفيع المستوى مع المحافظين	188-137
موجز تجميعي لمداولات منتدى الشعوب الأصلية	190-189

95- **دُعي الاجتماع إلى الانعقاد في الساعة 3.00 بعد الظهر.**

الجلسة التفاعلية 2 - تمويل القطاع الخاص لمساعدة صغار المنتجين على التكيف مع آثار تغير المناخ: هل يمكن تحقيقه؟

96- قدمت السيدة **Jyotsna PURI** (نائبة الرئيس المساعدة، دائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة في الصندوق) بصفتها منسقة الجلسة التفاعلية، المشاركين:

- السيد Pasi Hellman، وكيل وزارة الدولة لسياسة التنمية، وزارة الخارجية في جمهورية فنلندا، ومحافظ فنلندا لدى الصندوق
- السيد Erik Naivasha، المدير المساعد لبنك Energy, Environment & Climate Change, Equity Bank، جمهورية كينيا
- السيدة Adaeze Usoh، رئيسة قسم التمويل المؤسسي، مؤسسة Babban Gona، جمهورية نيجيريا الاتحادية
- السيدة Tamisha Lee، رئيسة منظمة Jamaica Network of Rural Women Producers، جامايكا

97- ويمكن مشاهدة المناقشة من خلال هذا الرابط.

إطلاق التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق

98- قالت **السيدة Satu SANTALA** (نائبة الرئيس المساعدة، دائرة العلاقات الخارجية والحوكمة في الصندوق)، في معرض تقديمها لحدث إطلاق التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، إنها مسرورة للغاية بأن ترحب، بصفتها منسقة الحدث، بالسيد Jochen Flasbarth، وزير الدولة في الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية في جمهورية ألمانيا الاتحادية، وهي بلد يضطلع بدور أساسي في النهوض بالتنمية الريفية والأمن الغذائي من خلال مبادرات مثل التحالف العالمي للأمن الغذائي وكذلك من خلال مساهماته القوية في الصندوق.

99- وألقى **المنسق**، قبل حدث الإطلاق، ببيان بصفته الوطنية وأشار إلى أن الأمن الغذائي جزء أساسي من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وقال إن أكثر من 800 مليون شخص يواجهون الجوع، وهو ما يشكل انتهاكا خطيرا لأبسط حقوق الإنسان. وقد أدت جائحة كوفيد-19 والحرب الروسية ضد أوكرانيا إلى زيادة عرقلة التقدم المتعثر أصلا نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما هدف التنمية المستدامة 1 (القضاء على الفقر) وهدف التنمية المستدامة 2 (القضاء التام على الجوع). ومن الأهمية بمكان تعزيز قدرات الإنتاج الغذائي المحلي من أجل كسر الحلقة السلبية الناتجة عن الاعتماد على المعونة الإنسانية وإنهاء المستويات العالية غير المستدامة للاعتماد على واردات الأغذية في بعض البلدان.

100- وأشار إلى أن الصندوق أظهر على نحو واف درايته وكفاءته في دعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والنظم الزراعية الوطنية. ومن خلال التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، يجب أن تقدم الدول الأعضاء تمويلا كافيا لتمكين الصندوق من مواصلة عمله وربطه بالإجراءات الرامية إلى تعزيز القدرة الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة على التكيف مع آثار تغير المناخ وقدرتهم على الصمود في وجه آثاره. وتُعتبر المرأة ركنا أساسيا في مثل هذه المساعي بقدر ما يؤدي تعزيز قدراتها في سلسلة الإمداد إلى تعزيز قدرة النظم الغذائية والزراعية على الصمود. وينبغي أن تعبئ جميع الدول الأعضاء التمويل الكافي لتجديد الموارد.

101- وانتقل إلى حدث إطلاق التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، فدعا السيدة Federica Diamanti، مديرة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في وزارة الاقتصاد والمالية في الجمهورية الإيطالية إلى إلقاء بيان افتتاحي نيابة عن السيد Giancarlo Giorgetti، وزير الاقتصاد والمالية في الجمهورية الإيطالية.

102- وتحدثت **السيدة DIAMANTI** (مديرة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في وزارة الاقتصاد والمالية في الجمهورية الإيطالية)، نيابة عن السيد Giancarlo Giorgetti، وزير الاقتصاد والمالية في الجمهورية الإيطالية، وقالت إن تغير المناخ والأزمات الأخيرة الأخرى أدت إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي وارتفاع شديد في أسعار الغذاء والطاقة، مما خلق بيئة اقتصاد كلي غير مواتية ومديونية أكبر. وللوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها أن تضطلع، من خلال رسالتها وخبرتها، بدور بارز في تسريع العمل بشأن انعدام الأمن الغذائي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

103- وباعتبار الصندوق المؤسسة المالية الدولية الوحيدة المكرسة بالكامل لأصحاب الحيازات الصغيرة والمجتمعات المحلية الريفية، فإن له مهمة فريدة. والتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق سيمكنه من صقل استراتيجيته لتحويل النظم الغذائية المحلية وتعزيز شمولها وإنتاجيتها وقدرتها على الصمود واستدامتها. ويجب أن يستفيد الصندوق من مزاياه النسبية عن طريق إيلاء اهتمام أكبر للبُعد المحلي للنظم الغذائية وسلاسل الإمداد؛ ومواصلة دعم الوصول إلى أكثر السكان عزلة في مجال الإنتاج الزراعي؛ وتوطيد التقدم وتعزيز القدرة المؤسسية والاستدامة والكفاءة؛ والحفاظ على استدامته المالية وتصنيفه؛ وزيادة تعبئة التمويل المناخي وتعزيز فعاليته. ومن الضروري أيضا معالجة الأسباب الجذرية للهشاشة وزيادة التركيز على تعزيز بناء القدرات المؤسسية الوطنية والأداء. وإذا أُديرت عملية اللامركزية الجارية في الصندوق إدارة جيدة، فإنها يمكن أن تكون أساسية في تصميم وتنفيذ مشروعات تزداد فعالية باطراد.

104- وعلى الرغم من أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص ليست جديدة بالنسبة للصندوق، شكّل التمويل المباشر من القطاع الخاص تحديا مختلفا يمكن أن يؤدي إلى استهلاك رأس المال ذي الصلة مع ما يترتب على ذلك من مفاضلات. ويجب أن تقترن أي خطوة في هذا الاتجاه بمبادئ توجيهية قوية بشأن اختيار الاستثمارات وبنموذج شامل للمخاطر. ومن المهم أيضا بناء الشراكات وتعبئة التمويل المشترك. وفي هذا الصدد، كانت الاتفاقية الإطارية للتمويل المشترك التي أبرمها مؤخرا الصندوق مع مصرف Cassa Depositi e Prestiti مؤشرا على الدور المحتمل للمصارف الإنمائية العامة. ويجب أن تعمل الجهات المانحة معا لنجاح التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق من أجل التغلب على التحدي العالمي الرئيسي المتمثل في القضاء على الفقر والجوع في الريف.

105- وشكر **المنسق** إيطاليا على رسالتها القوية بصفتها البلد المضيف للصندوق وإحدى الجهات المانحة المهمة له، ودعا رئيس الصندوق إلى أخذ الكلمة.

106- وأكد **السيد ألفرو لاريو** (رئيس الصندوق) على رسالة الصندوق العالية الجودة والفريدة التي تحركها مهمته وأوضح أن العمل مع أفقر المجتمعات المحلية وأكثرها جوعا وتهميشا في البيئات الهشة أصبح أكثر تكلفة وخطورة. وشدد رئيس الصندوق على أن الصندوق مستعد دائما للذهاب إلى أبعد من ذلك، على الرغم من التحديات العديدة المرتبطة بالفجوات في البنية التحتية أو الحوكمة أو عدم وجود شركاء لتقاسم التكاليف.

107- وقد حقق نهج الصندوق للتنمية الذي يتمحور حول الإنسان نتائج حتى في السياقات الهشة والنائية والهامشية. وقام الصندوق، من خلال المشروعات التي يدعمها، بما يلي: أقام روابط بين صغار المزارعين وموردیهم وعملائهم؛ ودعم توافر التمويل المخصص لمواجهة آثار تغير المناخ ودعم البنية التحتية التي لا تتأثر بتغير المناخ؛ وأدمج مجموعة من النُهج العالية والمنخفضة التكنولوجيا لتمكين المجتمعات المحلية الريفية الفقيرة من مواصلة اتباع أفضل الممارسات حتى بعد انتهاء المشروعات.

108- وأوضح أن الصندوق يقوم حاليا بحماية 1.7 مليون هكتار من الأراضي بممارسات قادرة على الصمود في وجه تغير المناخ. وفي بلدان منطقة الساحل المعرضة للجفاف، أمضى الصندوق أكثر من عقدين في العمل مع المزارعين لتحسين الأساليب التقليدية لتجميع المياه، والحد من تآكل التربة، وإدارة موارد المياه الجوفية الثمينة. وفي بوركينا فاسو والنيجر، أُعيد تأهيل الأراضي الجافة والمتدهورة؛ وتنويع المحاصيل؛ وزيادة الغلات. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع مداخيل المزارعين، وأصبح هناك ما يكفي من العلف المحلي المتاح للثروة الحيوانية.

109- وتكلفة إنشاء نظم غذائية قادرة على الصمود في وجه تغير المناخ تساوي نحو 1.3 تريليون دولار أمريكي سنويا، ويحقق كل دولار يُستثمر في التنمية الزراعية عائدا يصل إلى عشرة أضعافه. ولذلك، لم يكن منطقيا أن يحصل المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة، بين عامَي 2017 و2018، على 1.7 في المائة فقط من التمويل المناخي العالمي. وما كان الصندوق ليحقق، بدون استمرار دعم الجهات المانحة له، مثل هذا التقدم لصالح السكان الريفيين. ولذلك، من الضروري أن تزيد الجهات المانحة مساهماتها وشراكاتها في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق من أجل تحقيق أثر أكثر اخضرارا وإعادة العالم إلى المسار الصحيح نحو القضاء على الفقر والجوع وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

110- وقدّم **المنسق** السيدة Yeisully Tapias، وهي من مؤسسي جمعية كولومبية لرواد الأعمال الشباب فازت بالعديد من الجوائز تقديرا لعملها مع الشباب الريفيين في كولومبيا.

111- وقالت **السيدة TAPIAS** (رابطة Asociación de Jóvenes Emprendedores، جمهورية كولومبيا) إن بعض الشباب الكولومبيين الذين غادروا المناطق الريفية في البلد بأعداد كبيرة هربا من العنف والفقر وانخفاض مستوى الآفاق وقلة فرص الحصول على الأراضي يعودون الآن للبحث عن فرص في الأنشطة الزراعية، بما في ذلك الزراعة والإنتاج والتسويق، ويجب دعمهم لبناء معرفتهم وتحديد تلك الفرص. وفي التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، من المتوخى مشاركة الشباب الريفيين بنشاط في القطاع الزراعي كعنصر حاسم في النمو الاقتصادي الريفي الدينامي والمستدام. ولذلك، يجب تعزيز قدرات الشباب الريفيين في ظل بيئة ريفية جديدة بحلول مبتكرة.

112- وأشارت إلى أن الصندوق حليف مهم للشباب الريفيين لأنه يساعد على تعزيز الحوار بينهم وبين حكوماتهم ويعزز دورهم كعوامل للتغيير. ولتحقيق أثر حقيقي، يجب تمكين الشباب الريفيين للتأثير على صنع القرار والمشاركة بنشاط فيه ووضع المشروعات وتنفيذها لضمان التمويل المستهدف للصندوق ومشروعات محددة السياق للشباب الذين يعيشون في المناطق الهشة. ولذلك، من المهم توحيد استثمارات الصندوق وتوسيع نطاقها لتوفير الموارد المالية والتقنية اللازمة لتعزيز إشراك الشباب بشكل منهجي ومتسق في صنع القرار والحوار السياسي، وليس مجرد الاعتماد على العمل التطوعي.

113- وفي هذا الصدد، فإن إنشاء تحالف الشباب الريفيين على مستوى القاعدة الأهلية الكولومبية في الفترة الأخيرة من خلال مشروع تجريبي للصندوق بشأن ربط صوت الشباب بالعمل كان موضع تقدير كبير. وأظهرت المشاركة المباشرة للتحالف في تصميم مشروع يشارك فيه الصندوق ووزارة الزراعة والتنمية الريفية الكولومبية جدوى هذا النهج كنموذج للبلدان الأخرى.

114- وأخيرا، من الضروري بالإضافة إلى ذلك تسخير المهارات والخبرات التي يتعين على الجامعات والمنظمات العامة والخاصة والمزارعين والشعوب الأصلية تقديمها من أجل دفع عجلة التنمية الريفية وإيجاد الفرص، وعدم ترك أحد يتخلف عن الركب.

115- وشكر **المنسق** السيدة Tapias على كلمتها الملهمة وأكد على أهمية تمكين الشباب لتحويل سبل عيشهم، وقال إنه من المتوقع أن يوفر مؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية ومؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة المقرر عقدهما في وقت لاحق في عام 2023 الزخم المطلوب بشدة لإعادة العالم إلى المسار الصحيح

لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ودعا المشاركين لمشاهدة رسالة بالفيديو من السيدة Amina J. Mohammed، نائبة الأمين العام للأمم المتحدة.

116- وقالت **السيدة Amina J. Mohammed** (نائبة الأمين العام للأمم المتحدة)، في رسالة بالفيديو مسجلة مسبقا، إن تغير المناخ والتعافي غير المتكافئ من جائحة كوفيد-19 أعاقا قدرة العالم على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتتحمل المجتمعات المحلية الريفية العبء الثقيل المتمثل في انعدام الأمن الغذائي الآخذ في الازدياد والفقر المدقع. ويمكن للمجتمع الدولي، بل ويجب عليه، أن يفعل المزيد. وقد دعا مؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية لعام 2021 إلى تحويل النظم الغذائية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وساهمت مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب ومجموعة الاستجابة للأزمات العالمية في تخفيف آثار الحرب في أوكرانيا على أسعار الغذاء. ونظرا لأن الأمن الغذائي أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإنه من الضروري جذب الاستثمار، وتوسيع نطاق البنية التحتية الاجتماعية والإنتاجية، واستحداث فرص العمل، وتطوير الزراعة الخضراء القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ، ودعم تعليم الأطفال، وتحويل النظم الغذائية من خلال النظم المائية القادرة على الصمود، والأساليب الزراعية المستدامة والتكيف مع آثار تغير المناخ.

117- وفي هذا الصدد، فإن مشروعات وبرامج الصندوق المخصصة لصغار المزارعين، ورائدات الأعمال الريفيات، ومجتمعات الشعوب الأصلية، والمبدعين الشباب في أفقر المجتمعات المحلية الريفية تكتسي أهمية بالغة. ولأكثر من 40 عاما، حقق الصندوق نتائج لتحسين دخل السكان الريفيين، وتعزيز قدرتهم على الصمود، وإعادة الأمل إلى المجتمعات المحلية. ومع اجتماع "لحظة تقييم النظم الغذائية للأمم المتحدة" ومؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة المقرر عقدهما في عام 2023، يجب مضاعفة الجهود المبذولة لعدم ترك أحد يتخلف عن الركب من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويظل الصندوق جزءا من الحل لتسريع العمل وتعزيز التقدم.

118- ودعا **المنسق** ثلاثة متحدثين لتبادل وجهات نظرهم وآرائهم الوطنية، بما في ذلك فيما يتعلق بالمساعي الدولية وهم: معالي السيدة خديجة محمد المخزومي، وزيرة البيئة وتغير المناخ في جمهورية الصومال الاتحادية؛ ومعالي السيدة Jeanine M. Cooper، وزيرة الزراعة في جمهورية ليبريا؛ ومعالي السيد Phouthanouphet Saysombath، نائب وزير المالية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

119- وقالت معالي **السيدة خديجة محمد المخزومي** (وزيرة البيئة وتغير المناخ في جمهورية الصومال الاتحادية) إن الصدمات المناخية وانعدام الأمن هما العاملان المحركان الأساسيان لانعدام الأمن الغذائي والفقر والهشاشة الاجتماعية والمؤسسية في بلدها. ومن أجل دعم المؤسسات والبرامج الحكومية وغير الحكومية التي تشارك في مهمة الصندوق، يجب على الصندوق أن يتخذ نهجا استراتيجيا محدد السياق فيما يتعلق بالهشاشة والقدرة على الصمود وبناء الدولة. وإلى جانب الشركاء الدوليين، ينبغي أن يعمل الصندوق مع الحكومة الصومالية على تخطيط استجابات للهشاشة وصياغة برامج مناسبة للقدرة على الصمود والتنمية، بما في ذلك للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها. ويُعتبر التنسيق بين الصندوق والحكومة ومنظمات المزارعين المحلية والدولية السبيل الوحيد لمعالجة الهشاشة بشكل فعال.

120- وأخيرا، ونظرا للفشل المتكرر لتدخلات الهشاشة أو عدم فعاليتها لأنها غير مصممة بما يناسب الوضع في الصومال، فإن من الضروري أن يعمل على المستوى المحلي. ولن تكون الاستجابات الخاصة بالسياق ممكنة إلا إذا كان للصندوق وكلاء محليون على أرض الواقع لضمان الإدماج الاجتماعي الكامل للمجتمعات المحلية المستهدفة وبالتالي تعزيز النجاح.

121- ونقلت **معالي السيدة Jeanine COOPER** (وزيرة الزراعة في جمهورية ليبريا) التزام حكومتها القوي بالنظم الغذائية والسيادة الغذائية، فقالت إن بلدها يواجه تحديات على الرغم من المزايا التي تعود على الإنتاج

من التوسع الحضري السريع للسكان وارتفاع نسبة الشباب بينهم. وعلى الرغم من أن 40 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لليبريا مستمد من الزراعة، تعتمد مع ذلك على واردات الأغذية، حتى بالنسبة للمحاصيل الأساسية، وتتألف صادراتها الزراعية بالكامل تقريبا من السلع الأساسية. وعلاوة على ذلك، لا تزال المرأة محرومة على الرغم من تعزيز إدماجها في عمليات التخطيط كونها تمثل عوامل محركة رئيسية للإنتاج الزراعي. ويعمل الصندوق مع حكومتها لمعالجة هذه التحديات.

122- وتدعم المشروعات التي يمولها الصندوق في خمس مناطق تدخل رئيسية المزارعين الليبريين أصحاب الحيازات الصغيرة ومجتمعاتهم المحلية الريفية. وقد أدت إعادة تأهيل مزارع الكاكاو، والتدريب الزراعي، والمدخلات العالية الجودة، بما في ذلك بذور الكاكاو المعتمدة، إلى تمكين المزارعين من إنتاج كاكاو عالي الجودة والحصول على أسعار أعلى في الأسواق المتميزة. واعتبارا من عام 2024، ستزود حديقة البذور الوطنية التي يمولها الصندوق المزارعين ببذور عالية الجودة معتمدة ومنتجة محليا. وبالإضافة إلى ذلك، قام الصندوق بإصلاح أكثر من 120 كيلومترا من الطرق الفرعية في واحدة من أكثر المقاطعات اكتظاظا بالسكان في البلد، مما قلص أوقات السفر وتكاليف النقل بنسبة 75 في المائة.

123- ومن شأن اتفاقية البلد المضيف المبرمة بين حكومتها والصندوق في عام 2022 أن تعزز مشاركة ليبريا في برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن تسريع التقدم نحو التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية، والذي سيجري من خلاله إنشاء أول مراكز امتياز للمرأة في مجال الزراعة. ولا بد من الاستثمار في الأساليب الذكية، وجذب مشاركة القطاع الخاص وتعزيز الروابط مع الأسواق والروابط التجارية من أجل تحويل حياة المزارعين بطريقة هادفة وتحقيق هدف القضاء التام على الجوع بحلول عام 2030.

124- وقال **معالي السيد Phouthanouphet SAYSOMBATH** (نائب وزير المالية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) إن أكثر من 70 في المائة من السكان في بلده يعتمدون بشكل أساسي على زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة. وقد أنشأت حكومته برنامجا شاملا للإصلاح الزراعي لعام 2030، يشمل أربعة برامج رئيسية تتعلق بالأمن الغذائي والتغذية، وإنتاج السلع الزراعية، والإدارة المستدامة للغابات، والتنمية الريفية والتخفيف من حدة الفقر. ويتمثل الهدف من ذلك في تحقيق الأمن الغذائي بحلول عام 2030، وزيادة الإنتاج الزراعي، وتنمية زراعة نظيفة وآمنة ومستدامة باستخدام تقنيات صناعية حديثة، وبالتالي دعم التنمية الريفية والبنية التحتية الاقتصادية الوطنية.

125- وعلاوة على ذلك، في أعقاب مؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية لعام 2021 والحوارات المرتبطة به، عملت حكومته مع الشركاء الإنمائيين على تحويل النظام الغذائي الوطني من خلال ضمان الغذاء الآمن والمغذي للجميع، وتعزيز الإنتاج الغذائي المراعي للطبيعة، والنهوض بسبل العيش المنصفة وتوزيع القيمة، وبناء القدرة على الصمود في وجه الضعف والصدمات.

126- وتتمثل الأولوية الرئيسية في عام 2023 في تحديث قطاعَي الزراعة والحراجة في البلد لتحقيق الاستدامة والأمن الغذائي والتغذوي وتحسين سبل العيش للجميع. ويجب أن يراعي تحديث الزراعة أساليب الحياة التقليدية، ويحافظ على التنوع الغني للمجموعات الإثنية، ويتصدى لآثار تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث. ومن المهم أيضا مواصلة تعزيز إنتاجية صغار المزارعين وسبل عيشهم وقدرتهم على الصمود، وضمان إدماج وتمكين المرأة والشباب والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة والمجموعات الضعيفة الأخرى. وأخيرا، فإن تحسين البنية التحتية والتنمية الريفية سيمكنان حكومته من تعزيز وحماية الموارد الوطنية وخدمات النظام الإيكولوجي.

127- وطلب **المنسق** من المتحدثين الثلاثة تحديد تطلعاتهم الرئيسية للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.

128- فقال **معالي السيد Phouthanouphet SAYSOMBATH** (نائب وزير المالية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) إن الأولوية الأولى في إطار سياسة التنمية الوطنية لبلده هي تشجيع مشاركة القطاع

الخاص وجذب التمويل المشترك الخاص لإقامة شراكات مشتركة من أجل المشروعات الاستثمارية. وتُعتبر زيادة تعبئة الموارد وتبادل التكنولوجيا والمعرفة وأفضل الممارسات لدعم التحديث الزراعي مسائل بالغة الأهمية. ومن المهم بالمثل تيسير وصول المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة إلى التمويل ودعم النمو الأخضر.

129- وقالت **معالي السيدة Jeanine COOPER** (وزيرة الزراعة في جمهورية ليبريا) إن الدول الأعضاء كانت لديها آمال كبيرة في عام 2015 لجذب القطاع الخاص من أجل تولي قيادة التنمية من القطاع العام. ومع ذلك، ونظرا لاختلاف التوجهات والأولويات الاجتماعية والاقتصادية والتسويقية للقطاعين، ثبت أن ترجمة هذه التطلعات إلى ممارسة هي عملية معقدة بالنسبة لبلدها.

130- ولمعالجة هذه المشكلة، أُنشئ صندوق التسويق الزراعي في ليبريا بتمويل من البنك الدولي ومساهمات من الصندوق. وكان الهدف من هذا الصندوق الرائد تحسين حصول المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل، ولكن كان التقدم بطيئا، ومحبطا في بعض الأحيان بسبب التحديات الكامنة في استخدام تمويل المشروعات الإنمائية لأغراض التسويق. ومع ذلك، فقد تضاعف عدد مشغلي المزارع الآلية تقريبا، بينما زاد عدد الأغذية والسلع الاستهلاكية المعبأة من المنتجات الزراعية في ليبريا بعشرة أضعاف، في عام 2022. ويجري استخدام صندوق التسويق الزراعي في ليبريا والآليات المماثلة الأخرى في محاولة لتخفيف المخاطر التي يتعرض لها القطاع الخاص من أجل جذب الكيانات التجارية وزيادة إنتاج الغذاء. وتستعرض حكومتها خيارات تقديم حزم الحوافز إلى المؤسسات التي تركز على عوامل التمكين ذات الأولوية مثل البذور والأعلاف والأسمدة وتطوير الأسمدة العضوية وخدمات ميكنة المزارع وإنتاج الأرز.

131- وقالت **معالي السيدة خديجة محمد المخزومي** (وزيرة البيئة وتغير المناخ في جمهورية الصومال الاتحادية) إن حكومتها سعت إلى إقامة شراكة فعالة مع الصندوق وغيره من الشركاء المحليين والدوليين من أجل تخطيط برامج مستهدفة للتنمية والقدرة على الصمود بشأن تغير المناخ بهدف الحد من انعدام الأمن الغذائي وضعف سبل العيش والهشاشة. ويتطلع الصومال أيضا إلى أن يدعم الصندوق مبادرته الخضراء لزراعة 10 ملايين شجرة.

132- وتمنى المنسق التوفيق للصومال في هذا المسعى، ودعا المشاركين لمشاهدة رسالة بالفيديو من السيدة Sabrina Dhowre Elba، سفيرة الأمم المتحدة للنوايا الحسنة للصندوق، والتي حصلت مؤخرا على جائزة Crystalالتي يمنحها المنتدى الاقتصادي العالمي، والتي نالها أيضا زوجها الممثل السيد Idris Elba، عن أنشطة الدعوة التي يقومان بها بالنيابة عن الصندوق.

133- وقالت **السيدة DHOWRE ELBA** (سفيرة الأمم المتحدة للنوايا الحسنة للصندوق)، في رسالة بالفيديو مسجلة مسبقا، إنها شهدت بنفسها كيف غيّر عمل الصندوق حياة السكان الريفيين إلى الأفضل من خلال دعم رائدات الأعمال، وزيادة دخل المزارعين، وتمكين الأطفال من الذهاب إلى المدرسة. وفي الوقت الحالي، يواجه حوالى 800 مليون شخص – بمن فيهم المزارعون الذين ينتجون غذاء العالم - الجوع في وضع تدهور كثيرا نتيجة جائحة كوفيد-19 والنزاع والتضخم.

134- وفي عام 2021، صُنِّف الصندوق على أنه أكثر المنظمات الإنمائية المتعددة الأطراف فعالية وكفاءة. وكانت نتائجه وأثره كبيرين، وتعني قدرته على توليد التمويل المشترك والشراكات أن كل دولار من المساهمات الأساسية أتاح ست مرات هذا المبلغ للاستثمار في التحويل الريفي. ووُجِّه هذا الاستثمار بالكامل إلى مشروعات لصالح المجتمعات المحلية الأشد فقرا وتهميشا وساهم في القضاء على الفقر، والقضاء التام على الجوع، وتحقيق المساواة بين الجنسين، والعمل اللائق والعمل المناخي. وبالإضافة إلى كون هذه الإنجازات مصدر فخر، فإنها أسباب تدعو الدول الأعضاء إلى تكثيف دعمها من خلال التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.

135- فعند إنشاء الصندوق في عام 1977، قدمت الدول الأعضاء تمويلا يعادل قرابة 5 مليارات دولار أمريكي بالأسعار الحالية. وكان العالم يواجه مرة أخرى أزمات متعددة، وكانت هناك حاجة إلى مزيد من استثمارات الصندوق. ومع بقاء أقل من سبع سنوات للدول الأعضاء للوفاء بالتزامها الرسمي بالقضاء على الفقر المدقع والجوع بحلول عام 2030، يجب عليها إحياء الطموح بتحقيق هذا الهدف، وإظهار التزامها بخطة عام 2030، والمساهمة في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق من أجل بث الأمل في حياة مشرقة جديدة لملايين من الناس.

136- وشكرت **السيدة SANTALA** (نائبة الرئيس المساعدة، دائرة العلاقات الخارجية والحوكمة في الصندوق) المنسق على قيادته والمشاركين على مساهماتهم المحفزة للتفكير في هذا الحدث، وقالت إن التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق يمثل فرصة لإحراز تقدم في مجال الأمن الغذائي والحد من الفقر بعد عقود شهدت نقص الاستثمار في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة. وقالت إنها تتطلع إلى سماع أفكار الدول الأعضاء بشأن دور التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق في تحقيق نظم غذائية محلية مستدامة وشاملة وقادرة على الصمود وتحويل سبل العيش الريفية. وقدّمت رئيس مجلس المحافظين، سعادة السيد Alex Alonso Contreras Miranda، بصفته رئيس الجزء الرفيع المستوى من الحوار مع المحافظين.

حوار رفيع المستوى مع المحافظين

137- **وخلال الحوار الرفيع المستوى، أعرب العديد من المتحدثين عن تعازيهم القلبية لحكومتَي تركيا والجمهورية العربية السورية ولجميع المتضررين من الزلزال الذي وقع مؤخرا في هذين البلدين.**

138- وتولى رئيس مجلس المحافظين، سعادة السيد Alex Alonso Contreras Miranda، دوره كرئيس للجزء الرفيع المستوى من الحوار مع المحافظين.

139- ودعا الرئيس المحافظين لمناقشة الموضوع الرئيسي للدورة، "تسريع العمل لتحقيق الأمن الغذائي"، على أساس سؤالين توجيهيين. ويتعلق السؤال الأول بالأولويات التي سيتناولها التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق من أجل البدء في تسريع التقدم نحو النظم الغذائية المستدامة والشاملة والمحلية وتحويل سبل العيش الريفية. ويتعلق السؤال الثاني بالكيفية التي يمكن بها للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، في سياق الأزمات المتصاعدة المتعددة التي تتطلب زيادة سريعة في تمويل النظم الغذائية المنصفة والمستدامة، أن يحفز التضامن العالمي المتجدد والاستجابة المالية القوية لانعدام الأمن الغذائي الآخذ في الازدياد.

140- وقال **مندوب من الصين** إن بلده يُطعِم 20 في المائة من سكان العالم ولكنه يمتلك أقل من 9 في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة في العالم، مما يقدم مساهمة ضخمة على نحو فعال في تحقيق الأمن الغذائي العالمي، وإن نظامه بشأن الإنتاج الزراعي للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة الذي يولد كميات كبيرة من المنتجات يتماشى مع تركيز الصندوق على تنمية أصحاب الحيازات الصغيرة. ومن أجل تسريع العمل لتحقيق الأمن الغذائي، ينبغي أن تضطلع الأمم المتحدة بدور تنسيقي مركزي وأن تنقل مزاياها النسبية إلى قطاع الأغذية، مع التصدي للمخاطر والتحديات ذات الصلة بطرق تآزرية. وينبغي توسيع القنوات المالية، وتسريع الاقتراض من الأسواق، وتعزيز التعاون مع الوكالات الإنمائية المتعددة الأطراف من أجل تعبئة المزيد من الموارد لإنتاج الأغذية وبناء نظام غذائي عالمي قادر على الصمود ومستدام. وأخيرا، ينبغي مساعدة الدول الأعضاء على الابتكار في النظم الزراعية العاملة التي توفر الخدمات المهنية والاجتماعية للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. وينبغي ربط التعاونيات والمؤسسات بالمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من أجل تحسين ظروف إنتاجهم وقدرتهم على مواجهة المخاطر ومساعدتهم في نفس الوقت على معالجة أزمات الأمن الغذائي.

141- والصين، كونها بلدا ناميا كبيرا ومسؤولا، على استعداد لدعم التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق في حدود قدرتها، وتدعو البلدان المتقدمة إلى زيادة مساهماتها. وهي على استعداد أيضا لتعزيز التعاون مع الصندوق

بهدف تيسير الحد من الفقر والتعاون والأمن الغذائي على المستوى العالمي وتقديم الدعم إلى البلدان النامية الأخرى بقدر ما تستطيع، وبالتالي المساهمة بشكل أكبر في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وبناء مجتمع المستقبل المشترك للبشرية.

142- وقال **مندوب من الجمهورية الدومينيكية**، بعد وصف أهداف مشروع الإدماج الإنتاجي للشباب الريفيين الفقراء وقدرتهم على الصمود الذي يموله الصندوق ويجري تنفيذه حاليا في بلده، فيما يتعلق بمشاركة الصندوق في التنمية الزراعية لأفقر بلدان العالم، إنه ينبغي تصميم تدخلات الصندوق بحيث أن اتخاذ إجراء بشأن أي من الحواجز الخمسة الهائلة التي يواجهها صغار المزارعين في هذه البلدان، وهي الوصول إلى الأسواق والمياه والائتمان والتكنولوجيا والأرض، يمكن أن يؤثر على الإجراءات الأربعة الأخرى. وينبغي أن تستهدف هذه التدخلات أيضا مجموعات مثل النساء والشباب الذين يواجهون أصعب الحواجز. كما ينبغي أن يضمن الصندوق تحويل تدخلاته إلى سياسات أوسع نطاقا وأكثر شمولا وقدرة على الصمود من أجل تحويل ريفي أوسع نطاقا. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يعتمد نهجا متمايزا في التنمية الريفية للدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما في منطقة البحر الكاريبي، التي تُعد للأسف أكثر ضعفا في وجه تغير المناخ. وأخيرا، ينبغي أن ينوّع الصندوق مصادر تمويله.

143- وأشار إلى أن الجمهورية الدومينيكية تعتزم مضاعفة مساهمتها في الصندوق وزيادة مساهمتها في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وأعرب عن أمله في أن يرد الصندوق بالمثل بتركيز اهتمامه على البلد.

144- وقال **مندوب من أيسلندا**، متحدثا أيضا باسم بلدان الشمال الأوروبي، وهي الدانمرك وفنلندا والنرويج والسويد، إن الأزمات العالمية الأخيرة مثل جائحة كوفيد-19 والصدمات المناخية والحرب الروسية ضد أوكرانيا أظهرت مدى هشاشة السلاسل الدولية لإمداد الأغذية. وأبرزت هذه الأزمات أيضا أهمية عمل الصندوق مع المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة الأشد فقرا بهدف تعزيز الأمن الغذائي، ودعم الإنتاج المحلي والحلول القائمة على الطبيعة، وضمان وصول السكان الريفيين إلى الأسواق. ولذلك، تؤيد بلدان الشمال الأوروبي بالكامل الأولوية الشاملة للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، على النحو المفصل في الوثيقة IFAD13/R.6/Rev.1 المعنونة توجهات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، والتي تهدف إلى بناء القدرة على الصمود، وتعبئة التمويل للعمل المناخي والتنوع البيولوجي، وزيادة مشاركة القطاع الخاص في المناطق الريفية. وبالمثل، ودعما للأولوية العالية التي تولى للشؤون الجنسانية والشباب والإدماج الاجتماعي والتغذية، ترى بلدان الشمال الأوروبي أنه ينبغي أن يركز التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق على المزارعين الأشد فقرا وضعفا وأن يعبئ في المقام الأول التمويل الأساسي العام.

145- وقد لفت مؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية لعام 2021 الانتباه العالمي إلى أهمية تحويل النظم الغذائية من أجل تحسين سبل عيش العديد من الفقراء الذين يكسبون عيشهم من الأرض، والحفاظ على البيئة والمناخ، وضمان نظم غذائية كافية وصحية للجميع. وتتطلب مثل هذه التحولات إجراءات ملموسة على المستوى القطري وحلولا مبتكرة تقوم على التبادل الدولي للدراية التي اكتسبتها التحالفات التي تعمل على جملة أمور من بينها الوجبات المدرسية والأغذية المائية الزرقاء والأنماط الغذائية الصحية ومخلفات الأغذية. والتعبئة من أجل التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق تعني أنه يجب على الصندوق أن يضطلع بدور واضح في تحويل النظم الغذائية على المستوى العالمي، مما قد يتطلب بدوره تعاونا بين الوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقرا لها، بروح أمم متحدة واحدة، وبين جميع أصحاب المصلحة المتعددي الأطراف لضمان فعالية النظام. وتلتزم بلدان الشمال الأوروبي بتقديم دعم ثابت لعمل الصندوق في مجالات الأمن الغذائي، والقضاء على الفقر والنظم الغذائية القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ.

146- وقال **مندوب من فرنسا** إن من الضروري، في السياق الحالي الذي تتصدى فيه بلدان عديدة لصدمات متعددة، تعبئة جميع المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية. وعلى الصندوق، بمنظوره الفريد ونهجه الشامل في مواجهة التحديات، أن يضطلع بدور حاسم في هذا الصدد. وينبغي أن يواصل التركيز على أفريقيا، والبلدان

الهشة، وريادة الأعمال في المناطق الريفية، والفقر الريفي والقطاع الخاص. ومن أجل ضمان نجاح التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، ينبغي تعميم الأنشطة المتعلقة بتغير المناخ والتركيز على التكيف مع آثاره، ويجب أن يسعى الصندوق إلى تحقيق أهدافه المتعلقة بالتمويل المناخي.

147- وفي هذا الصدد، وفي حين قد يبدو غلاف مناخي معين جذابا، من المهم للغاية أن يجري تمويل الصندوق بشكل مناسب من حيث الموارد الأساسية حتى يتمكن من العمل ابتداء من إعداد المشروعات وتصميمها وانتهاء باستكمال أنشطة المصارف الإنمائية وقيادتها في مجال التنوع البيولوجي. وبالنظر إلى موقع الصندوق في قلب النظام المتعدد الأطراف الذي يتصدى للتحديات المتعلقة بالأغذية، من المهم أن تكون صورته بارزة وأن تُبذل جهود الضغط بالنيابة عنه.

148- ورحب **مندوب من الكويت** بالموضوع العام للدورة في ضوء انعدام الأمن الغذائي الحاد الذي يواجه الملايين حول العالم، وقال إن السؤال الرئيسي هو كيف يمكن أن يستفيد التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق من التضامن العالمي المتجدد لحشد استجابة مالية عالمية لهذه المشكلة. وفي المنعطف الحرج الحالي، يتيح التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق بالفعل فرصة لتعزيز التقدم نحو تحسين الأمن الغذائي والحد من الفقر بعد عقود من نقص الاستثمار في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة.

149- ولطالما دعت الكويت إلى التخفيف من حدة الفقر في جميع أنحاء العالم، على النحو الذي يتضح من دعمها المستمر للتنمية الاقتصادية والاستجابة لحالات الطوارئ. وقد كانت دائما من مؤيدي المنتديات المتعددة الأطراف للتصدي لتحديات التنمية العالمية، على النحو الذي يتضح من زيادة دعمها بنسبة 100 في المائة لدورة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق الحالية.

150- وأشار إلى أنه ينبغي أن ينصب التركيز في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق على بناء نظم غذائية مستدامة وقادرة على الصمود وشاملة وتركز على التغذية، والتكيف مع آثار تغير المناخ وتعزيز الإنتاج المحلي، ولا سيما في سياقات تشهد تزايد المخاطر والهشاشة. وينبغي أن يعزز الصندوق، من جانبه، شراكاته المحلية والدولية وأن يعبئ موارد التمويل المشترك على المستوى القطري. وعلى وجه التحديد، ينبغي أن يستكشف إمكانية العمل مع مجموعة التنسيق العربية التي أطلقت، استجابة لأزمة الإمدادات الغذائية العالمية، مبادرات سعت إلى تعبئة ما لا يقل عن 10 مليارات دولار أمريكي لجهد ثلاثي المحاور يركز على العمل المتوسط والطويل الأجل لضمان استجابة شاملة والمساعدة في بناء القدرة على الصمود.

151- وقال **مندوب من الكاميرون** إن تزايد الهشاشة والنزاع والكوارث حول العالم لا يزال يقوض الأمن الغذائي، ولا سيما في العالم النامي، وعلى وجه الخصوص في أفريقيا جنوب الصحراء. ويلزم اتخاذ إجراءات لتعزيز هذا الأمن الغذائي وتحقيق الزراعة المستدامة، مما يتطلب الابتكار في مواجهة تغير المناخ والأزمات الحالية. ومن المهم أيضا إنشاء نظم إنتاج تضمن الأمن الغذائي وحماية البيئة وتوليد فرص للنمو الاقتصادي، مع التركيز على الشباب.

152- وأشار إلى أن الكاميرون استفادت من دعم الصندوق للعديد من مشروعاتها لتعبئة مشاركة القطاع الخاص في مجالَي الزراعة وتربية الحيوانات وللحفاظ على قابلية توظيف الشباب والنساء في هذين المجالَين. وكان استهداف الصندوق للسكان الريفيين على وجه التحديد صائبا ومناسبا. ولذلك، يجب توفير التمويل الكافي للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، بما في ذلك لإتاحة إنشاء نظم عادلة تعالج المسائل المتعلقة بالمناخ والتنوع البيولوجي لصالح صغار المنتجين.

153- وقال **مندوب من سويسرا** إن النظم الغذائية تعاني من أوجه قصور متعددة، بما في ذلك الاعتماد على الموارد غير المتجددة والضعف في وجه تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي. وواجه الحصول على الغذاء المغذي والصحي في العديد من البلدان عراقيل إضافية بسبب ارتفاع أسعار الأغذية والطاقة والأسمدة، إضافة إلى عامل آخر هو المديونية الحرجة.

154- وفي هذا السياق، تتمثل الخطوة الأولى في زيادة تسريع تحويل النظم الغذائية نحو الاستدامة والتوطين والإنصاف والقدرة على الصمود، بما في ذلك من خلال نُهج الزراعة الإيكولوجية. والخطوة الثانية هي ربط تلك الرؤية الشاملة الطويلة الأجل بنهج يعزز الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وتتمثل الخطوة الثالثة في تمكين المرأة والشباب والمجموعات المهمشة من المشاركة بشكل هادف في تلك العمليات.

155- وأشار إلى أن التغلب على أزمة الغذاء يتطلب تنسيقا وتعاونا فعالين ليس فقط بين الصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى، ولكن أيضا مع صندوق المناخ الأخضر والقطاع الخاص. وهذا يعني أيضا أنه يجب زيادة الموارد المتاحة وأن العمل كالمعتاد لم يعد خيارا. ويُعتبر استثمار القطاع الخاص الذي يهدف إلى إعادة توجيه هيكل تمويل الأغذية نحو تحويل النظم الغذائية شرطا مسبقا للوفاء بالالتزامات التي جرى التعهد بها في قمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية لعام 2021. وللصندوق والبنك الدولي دور رئيسي في هذا الصدد، باعتبارهما الكيانين الرائدين لمسار العمل المتعلق بوسائل التنفيذ داخل مركز تنسيق النظم الغذائية التابع للأمم المتحدة. ومع تزايد أهمية التمويل المختلط وتخفيف المخاطر، فإن قدرة الصندوق وكفاءته في توجيه تمويل القطاع الخاص والاستثمارات المؤثرة ستكونان لبنة أساسية حاسمة بحاجة إلى مزيد من التطوير.

156- وقال **مندوب من المملكة العربية السعودية**، ملاحظا أن الأزمات المتعددة التي تؤجج بعضها البعض دفعت أسعار الأغذية إلى مستويات قياسية، إنه يمكن الاستفادة من خبرة المؤسسات المتخصصة مثل الصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تعزيز فهم انعدام الأمن الغذائي، واستكشاف الحلول، ووضع خطط عمل متينة وتعيين المسؤولية عن التنفيذ. وبهدف نهائي يتمثل في تسريع العمل لتحقيق الأمن الغذائي وتحقيق هدف التنمية المستدامة 2 (القضاء التام على الجوع)، ينبغي توجيه الدعم المباشر إلى الأشخاص والبلدان الأكثر ضعفا، وتعزيز الدعم أيضا للجهود الدولية، بما في ذلك التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، من أجل تخفيف تأثيرات انعدام الأمن الغذائي.

157- وفي هذا الصدد، أشار إلى أنه يوافق على أنه ينبغي أن يشارك الصندوق في مبادرة مجموعة التنسيق العربية من أجل العمل بشأن الأمن الغذائي. ومن المهم أيضا وقف تدابير الحمائية التجارية. وينبغي أن تستعرض الدول الأعضاء التدابير المقيدة للتجارة، بما فيها تلك التي تؤثر على الصادرات ذات الصلة بالأغذية، بهدف تعزيز إمكانية التنبؤ بالأسواق، وتعزيز ثقة الأعمال التجارية والسماح بازدهار تجارة الأغذية الزراعية. وعلاوة على ذلك، ينبغي تعزيز الروابط بين مصنعي الأسمدة ومستهلكيها من خلال تيسير توزيع الأسمدة في المناطق التي تعاني من نقص، حيث يؤدي عدم الحصول على الأسمدة إلى انخفاض الغلات وتأثر الجودة، مما قد يتسبب بمشاكل صحية وتغذوية أخرى.

158- وتُعد الطاقة الموثوق بها والمعقولة التكلفة والتي يمكن الحصول عليها أساسية لمعالجة انعدام الأمن الغذائي. وتطلعا للمستقبل، يمكن لمزيج متنوع جيدا من الطاقة أن يحمي الاقتصاد العالمي من الصدمات الاقتصادية ويعزز النمو الاقتصادي العالمي بدلا من دفع الأزمات المستقبلية. وينبغي أن يعتمد التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق نهج الاقتصاد الدائري للكربون الذي أقرته مجموعة العشرين في عام 2020.

159- وقال **مندوب من جمهورية كوريا**، مشيرا إلى أن مساهمة بلده في الصندوق سجلت زيادة مطردة، إن هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق بدأت في منعطف حرج، قبل سبع سنوات فقط من عام 2030 وفي وقت يتعرض فيه الأمن الغذائي العالمي للتهديد جراء أزمات غير مسبوقة من حيث المستوى. ويؤمَل أن تكون هيئة المشاورات مثمرة وأن تمكّن التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق من المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونظرا لأن التنمية الطويلة الأجل أساسية لتحقيق الاستدامة في الزراعة والنظم الغذائية، فإن حكومته حريصة على تعزيز شراكتها مع الصندوق، وهي على استعداد لتبادل الخبرات والمعرفة التي اكتسبتها من تجربتها الذاتية في مجال التنمية.

160- وقال **مندوب من فنلندا** إن أزمة الغذاء العالمية وتغير المناخ أظهرا بوضوح هشاشة النظم الغذائية وإن النظم الغذائية القادرة على الصمود والشاملة والمستدامة أساسية لتحقيق خطة عام 2030. ويمكن أن يمهد الصندوق الطريق من خلال اعتماد النهج الشامل المطلوب لكسر التقوقع والجمع بين أصحاب المصلحة من قطاعات الأغذية والتغذية والصحة والبيئة. وعلى الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها والمؤسسات المالية الدولية وغيرها أن تعمل معا على المستوى العالمي، وخاصة على المستوى القطري. وفي حين أن التركيز على تنمية النظم الغذائية المحلية أمر حيوي، فإن ربط النظم المحلية بالنظم الغذائية الإقليمية والتجارة وصناعة التجهيز سيخلق مزيدا من الفرص لتحسين سبل العيش على المدى الطويل.

161- ومن الضروري أيضا ضمان الحصول على الأسمدة بأسعار معقولة. ولذلك، ينبغي بذل جهود خاصة لتعزيز التجارة المحلية في الأسمدة، إلى جانب الأسواق والقدرة التصنيعية، التي ينبغي أن ييسر الصندوق من أجلها التعاون الإقليمي وغيره من أشكال التعاون. ويضطلع القطاع الخاص أيضا بدور حاسم في الزراعة والتنمية الريفية، عن طريق استحداث فرص العمل، وتحفيز النمو الاقتصادي وتحسين حياة الناس. ولذلك، فإن مقترح الصندوق بتعزيز العمل مع القطاع الخاص في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق يستحق الثناء. وفي الواقع، أظهر برنامج تمويل القطاع الخاص الذي أنشئ خلال فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق بالفعل إمكانات جيدة وينبغي تطويره وتعزيزه.

162- وينبغي أيضا أن يواصل الصندوق العمل على الابتكارات والتنمية الرقمية التي يمكن أن تحدث فرقا في التطوير الهيكلي للنظم الغذائية الشاملة وتشغيلها. وقال إن تعميم الصندوق للإدماج الاجتماعي في جميع جوانب عمله جدير بالثناء، وكذلك جهوده الهامة للنهوض بالمساواة بين الجنسين من خلال تدابير مستهدفة والتعميم، وهو ما ينبغي أن يستمر. وأخيرا، مع الأخذ في الاعتبار أن الشباب يمكن أن يساهموا بشكل كبير في النظم الغذائية، ينبغي استكشاف طرق مبتكرة لإشراكهم في أنشطة الصندوق.

163- وقال **مندوب من نيجيريا**، مشددا على الدور الأساسي لبلده في السلسلة الغذائية لغرب أفريقيا وخارجها، إن الإنتاج الزراعي في جميع أنحاء أفريقيا، وفي نيجيريا على وجه الخصوص، قد تأثر سلبا بتغير المناخ وانعدام الأمن وجائحة كوفيد-19 والنزاع الروسي الأوكراني في أوكرانيا. ولذلك، تعمل حكومة نيجيريا بجدية لضمان الأمن الغذائي، وتحفيز خدمات العمالة الزراعية، وتعزيز إنتاج وإمدادات المواد الخام للصناعات الزراعية، وإيجاد أسواق للمنتجات الصناعية، وتوليد المعونة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الريفية. وعلى إثر هذه الخلفية، أعرب عن أمله في أن تؤدي الدورة الحالية لمجلس المحافظين إلى تجديد الالتزام بالمبادرات المشتركة التي تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي.

164- ورحب **مراقب عن الاتحاد الأوروبي** بالموضوع الشامل للدورة وإطلاق هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، وقال إنه يجب أن يواصل التجديد الجديد للموارد التركيز، كما التجديد السابق للموارد، على الحلول التحويلية الطويلة الأجل وبالتالي المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويُعتبر الاستثمار الطويل الأجل في بناء القدرة على الصمود والتكيف مع آثار تغير المناخ عنصرين مهمين في الاستجابة لتدهور حالة الأمن الغذائي العالمي. ويجب ألا تصرف العلاجات السريعة الانتباه عن الجهود التي يتعين بذلها لإيجاد حلول مستدامة طويلة الأجل وتحويل النظم الغذائية.

165- وأشار إلى أن إطار استثمارات الاتحاد الأوروبي في الصندوق وُضِع من خلال الحوار الاستراتيجي بين الصندوق والاتحاد الأوروبي لعام 2022 ومواضيعه الثلاثة ذات الأولوية: التمويل المبتكر للنظم الغذائية الزراعية الشاملة؛ والظروف المواتية للابتكار وتشغيل الشباب؛ والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ، وعزل الكربون وأصحاب الحيازات الصغيرة. وكانت أحدث برامج التعاون بين الاتحاد الأوروبي والصندوق جزءا من استجابته لأزمة الغذاء وتركزت على الاستثمار في التربة السليمة والتنوع البيولوجي والحلول القائمة على الطبيعة، مثل الإيكولوجيا الزراعية. ويحث الاتحاد الأوروبي الصندوق بقوة على مواصلة سعيه إلى العمل التحويلي الذي يعالج استدامة النظم الغذائية والحوافز لتوليد جيل الزراعة في المستقبل.

166- وقال **مندوب من اليابان**، ردا على السؤال التوجيهي الأول المطروح، إن بلده مؤيد لإعداد الساحة: هناك حاجة ملحة إلى إجراء تغيير منهجي ولكنه معقد ويتطلب شراكات. ولذلك، ينبغي أن يعمل الصندوق كمجمّع موثوق به للتمويل من أجل المناطق الريفية. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن ينشئ سلاسل قيمة غذائية مستدامة وقادرة على الصمود على أرض الواقع، بدءا من ربط صغار المزارعين بقطاعَي التجهيز والتوزيع للحد من فقد الأغذية، وانتهاء بإقامة روابط مع المستهلكين من خلال أسواق عاملة. وبما أنه لا يوجد حل واحد يناسب الجميع لتغيير النظم الغذائية، ينبغي أن يصمم الصندوق ممارسات جيدة لكل إقليم، بما في ذلك من أجل التشجيع على زيادة التمويل المشترك من مختلف أصحاب المصلحة، ومن بينهم القطاع الخاص.

167- وفيما يتعلق بالسؤال التوجيهي الثاني، وفي حين أن الوضع الحالي لانعدام الأمن الغذائي يمكن أن يسمح للصندوق بتوسيع أنشطته، فإنه ينطوي أيضا على مخاطر كامنة تتمثل في الانحراف عن الرسالة. ولا تكمن الميزة النسبية للصندوق في حلول الطوارئ القصيرة الأجل، التي ينبغي أن تنفذها وكالات الأمم المتحدة الأخرى، ولكنها بالأحرى تكمن في بناء قدرة المناطق الريفية على الصمود في وجه الأزمات المستقبلية. وبهذا المعنى، يتمثل التحدي الحقيقي الذي يواجهه الصندوق في مواصلة تنفيذ أنشطته لتعزيز القدرة على الصمود بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى التي تنفذ عمليات الطوارئ في نفس الموقع. وتُعد مواضيع الصندوق الشاملة لعدة قطاعات، سواء كانت التغذية أو المنظور الجنساني أو الشباب، مهمة في هذا الصدد لأنها تركز على الأفراد وبالتالي فهي عوامل قوية للقدرة على الصمود في المناطق الريفية.

168- وقال **مندوب من غينيا** إن أفريقيا موطن لحوالي 13 في المائة من سكان العالم ولا تشكل إلا 2 في المائة من تغير المناخ ولكنها تتأثر به بنسبة تصل إلى 21 في المائة. ويتحقق التمويل الأخضر ببطء في أفريقيا ولم تُخصَّص مبالغ كبيرة في ميزانيات التنمية الوطنية الأفريقية لمكافحة آثار تغير المناخ. وقد حان الوقت لإعادة التفكير في نهج الزراعة من منظورين اثنين. أولا، يجب النظر في إنتاج محاصيل ذات دورة حياة قصيرة ومحاصيل تتطلب كميات أقل من المياه ومدخلات أقل، مما يدعو إلى إجراء بحوث باهظة الثمن وتجذب تمويلا قليلا جدا. وعلاوة على ذلك، ليس ثمة مَن يحل محل العديد من الباحثين الذين سيتقاعدون في البلدان الأفريقية، ولا سيما غينيا. ولذلك، الحاجة ملحة إلى زيادة كبيرة في الاستثمار في بناء القدرات البحثية.

169- وثانيا، نتيجة عدم الوصول إلى وحدات التجهيز، تكبد معظم المزارعين الأفارقة خسائر كبيرة في المحاصيل وارتفعت مستويات قابلية تلف المحاصيل إلى 40 في المائة لمحاصيل الفاكهة والخضروات و25 في المائة لمحاصيل الأرز. وهناك حاجة إلى تغيير في النموذج من شأنه أن يحول التركيز نحو البحث وتحويل الزراعة بأوسع معانيه، بما يشمل المحاصيل النباتية ومصايد الأسماك وتربية الثروة الحيوانية والبيئة.

170- وقال **مندوب من بيرو**، مشيرا إلى البيان المشترك الصادر في 8 فبراير/شباط 2023 عن رؤساء منظمة الأغذية والزراعة وصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة التجارة العالمية بشأن أزمة الأمن الغذائي والتغذوي العالمية، إن 80 في المائة من الفقراء في جميع أنحاء العالم يعيشون في المناطق الريفية وإن خُمس السكان الريفيين في العالم يعيشون في فقر مدقع. ولكن على النقيض من ذلك، تقدم الزراعة الصغيرة مساهمة كبيرة في الأمن الغذائي العالمي. ولذلك، هناك حاجة إلى نموذج جديد للتنمية الريفية - نموذج يستثمر بشكل أكبر في الزراعة والبنية التحتية المستدامة بهدف تسخير إمكانات السكان الريفيين ومواردهم. ويلزم أيضا زيادة المساهمات في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق من أجل نشر البرامج التي تحسن سبل عيش هؤلاء السكان وقدرتهم الإنتاجية من خلال تلبية احتياجات الرجال والنساء والشباب على قدم المساواة. وستكون الأسر الزراعية عندئذ قادرة على المشاركة بفعالية في الأسواق وستُعزَّز استدامة أنشطتها وقدرتها على الصمود.

171- وينبغي زيادة المبالغ المستثمرة وتطوير أشكال جديدة من الاستثمار يجري بموجبها تقاسم المخاطر والفوائد من قبل المستثمرين وصغار المزارعين الذين ينبغي أن يشاركوا في سلاسل القيمة لقطاع الأغذية وأن يكونوا

حاضرين في الأسواق المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب تهيئة الظروف المواتية لإقامة شراكات مناسبة بين المنتجين من القطاعين والعام والخاص.

172- وقال **مندوب من الجمهورية العربية السورية**، بعد أن شكر أولئك الذين أعربوا عن تضامنهم مع الجمهورية العربية السورية وتركيا في أعقاب الزلزال الأخير، إن الوقت قد حان لاعتماد تدابير لتعزيز النظم الزراعية المستدامة، مما قد يتطلب زيادة الاستثمار في الزراعة الذكية مناخيا، والبرامج الخضراء، والتكنولوجيا والتحول العالمي لصالح الجميع. ويجب استحداث فرص عمل في أكثر المناطق ضعفا ولصغار المزارعين، سواء كانوا نساء أو شبابا أو من ذوي الإعاقة.

173- وأشار إلى أن التمويل يمثل جانبا حاسما، ولكنه ليس الجانب الوحيد: ينبغي ربط المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمشروعات المجموعات التي تساعد المستفيدين على توسيع متطلباتهم التشغيلية وتسويق المنتجات المستقرة والآمنة مع توفير الأموال اللازمة للتأمين ضد المخاطر. ومن الناحية العملية، فإن توفير وظائف الإنتاج للشباب والنساء يضر أكثر مما ينفع ما لم يجر توفير فرص السوق أيضا. وبالنظر إلى أن التقدم يكون مدفوعا بالتكنولوجيا، فإن البحوث الغذائية والزراعية ضرورية لضمان توجيه أموال الصندوق إلى الأماكن الصحيحة. كما أن السلام والاستقرار أساسيان في مكافحة الإرهاب وتمكين الصندوق من القيام بعمله. ويُعتبر التكامل بين المنظمات حيويا لتحقيق النتائج المرجوة. ويجب أن يكون التركيز على أكثر المناطق ضعفا في وجه تغير المناخ الذي أصبح مشكلة تؤثر على الجميع.

174- وقال **مندوب من بوركينا فاسو**، بعد أن وصف الوضع الأمني في بوركينا فاسو وأثره على السكان الريفيين، إن دعم الصندوق لبلدان منطقة الساحل سيساعدها على حل العديد من المشاكل التي تواجهها. وأهم هذه المشاكل هو انعدام الأمن الغذائي وكيفية إدماج النازحين داخليا الذين أُجبروا على التخلي عن كل شيء. وهناك مشكلة أخرى وهي البطالة، وخاصة بين الشباب. ومن شأن استحداث فرص عمل من خلال الاستثمار المكثف في الزراعة أن يساهم في مكافحة الإرهاب.

175- وقالت **مندوبة من البرازيل** إن من المفارقات أن البرازيل مُصدِّر رئيسي للأغذية ولكنه يعتمد على الرغم من ذلك على الدعم المالي لوضع برامج القدرة على الصمود في بعض مناطقه. وفي حين تدعم البرازيل مشروعات التعاون لتعزيز الزراعة الأسرية الريفية وشبكات الوجبات المدرسية، ولا سيما في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأفريقيا، تتلقى أيضا دعما ماليا من الصندوق وغيره من المؤسسات المتعددة الأطراف للمشروعات التي تقدم الخبرة والدروس التي يمكن أن يستفيد منها الصندوق بعد ذلك لبرامجه في المناطق الأخرى. وتُعد تعددية الأطراف أكثر الوسائل فعالية لمواجهة النكسات التي لحقت بمكاسب التنمية في العقود الأخيرة، وينبغي أن يواصل الصندوق الدفاع عن التعاون المتعدد الأطراف بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية في إطار المؤسسات المالية الدولية.

176- كما يضطلع القطاع الخاص بدور مهم في المعونة الإنمائية الرسمية وفي رفع لواء المبادرات المحلية والدولية التي تهدف إلى زيادة القدرة على الصمود في وجه الصدمات وضمان الأمن الغذائي للسكان الأكثر تضررا في جميع أنحاء العالم. وعلاوة على ذلك، ساعدت المصارف والمؤسسات العامة في استقطاب استثمارات القطاع الخاص. وبالنظر إلى مهمة الصندوق المحددة باعتباره المنظمة الدولية الرائدة المكرسة لمكافحة الفقر الريفي، فإنه في وضع جيد لتعزيز التنسيق، والاستفادة من موارد الحكومة والمجتمع المدني، وتعزيز تبادل المعرفة والتعاون. وكمنظمة معرفية، ينبغي أن يسعى أيضا إلى تحقيق التآزر بين المشروعات، بما في ذلك من خلال المراكز الإقليمية.

177- وينبغي أن يكون الصندوق أكثر حزما في تحديد الفرص للبناء على المبادرات التي كان لها أثر معترف به في جميع أنحاء العالم، والتي كان تعاونه مع بنك التنمية الأفريقي مثالا جيدا عليها في هذا السياق. ولكن يجب أن يحرص، عند قيامه بذلك، على تجنب التداخل والازدواجية في الجهود. وفي هذا الصدد، فإن تعاون الصندوق

القوي مع الوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما جدير بالثناء، وينبغي أن يشارك في مزيد من عمليات التمويل المشترك من أجل الاستفادة من المزايا النسبية للجهات الأخرى المشاركة في التمويل. ويمثل التمويل المستدام إحدى الوسائل المتاحة للاستفادة من الموارد لتمويل المشروعات التي تركز على إدماج وتمكين المرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والمجموعات الأخرى المعرضة لخطر التخلف عن الركب. وينبغي مناقشة المبادرات الحكومية الوطنية ذات الصلة في منتديات أخرى، مثل الفريق العامل المعني بالتمويل المستدام التابع لمجموعة العشرين، كما ينبغي أن يتعاون الصندوق مع المؤسسات الإنمائية المالية المخصصة للمناخ والتمويل الأخضر. وفي الختام، فإن توفير موارد كثيرة في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق سيُحدث تغييرا دائما لا رجعة فيه للمزارعين الريفيين المحتاجين في جميع أنحاء العالم.

178- وقال **مندوب من الفلبين** إن الفلبين يواجه تزايد انعدام الأمن الغذائي مع تحول أزمة المناخ إلى حالة طوارئ مناخية وإن الإدارة الحالية في البلد تسعى إلى سد الفجوات في سلسلة القيمة الزراعية، وتعزيز القدرات الزراعية المحلية ومتابعة الحلول القائمة على الطبيعة بهدف تحسين الغلات. ولن تتحقق هذه الأهداف إلا إذا استمر شركاء البلد، ولا سيما الصندوق، في توجيه دعم مالي وتقني كبير إلى القطاع الزراعي. وبالفعل، ظلت حافظة مشروعات الصندوق في الفلبين وثيقة الصلة باحتياجات الفقراء الريفيين وتتواءم مع سياسات البلد والأولويات الوطنية للقطاع الزراعي. وأعرب عن امتنان الفلبين للصندوق وأوضح أنها ستواصل العمل معه في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق من أجل تعزيز العمل بشأن الأمن الغذائي للجميع.

179- وقال **مندوب من جنوب السودان**، ردا على السؤال التوجيهي الأول، إنه يجب أن تربط برامج الصندوق ومشروعاته إنتاج المزارع بكيفية تنظيم سلاسل التجهيز والإمداد وأن تُتخذ قرارات السياسات العامة بهدف تحديد النتائج الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ولكي يؤثر الصندوق بشكل فعال على نتائج النظم الغذائية، يجب أن تحدد برامجه الاستثمارية التحديات التي تواجه المشاركين في النظم الغذائية الأولية والثانوية على طول سلسلة القيمة الزراعية. ويمكن أن يدعم الصندوق البلدان التي تجري تقييمات للنظم الغذائية الوطنية ويضمن استعراض هذه التقييمات وتحديثها بانتظام. ولتحويل النظم الغذائية، ينبغي أن يدعم الصندوق جهود الحكومة الرامية إلى تعزيز آليات التعاون بين القطاعات بهدف تخفيف الضغوط الناجمة، على سبيل المثال، عن تدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية، والتصحر، وزحف الملوحة، والجفاف، والفيضانات، وإزالة الغابات، وندرة المياه، والآفات، والأمراض النباتية والحيوانية.

180- وأشار إلى أنه لا يمكن لأي كيان بمفرده التصدي لهذه التحديات. ولذلك، يجب أن يقيم الصندوق شراكات محلية على أساس فهم ممتاز للنظم الغذائية لكل بلد وقدرات مكوناتها، من مزارع أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأسواق والمستهلكين. وعلى الرغم من عمل الصندوق الرائع بشأن عمليات تكاثر البذور المجتمعية، يجب عليه أن يقيم أيضا شراكات جديدة، وأن يعزز تلك القائمة بالفعل بين مؤسسات البحوث الوطنية والدولية في مجال الزراعة، ويعمل مع المشاركين في النظم الغذائية الأولية، مثل أخصائيي المحاصيل الزراعية والباحثين، في توسيع نطاق العمل في هذا المجال. كما ينبغي أن يقدم الصندوق الدعم إلى مقدمي الائتمان المحتملين والشركاء الماليين المحليين المشاركين في مساعدة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة على الحصول على المدخلات والأدوات من خلال منظمات وتعاونيات المزارعين، على سبيل المثال.

181- وفيما يتعلق بالسؤال الثاني، فإن الآلية المالية المنشأة بموجب المادة 9 من اتفاق باريس بشأن تغير المناخ مكّنت الصندوق من دعم إجراءات الحكومات وأصحاب المصلحة لتقييم الاحتياجات المالية وتحديد أولوياتها من أجل التنمية القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ. ويتمثل التحدي في تحديد التدخلات التي تزيد القدرات الإنتاجية للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وتؤدي إلى تعزيز الاستدامة والقدرة على الصمود، وتوسيع نطاق وصولهم إلى الأسواق وتحسينه، وتعزيز قدرتهم على إدارة المخاطر. ولا يوجد نهج واحد يناسب الجميع لزيادة الإنتاج والإنتاجية في الزراعة. ولذلك، فإن معرفة السياق في كل بلد أمر بالغ الأهمية لتصميم البرامج وتنفيذها ورصدها، وهو المجال الذي يمكن فيه للصندوق أن يحدث فرقا كميسر ومنسق

للجهود التي تبذلها الحكومات والمشاركون في النظم الغذائية لتنظيم الأسواق وزيادة الإنتاج والإنتاجية في الزراعة.

182- وقال **مندوب من أوغندا** إنه من أجل تسريع التقدم نحو تحقيق نظم غذائية محلية مستدامة وشاملة وقادرة على الصمود وتحويل سبل العيش، يتعين توجيه المزيد من الموارد نحو تربية الحيوانات في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وبينما تقدّر أوغندا المشروع الوطني لنخيل الزيت الذي يموله الصندوق، والذي كان له أثر ملموس على المجتمعات المحلية في منطقة المشروع، فإنه لا يمكن تجاهل الطلب العالمي على البروتين الحيواني في نظم الأمن الغذائي والتغذوي.

183- وقال **الرئيس** إن المندوبين الذين لم يتمكنوا من أخذ الكلمة لضيق الوقت ينبغي لهم أن يرسلوا بياناتهم إلى الأمانة التي ستتيحها على الإنترنت.

184- وقالت **السيدة SANTALA** (نائبة الرئيس المساعدة، دائرة العلاقات الخارجية والحوكمة في الصندوق)، في معرض تلخيصها للحوار، إن المتحدثين أعربوا عن قلقهم بشأن أزمة الغذاء التي يواجهها العالم حاليا ودعوا إلى زيادة الاستثمار في النظم الغذائية القادرة على الصمود. وشددوا على الحاجة الملحة إلى التركيز على السكان الريفيين، وصغار المزارعين، والمجتمعات المحلية المهمشة أو المستبعدة، والمجموعات الضعيفة. وشجعوا الصندوق على زيادة الاستثمار وتعبئة موارد أخرى وشركاء آخرين عن طريق العمل كمجمّع للتمويل الإنمائي.

185- وقال المتحدثون أيضا إنه ينبغي أن يواصل الصندوق التركيز على التحويل الزراعي وعلى الأشياء التي يمتلك بشأنها سجلا طويلا من العمل. وينبغي أن يتناول التكيف مع آثار تغير المناخ، ومسائل التنوع البيولوجي، والعوامل المحركة للهشاشة وأثرها. وينبغي أن يواصل استكشاف طرق العمل مع القطاع الخاص والتأكيد على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإشراك الشباب. كما ينبغي أن يواصل تعزيز الإدماج الاجتماعي بجميع أشكاله واستخدام الابتكار والتكنولوجيا للارتقاء بعمله إلى المستوى التالي.

186- ومما يثلج الصدر سماع رسالة الدعم القوي للصندوق بوصفه شريكا موثوقا به للدول الأعضاء. كما كان من دواعي الارتياح سماع الدعم القوي للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق والتعهدات بالترويج للصندوق وتجديد الموارد خلال عام 2023.

187- **وعُرض شريط فيديو بعنوان "يوم جديد".**

188- وشكر **الرئيس** المندوبين على مشاركتهم في الحوار الرفيع المستوى وردد رسالتهم بأن الأوقات غير العادية تتطلب اتخاذ إجراءات غير عادية. وأشار إلى أن معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي ستساعد في التخفيف من آثار التحديات والأزمات العالمية الحالية. وقد أظهرت تجربة الصندوق أن الاستثمار في النظم الغذائية وسبل العيش الريفية هو مدخل التغيير.

موجز تجميعي لمداولات منتدى الشعوب الأصلية

189- قدمت **السيدة Margaret TUNDA LEPORE** (عضو اللجنة التوجيهية لمنتدى الشعوب الأصلية في الصندوق) موجزا تجميعيا لمداولات الاجتماع العالمي السادس لمنتدى الشعوب الأصلية في الصندوق، الذي عُقد في 9 و10 و13 فبراير/شباط 2023، حول موضوع " قيادة الشعوب الأصلية للمناخ: حلول مجتمعية لتعزيز القدرة على الصمود والتنوع البيولوجي". ويرد النص الكامل للموجز التجميعي في الفصل 4.

190- وقال **الرئيس**، معربا عن تقديره لنتائج المداولات الهامة جدا لمنتدى الشعوب الأصلية في الصندوق، إن الصندوق يعترف بالشعوب الأصلية كأصحاب مصلحة رئيسيين في مكافحة الفقر الريفي وكعوامل للتغيير.

ورُفع الاجتماع عند الساعة 7.35 مساء

(3) المحضر الموجز للاجتماع الثالث المنعقد يوم الأربعاء، 15 فبراير/شباط 2023، الساعة 9.30 صباحا

رئيس الجلسة: معالي السيد Alex Alonso Contreras Miranda (بيرو)

ولاحقا:

سعادة السيدة Haifa Aissami Madah (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (نائبة رئيس المجلس)

جدول المحتويات

	الفقرات
طلب عضوية غير أصلية (البند 3 من جدول الأعمال)	202-192
جلسة تفاعلية 3 – الشباب والزراعة: تسريع تحقيق انتقال عادل نحو الأمن الغذائي	205-203
إنشاء هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق (البند 6 من جدول الأعمال)	234-206
برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج والميزانيتان العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2023، وتوقعات الميزانية الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة 2024-2025، وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2023 وخطته الإرشادية للفترة 2024-2025، والتقريران المرحليان عن مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (البند 8 من جدول الأعمال)	248-235
سلسلة IFAD Talk - انعدام الأمن الغذائي في أفريقيا: مفارقة يتعين معالجتها	251-249

191- **دعي الاجتماع إلى الانعقاد في الساعة 9.30 صباحا.**

طلب عضوية غير أصلية (البند 3 من جدول الأعمال) (GC 46/L.2)

192- قال **رئيس الجلسة** إنه جرى عرض طلب لعضوية غير أصلية تقدمت به أوكرانيا على الدورة السابعة والثلاثين بعد المائة للمجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2022. وأوصى المجلس التنفيذي بإحالة الطلب إلى مجلس المحافظين للموافقة عليه. وتتضمن الوثيقة GC 46/L.2 نص مشروع القرار ذي الصلة.

193- وأكّدت **السيدة Katherine MEIGHAN** (نائبة الرئيس المساعدة والمستشارة العامة؛ نائبة الرئيس المساعدة بالإنابة، دائرة العمليات المالية، الصندوق)، استلام طلب أوكرانيا للعضوية غير الأصلية في الصندوق على النحو الواجب، واستيفاء المعايير الثلاثة الرئيسية للأهلية، واتباع جميع الإجراءات على النحو الواجب وفقا للمواد 3-1(أ) و3-2(ب) و13-1(ج) من اتفاقية إنشاء الصندوق والبند 10 من اللوائح الخاصة بتسيير أعمال الصندوق.

194- ويتمثل أول هذه المعايير في أن يكون المتقدمون للحصول على عضوية في الصندوق من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو في أي من وكالاتها المتخصصة أو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وينطبق ذلك على أوكرانيا. ويتمثل المعيار الثاني في أن طلب العضوية يجب أن يحمل توقيع رئيس الدولة أو رئيس الحكومة أو وزارة خارجية البلد المعني وأن تجري إحالته إلى الصندوق. وفي حالة أوكرانيا، جرى التوقيع على خطاب الطلب على النحو الواجب من قبل وزير خارجية البلاد. والمعيار الثالث هو أنه يجب على المجلس التنفيذي النظر في طلب العضوية وتقديم توصيته إلى مجلس المحافظين الذي يتمتع بصلاحية الموافقة على طلبات العضوية. وإثر استيفاء جميع المعايير الثلاثة واكتمال جميع الإجراءات المطلوبة، أصبح بإمكان مجلس المحافظين أن يقرر على النحو الملائم ما إذا كان سيعتمد مشروع القرار الذي يوافق على عضوية أوكرانيا في الصندوق.

195- وقال **مندوب من الاتحاد الروسي** إنه على الرغم من موافقته على أن كل دولة عضو في منظومة الأمم المتحدة تتمتع بالحق في التقدم بطلب لعضوية المنظمات الدولية إذا كانت تستوفي المعايير اللازمة، فالطلب المقدم من أوكرانيا يستحق تعليقا معينا. فقد أغفل المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي في إشارته إلى أوكرانيا باعتبارها سلة خبز العالم في اليوم السابق أن يذكر أنه جرى نقل حوالي 20 مليون طن من المنتجات الزراعية من أراضي أوكرانيا بموجب مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، وأن 47 في المائة من هذه المنتجات كانت موجهة إلى الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة وبلدان متقدمة أخرى، وأن 33 في المائة، أي 6.1 مليون طن، منها كانت موجهة إلى بلدان أخرى ذات مستوى دخل أعلى من المتوسط.

196- وينبغي على الأمين العام للأمم المتحدة أن يقر بأن المبادرة لم تعد عملية إنسانية وإنما عملية تجارية بحتة، مما يفسر عدم تقديمه لبيانات عن وجهة تلك المنتجات. ووفقا لمركز التنسيق المشترك في اسطنبول الذي اضطلع بالمسؤولية عن رصد المبادرة، أُرسل 3 في المائة فقط من المنتجات الغذائية إلى أقل البلدان نموا، ويشمل ذلك 396 طنا فقط، أو 2 في المائة، على متن سفن مستأجرة من قبل برنامج الأغذية العالمي إلى إثيوبيا والصومال واليمن.

197- وفي 25 يناير/كانون الثاني 2023، في المذكرة 23/5722، لفت الوفد البولندي لدى مجلس الاتحاد الأوروبي، نيابة عن الوفود البلغاري والتشيكي والهنغاري والروماني والسلوفاكي، الانتباه إلى الزيادة الهائلة في واردات الذرة من أوكرانيا إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي المتاخمة لأوكرانيا بين يناير/كانون الثاني ونوفمبر/تشرين الثاني 2022 مقارنة بالسنوات السابقة. وعلى سبيل المثال، بلغت واردات الذرة إلى بولندا خلال تلك الأشهر 1 637 000 طن، مقارنة بـ 6 000 طن سابقا، في حين بلغت الواردات إلى هنغاريا أكثر من 900 000 طن، مقارنة بـ 5 000 طن سابقا، ويتجاوز ذلك بالإجمال 5 000 ضعف الحجم السابق.

وبالإضافة إلى ذلك، جرى تجهيز جزء من الحبوب المستوردة في الأسواق الأوروبية المحلية، مما أدى إلى تراجع الطلب بالنسبة إلى المنتجين المحليين.

198- وكان من ضمن المقترحات الواردة في المذكرة 23/5722 إغلاق "ممرات التضامن بحيث تعبر المنتجات الزراعية الأوكرانية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وتصل إلى أسواق الوجهة دون البقاء في السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي مما يتسبب في اضطرابات في أسواق دول الاتحاد الأوروبي". وبالنظر إلى أن أوكرانيا تقدم طلبا للحصول على العضوية كبلد من القائمة جيم-2، وبالتالي كمستفيد صاف، فإن سؤالا يطرح نفسه حول كيفية تأثير هذا الاقتراح ليس فقط على الأسواق الزراعية الأوروبية وإنما أيضا على بلدان القائمة جيم-2 التي تتلقى الرعاية من الصندوق. والاتحاد الروسي، بوصفه بلدا مانحا ومع أخذ هذه المسألة بعين الاعتبار، لا يستطيع الموافقة على طلب أوكرانيا كبلد في القائمة جيم-2. غير أنه لن تكون هناك مشكلة إذا تقدمت أوكرانيا بطلب للانضمام كبلد مساهم أو من القائمة ألف.

199- وقالت **السيدة MEIGHAN** (نائبة الرئيس المساعدة والمستشارة العامة؛ نائبة الرئيس المساعدة بالإنابة، دائرة العمليات المالية، الصندوق) إنه على أساس البيانات الاقتصادية التي تناولها التحليل، جرى تصنيف أوكرانيا حاليا على أنها من البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. وبناء على ذلك، يجري إدراجها في القائمة جيم، القائمة الفرعية جيم-2، وفقا للجدول الثاني من اتفاقية إنشاء الصندوق. وبموجب الإطار القانوني المعمول به، يدخل العضو الجديد الذي ينضم إلى الصندوق للمرة الأولى ضمن القائمة المناسبة، والتي تتمثل في حالة أوكرانيا بالقائمة جيم-2.

200- وأشار **الرئيس** إنه بينما أبلغ الاتحاد الروسي عن عدم تمكنه من الانضمام إلى الموافقة بالإجماع على هذا البند، فإن هذا لم يؤثر على الأغلبية المطلوبة للموافقة على الطلب الذي تقدمت به أوكرانيا.

201- **وعلى هذا الأساس، اعتمد مجلس المحافظين القرار 229/د-46 بشأن الموافقة على أوكرانيا كعضو غير أصلي في الصندوق.**

202- وقال **مندوب من أوكرانيا**، معربا عن امتنانه الصادق على الموافقة على عضويتها في الصندوق، إن أوكرانيا سعت للحصول على عضوية الصندوق بهدف المشاركة بشكل أكمل مع المجتمع الدولي والمساهمة في تنمية المناطق الريفية بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. وبصفتها أحد الأعضاء المؤسسين لمنظومة الأمم المتحدة، شكّلت أوكرانيا إحدى الجهات الضامنة للأمن الغذائي العالمي، كما أنها من أهم الجهات المنتجة الزراعية ولديها الكثير لتساهم به كعضو في الصندوق. وعلى الرغم من معاناتها من محنة الحرب العدوانية التي شنها عليها الاتحاد الروسي دون سبب ولا مبرر، فإنها لا تزال ملتزمة بالإسهام في الأمن الغذائي العالمي ونزع فتيل الأزمة الغذائية وإنقاذ ملايين الأشخاص من الجوع، ويتطلب ذلك مساعدات واستثمارات دولية، لا سيما من خلال برامج الائتمان لصالح المزارعين ودعم زيادة الصادرات وحملات البذر والحصاد. إن الحرب تعقد جميع عمليات الإنتاج وتحد بشكل كبير من الموارد المالية الخاصة بالمزارعين الأوكرانيين. وفي الأوقات الصعبة، تتمثل الطريقة الوحيدة للتغلب على التحديات في الاتحاد. وترحب أوكرانيا بالقرار التاريخي المتعلق بعضويتها في الصندوق وتتطلع إلى تعاون وثيق في المستقبل.

جلسة تفاعلية 3 – الشباب والزراعة: تسريع تحقيق انتقال عادل نحو الأمن الغذائي

203- قدم **رئيس الجلسة** منسق الجلسة التفاعلية، السيد Qasa Alom، صحافي لدى "بي بي سي". وشارك في الجلسة كل من:

- السيدة Elizabeth Wathuti، مناصرة شابة من الصندوق الأخضر للمناخ، جمهورية كينيا
- السيدة Dali Nolasco Cruz، شابة من الشعوب الأصلية من قبيلة Nahua، الولايات المكسيكية المتحدة

- السيدة فاطمة أماغار، نهج القواعد الشعبية الشبابية، مملكة المغرب

204- ويمكن مشاهدة المناقشة على هذا الرابط.

205- **وتولت سعادة السيدة Haifa Aissami Madah (جمهورية فنزويلا البوليفارية) رئاسة الجلسة.**

إنشاء هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق (البند 6 من جدول الأعمال) (GC 46/L.4)

206- أشارت **رئيسة الجلسة** إلى أنه، وفقا لاتفاقية إنشاء الصندوق، يُطلب من مجلس المحافظين أن يستعرض دوريا مدى كفاية الموارد المتاحة للصندوق لضمان استمرارية عملياته. وقد آن أوان التركيز على متطلبات الصندوق من الموارد اعتبارا من عام 2025 فصاعدا، على النحو الذي أوصى به المجلس التنفيذي، ولفتت الانتباه في هذا الصدد إلى مشروع القرار الوارد في الوثيقة GC 46/L.4. وعلى النحو المبين في الوثيقة المذكورة، واستنادا إلى التجربة الإيجابية التي جرت مع رئيس خارجي خلال المشاورات الأخيرة الخاصة بتجديد الموارد، من المقترح تعيين السيد Kyle Peters كرئيس خارجي للمشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. ومن المقترح أيضا أن تكون تركيبة هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق شبيهة بتركيبة هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، أي 25 دولة عضو من القائمة ألف، و10 دول أعضاء من القائمة باء، و22 دولة عضو من القائمة جيم. ويجب أن تحدد البلدان المشاركة من كل قائمة من قبل أعضاء القائمة المعنية.

207- وقال **مندوب من الولايات المتحدة**، في معرض دعمه لإنشاء هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، إن الترويج للأمن الغذائي العالمي يتطلب الاستثمار في الزراعة والنظم الغذائية الذكية مناخيا والقادرة على الصمود ودعمه بالتعاون المثمر ضمن المجتمع الدولي. وقد أظهرت المناقشات السابقة مع القياديات الشابات والشعوب الأصلية مدى أهمية أصوات كلتا المجموعتين في تعزيز الأمن الغذائي العالمي.

208- وكفلت مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، التي تعتبر ضرورية أيضا للأمن الغذائي العالمي، إيصال الأغذية ذات الأهمية الحاسمة، بما في ذلك المعونة الإنسانية، إلى العديد من الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في العالم، مثل المجتمعات المحلية في أفغانستان وإثيوبيا والصومال واليمن. وتنفذ المبادرة الأرواح، حيث حسّنت العرض وخفضت الأسعار، وينبغي تمديدها إلى ما بعد مارس/آذار 2023 لمواصلة تفادي معاناة الأشخاص الضعفاء من الجوع. وكما أكدت عليه منظومة الأمم المتحدة، أدت جميع الحبوب المصدرة من أوكرانيا دورا حاسما بالنسبة إلى فقراء العالم، حتى لو لم يجري توجيهها إليهم مباشرة، لأنها هدأت الأسواق وخففت من ارتفاع أسعار السلع الأساسية. إلا أن عمليات التفتيش شهدت تباطؤا، مما أدى إلى تراكم الشحنات، وينبغي بالتالي توسيع نطاقها.

209- وأعرب **مندوب من الصين**، في معرض تأكيده على أهمية المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، عن دعمه لتعيين السيد Kyle Peters كرئيس خارجي. وقد أدت خبرته دورا رئيسيا في الارتقاء بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق إلى مستويات جديدة، وسيواصل بلا شك العمل بطريقة مهنية وموضوعية وحيادية من أجل إنجاح التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.

210- وستتمثل الأولوية العامة للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق في إنشاء نظم غذائية محلية مستدامة وقادرة على الصمود وشاملة وتحسين سبل العيش الريفية انطلاقا من الأولويات السياساتية الثلاث المتمثلة بالتصدي لأوجه الضعف، وتمويل المناخ والتنوع البيولوجي، والتعاون مع القطاع الخاص. وسيجري تأسيس التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق أيضا على الركائز الثلاث المحددة لعمليات الصندوق، وهي البرامج القطرية التحويلية من أجل التمكين الريفي، وتمويل التنمية والإصلاح المؤسسي. وفي هذا السياق، أيدّت الصين الإجراءات المجدية للغاية التي اتخذها الصندوق لمواصلة صقل التوافق في الآراء المنبثق عن مؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية لعام 2021 وتنفيذه على أساس خصائصه الخاصة.

211- وأخيرا، ينبغي لجميع الأطراف أن تتحد لضمان نجاح التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق في توفير المزيد من الموارد التفضيلية للدول الأعضاء النامية. وباعتبار الصين دولة نامية كبرى ومسؤولة، فإنها على استعداد لدعم التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق في حدود قدراتها، ولكنها دعت البلدان المتقدمة إلى أخذ زمام المبادرة في زيادة المساهمات. وأيدت الصين أيضا توفير المزيد من الموارد لصالح البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة إلى المنخفضة الدخل. وفي هذا الصدد، تتوقع الصين من الصندوق أن يحافظ على طابعه العالمي وعلى تركيزه على الفقراء الريفيين في جميع البلدان النامية، وأن يزيد الابتكار في نماذج التمويل ويحرز تقدما كبيرا على صعيد الاقتراض من الأسواق وينشئ آلية تمويل مستدامة.

212- وقال **مندوب من فرنسا** إن التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق هام للغاية لزيادة الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم وإحراز تقدم في تحويل النظم الغذائية، وهو أمر حيوي بشكل خاص في السياق الحالي. وينبغي لجميع الأعضاء التعبير عن طموحهم في إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق من أجل ضمان استمرار عمل الصندوق لصالح الأشخاص الأشد فقرا وتهميشا، لا سيما في ظل أزمة الغذاء الحالية. وينبغي أن يبرز تغير المناخ والتعرض لمخاطر تغير المناخ بشكل كبير في مشاورات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، وأن يقوم الصندوق، من جانبه، بتسريع إضفاء الطابع المراعي للبيئة على حافظته ورفع مستوى طموحه في مجال التنوع البيولوجي. وينبغي أيضا تعزيز التعاون مع القطاع الخاص إلى حد كبير بهدف المعالجة الفعالة لقضايا مثل تمويل التحول المناخي والتكيف معه.

213- وفيما يخص بيان الاتحاد الروسي الذي أُدلي به سابقا في إطار البند 3 من جدول الأعمال، من الجدير بالذكر أن الاتحاد الروسي يواصل نشر المعلومات المضللة وتجنب مسؤولياته في شن حربه العدوانية وغير القانونية التي تقوض الأمن الغذائي العالمي. وبفضل مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، انخفضت الأسعار العالمية للأغذية، وكما أكد الأمين العام للأمم المتحدة مرارا وتكرارا، فإن المبادرة نفسها ومسارات التضامن التي يدعمها الاتحاد الأوروبي تعود بالفائدة على الجميع، لا سيما البلدان الأشد فقرا واحتياجا، وذلك من خلال المساعدة على تهدئة الأسواق وكبح تضخم أسعار المواد الغذائية. ولذلك ينبغي تجديد المبادرة وتعزيزها دون قيد أو شرط بالترافق مع زيادة عدد عمليات التفتيش.

214- وقال **مندوب من المملكة المتحدة**، معربا عن دعمه للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، إن مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب تتماشى بشكل جيد مع تركيز الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها على الحد من الجوع، وأنه يجب تمديدها لمنع انتشار الجوع على نطاق أوسع. وكما ذكر المتحدثون السابقون، فإنه يجب الاعتراف بفوائدها وأثرها على الجياع والأمن الغذائي في البلدان النامية في المقام الأول، بما في ذلك عن طريق الدعم القوي والشامل لتمديدها.

215- وقال **مندوب من رواندا**، في معرض تأكيده على أن الغذاء حق أساسي من حقوق الإنسان، إن هناك حاجة إلى المزيد من المبادرات لتوسيع نطاق إنتاج الغذاء من أجل التعامل مع الأزمة الحالية. ولذلك فإنه من الأهمية بمكان دعم الصندوق من خلال التجديد الثالث عشر لموارده كي يتمكن من مساعدة صغار المزارعين على تحقيق إنتاجية مقبولة للمحاصيل والثروة الحيوانية. وإذا كان هؤلاء المزارعون يعانون من الجوع، فإنه من الصعب للغاية دعوتهم للعمل كحماة للبيئة.

216- ولم يخب أمل رواندا في عملها مع الصندوق على مدى السنوات الأربعين الماضية. ويركّز الصندوق على الإنتاج، وإدارة ما بعد الحصاد، وإضافة القيمة، والنقل والتسويق، ويعتبر من أصحاب المصلحة الذين يعتنون بالنظام الغذائي ككل. ولذلك تشجع رواندا البلدان على زيادة التزامها بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.

217- وقال **مندوب من الأرجنتين**، معربا عن دعمه للمشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق وتطلعه إلى نجاح عملية تجديد الموارد، إن البيانات المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي في العالم الواردة في طبعة عام 2022 من *تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم* كانت مقلقة حقا. وأن الوضع الحالي يشبه مجددا

ما كان الوضع عليه في عام 2015 عندما جرى اعتماد أهداف التنمية المستدامة، حيث أن تحقيق الهدف 1 (القضاء على الفقر) والهدف 2 (القضاء التام على الجوع) يبدو بعيد المنال، ويفرض ذلك تحديا صعبا على الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها وعلى جميع شركائها.

218- وفي هذا السياق، يُعدّ مبدأ عالمية الصندوق حيويا وهو لا يتعارض بأي حال من الأحوال مع التركيز على الفقراء الأشد فقرا. ويعتبر الفقر في المناطق الريفية حقيقيا للغاية أينما تواجد الفقراء، وأظهرت أرقام تقرير *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم* مدى فداحة الوضع. ولا تعبّر المتغيرات المحددة، مثل نصيب الفرد من الدخل أو متوسط الدخل عن الواقع العميق للبلدان، بما في ذلك العديد من البلدان ذات الاقتصادات المتوسطة الدخل التي توجد فيها في كثير من الأحيان جيوب كبيرة ومتنامية من الفقر الريفي. وعلاوة على ذلك، ونظرا لأن طبعة عام 2022 من تقرير *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم* لم تتضمن عواقب الحرب في أوكرانيا، فإنه من المنطقي توقع أرقام أسوأ في الطبعة التالية. ولذلك ينبغي الحرص على عدم المبالغة في تبسيط الواقع. ومن الضروري إدراك الأسباب العميقة للفقر الريفي، أينما وجد، والدفاع عن مبدأ عالمية الصندوق.

219- وقال **مندوب من الهند** إنه بإمكان الحكومات تعزيز الأمن الغذائي العالمي من خلال الدعم الذكي والموجه لمنتجي الأغذية والمستهلكين على حد سواء، والذي يسعى، من ضمن جملة أمور أخرى، إلى تحسين إنتاجية المزارع بطريقة مستدامة. ومن جانبها، تواصل حكومة الهند الترويج لجدول أعمالها المتعلق بتوافر الحبوب الغذائية والقدرة على تحمل تكاليفها والحصول عليها في جميع الأوقات.

220- وفيما يتعلق بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، تتضمن الأولويات الرئيسية التي ينبغي النظر فيها التيسير المستمر للاستهداف الفعال من خلال نُهج إنمائية شاملة وشمولية والتركيز على النساء والشباب والشعوب الأصلية من السكان الريفيين. وينبغي أيضا تقديم الدعم للنظم الغذائية القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ من خلال تعزيز قيمة الأغذية الزراعية، وسيتطلب ذلك موارد مالية وتقنية ضخمة وسيكون للصندوق دور حاسم ليؤديه على هذا الصعيد. وبالإضافة إلى ذلك، سيتوجب استعراض استراتيجية الصندوق للانخراط مع القطاع الخاص من أجل تعبئة موارد مالية أكبر على نحو مستدام من خلال تسريع العمليات، واستكشاف شراكات خاصة جديدة، وتسريع الانخراط الحالي مع القطاع الخاص بهدف إضافة قيمة قابلة للقياس.

221- وتهدف الهند، بصفتها أكبر منتج للدخن في العالم، واغتناما للفرصة التي أتاحها إعلان عام 2023 السنة الدولية للدخن، إلى التوعية بالدخن وزيادة إنتاجه واستهلاكه كخيار غذائي يتمتع بقيمة غذائية عالية وقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ. وتسعى الهند أيضا إلى تبادل أفضل الممارسات والبحوث والتكنولوجيا لتشجيع إنتاج الدخن. ويجب العمل جنبا إلى جنب مع العديد من أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاعان العام والخاص والوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف، بهدف تعبئة الموارد وتسخير المعرفة والخبرة كوسيلة لمضاعفة الأثر على صعيد تحول النظام الغذائي.

222- وقال **مندوب من الاتحاد الروسي**، معربا عن دعمه للمساعي الرامية إلى إنشاء هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، إنه ينبغي الحفاظ على العالمية باعتبارها المبدأ التوجيهي للصندوق الدولي في توفير الأموال، وأنه يجب عدم تسييس المشاورات والحفاظ على موضوعيتها ومراعاة مصالح جميع أصحاب المصلحة.

223- وفيما يتعلق بمبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، أظهرت الإحصاءات التي قدمها مركز التنسيق المشترك في اسطنبول أن 3 في المائة فقط من صادرات الحبوب من أوكرانيا تصل إلى بلدان فقيرة، وتحديدا جيبوتي وإثيوبيا والصومال والسودان واليمن، مقابل وصول نسبة 47 في المائة منها إلى بلدان مرتفعة الدخل و33 في المائة إلى بلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا. ويجب على المندوبين أيضا ملاحظة أن العقوبات غير القانونية المفروضة على الاتحاد الروسي ونظامه المصرفي كانت تعرقل مساهماته في الصندوق.

224- وقال **مندوب من كندا**، معربا عن تأييده بالكامل لتعيين السيد Kyle Peters كميسر للمشاورات، إنه ينبغي النظر عن كثب في الدور المحتمل الذي يمكن أن يؤديه رأس المال الخاص في الإضافة إلى عملية تجديد الموارد. علاوة على ذلك، لا ينبغي النظر إلى الأزمات المتفاقمة المتعددة على أنها مطالب متنافسة في التوسيع السريع لنطاق التمويل. إن الأزمات الحالية الممثلة بانعدام الأمن الغذائي وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي مترابطة بشكل وثيق وتتطلب استجابة جماعية من أجل بناء نظم غذائية قوية وقادرة على الصمود وأكثر قدرة على تحمل الصدمات المستقبلية. وإن عمل الصندوق لا يقتصر على مسألة أرقام. ومن المهم السعي إلى تنويع الموارد كجزء من الاستجابة، بالتوازي مع دراسة الكيفية التي يمكن للصندوق أن يولّد من خلالها المزيد من الأثر ويحقق الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة له كمسارين مزدوجين للتفكير في عملية تجديد الموارد. وقد بدأ الشعور بعواقب عقود من نقص الاستثمار في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة. ولذلك يمثل التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق فرصة لتحديد الطريق نحو تحسين الأمن الغذائي والحد من الفقر.

225- وقال **مندوب من البرازيل** إن البرازيل ملتزمة بالمشاورات الهامة للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، والتي ينبغي أن ترفع راية التعددية عاليا في وقت الأزمات ذات المستويات المتعددة. ويكمن أحد المبادئ التوجيهية الهامة في إطار المشاورات في الشمولية التي جرى توضيحها في الدورة الحالية لمجلس المحافظين في الجلسات التفاعلية التي شارك فيها الشباب والنساء والشعوب الأصلية. وينبغي التركيز أيضا على إضافة القيمة في استخدام موارد الصندوق، وذلك بالاستناد إلى كل من التعبئة الابتكارية للموارد والاستفادة المثلى من استخدامها من خلال الانخراط مع القطاع الخاص والتمويل المشترك. في حين أنه لا يوجد نقص في الموارد المتوفرة للتمويل المناخي، إلا أنه يمكن للمؤسسات المالية مثل الصندوق أن تعمل كمحفزات حقيقية للابتكار. وفي سياق التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، من المهم تحديد واعتماد نهج أمثل لإدراج التمويل المناخي في جميع مشروعات الصندوق المتعلقة بالأمن الغذائي والزراعة على نطاق صغير والزراعة. وفي ظل تزايد حصة هذا التمويل ضمن برامج الصندوق، ينبغي أن نتذكر أن ذلك شكّل موضوع نقاش في العديد من المنتديات وأنه ينبغي إعطاء الأهمية الواجبة لمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة على النحو المنصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

226- وقال **مندوب من آيرلندا** إن التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق يتيح فرصة أساسية في لحظة حرجة للاستثمار في الأمن الغذائي والتغذوي للسكان الريفيين الأشد فقرا. وهناك مصلحة جماعية في أن يكون التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق قويا من حيث تركيزه وجودته والموارد المالية التي يتحكم بها على حد سواء. وسينتهي التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق في عام 2028، وبالتالي فإنه يوفر في الواقع فرصة أخيرة للتجهيز الاستراتيجي للصندوق وأعضائه والأشخاص الذين يخدمهم لمواجهة التحديات العديدة التي تبرر وجوده، لا سيما مع اقتراب حلول عام 2030.

227- ولذلك، فإنه من الضروري إسناد الأولوية إلى تنفيذ مسارات التحول المستدام للنظم الغذائية. وتشكّل النظم الغذائية التي تركّز على التغذية إطارا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وستتطلب الطموح والطاقة في عمل الصندوق في مجال التغذية. وينبغي للصندوق أن يواصل أيضا تطوير عرضه وقدرته كرائد عالمي في دفع التمويل المناخي لأغراض الزراعة والتنوع البيولوجي والاستدامة البيئية. وينبغي أن يظل المناخ أولوية مطلقة بالنسبة إلى الصندوق بالاستناد إلى دعم البحوث والابتكار والمشاركة الاستراتيجية في السياسات.

228- ومن المهم أيضا للصندوق أن يطور قدرته على العمل في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراعات التي تؤدي فيها الآليات المرنة والمتجاوبة دورا حاسما في الإسهام في نهج منسق ومتسق للتنمية الإنسانية والسلام. وفي ظل تأثر الفتيات والنساء بشكل غير متناسب بأزمة الأمن الغذائي في العالم، ينبغي على الصندوق أن يواصل البناء على جهوده المبذولة من أجل ضمان أن يفضي عمله إلى تحول في المنظور الجنساني وأن يتواءم مع منظور الشباب وأن يسهم في إيجاد حلول مستدامة لأوجه عدم المساواة المتجذرة.

229- وأخيرا، على الرغم من أهمية الموارد الأساسية للصندوق لمواصلة دعم البلدان المنخفضة الدخل وتلك التي تخلفت عن الركب، فإن قدرته على زيادة تمويله وتوجيه الاستثمار في النظم الغذائية الريفية ستكون هامة للغاية أيضا. ولذلك ينبغي تشجيع الصندوق على تطوير انخراطه الاستراتيجي مع القطاع الخاص، بما في ذلك من خلال زيادة رأس المال الخاص حيثما أمكن وتحقيق أثر مستدام وذي مغزى.

230- وقال **مندوب من اليابان** إن اليابان تؤيد إنشاء هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، وتود التأكيد على الحاجة إلى تمديد مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، وإلا فإن الجهود الموحدة الرامية إلى تحسين الأمن الغذائي في العالم ستقوض.

231- وقال **مندوب من إندونيسيا** إنه ينبغي مواءمة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق مع الإجراء العالمي المتخذ حاليا للتخفيف من الأزمة المتعددة الأبعاد، وتعزيز المشاركة المجتمعية باعتبارها تشكل جوهر عمل الصندوق والحفاظ على نهج الصندوق الذي يتمحور حول الأشخاص. وعلاوة على ذلك، ينبغي تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الصندوق من أجل توفير بناء القدرات لأغراض الحد من الفقر والواردات والتحول الريفي الشامل. ويمكن أن يقدم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي طريقة تمويل ابتكارية يمكن استكشافها كوسيلة لتعبئة الموارد لأغراض التعاون بين بلدان الجنوب وبين الشمال والجنوب.

232- ورحب **مندوب من غانا** بالالتزام الجماعي بتحقيق حلول مستدامة فيما يتعلق بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، وقال إن مجالات التركيز المهمة ينبغي أن تشمل التحول الريفي والتمكين، وبناء القدرات، وتمويل الشمول، وتعزيز الفرص المتاحة للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من أجل الحد من انعدام الأمن الغذائي وإضافة قيمة للمنتجات الغذائية.

233- **واعتمد مجلس المحافظين القرار 230/د-46 بشأن إنشاء هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.**

234- وقالت **رئيسة الجلسة** إن العالم يمر بنقطة انعطاف حرجة تتطلب إجراء تغييرات عميقة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وستكون مشاورات تجديد الموارد حيوية لضمان حصول الصندوق على الموارد اللازمة لمواصلة عمله في مجال الدعوة لدور المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة كعوامل تغيير رئيسية في تحويل سبل العيش الريفية.

برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج والميزانيتان العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2023، وتوقعات الميزانية الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة 2024-2025، وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2023 وخطته الإرشادية للفترة 2024-2025، والتقريران المرحليان عن مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (البند 8 من جدول الأعمال) (GC 46/L.6)

235- لفتت **رئيسة الجلسة** الانتباه إلى الوثيقة GC 46/L.6 ومحتوياتها، وقالت إن المجلس التنفيذي وافق في دورته السابعة والثلاثين بعد المائة التي انعقدت في ديسمبر/كانون الأول 2022 على برنامج عمل الصندوق وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق، واستعرض الميزانيتين المقترحتين لكليهما، وأوصى بعرضهما على مجلس المحافظين للموافقة عليهما. وأوصى المجلس التنفيذي أيضا بعرض التقريرين المرحليين عن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء على مجلس المحافظين للعلم. وفي حين قدمت الوثيقة GC 46/L.6 بيانات عام 2022 فيما يتعلق بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أنه تمت تسوية متأخرات الصومال خارج استحقاقات البلدان الفقيرة المثقلة بالديون منذ ذلك الحين بدعم سخي من بلجيكا وألمانيا وإيطاليا والسويد.

236- وعرض **السيد Dominik ZILLER** (نائب رئيس الصندوق) مقترحات ميزانية الصندوق الواردة في الجزء الأول من الوثيقة GC 46/L.6، وأشار إلى أن المحافظين والمتحدثين الرئيسيين دعوا الصندوق إلى

توسيع نطاق أثره وتعظيم مساهمته في التصدي للجوع والفقر، وهو بالضبط ما سعت مقترحات ميزانية عام 2023 إلى تحقيقه. وجرى تحديد هذه المقترحات من خلال عملية تشاور شاملة مع أعضاء المجلس التنفيذي، وتمثلت الأولوية الرئيسية في تلبية الاحتياجات من الموارد للسنة الثانية من تنفيذ التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. وجرى بصورة مشتركة تحديد حيز للتحسين في تصميم البرامج القطرية للصندوق وتنفيذ البرامج وتعظيم أثر البرامج القطرية. ولهذا السبب، فإن معظم الميزانية الإضافية المطلوبة سيوجه نحو تحقيق تلك الغايات.

237- وسيستمر تعميم المواضيع التي جرى التفاوض عليها بشكل مشترك بمرور الزمن مع التركيز على زيادة حضور الصندوق في السياقات الهشة. وسيستمر أيضا إضفاء الطابع اللامركزي على الصندوق بهدف تقريبه من المستفيدين منه، بما في ذلك من خلال الاستفادة بشكل أفضل من الأموال التكميلية. ولن تتوفر هذه الأموال إلا إذا تمكن الصندوق من إثبات المصداقية بين سكان البلدان الشريكة، بما في ذلك من خلال الآليات الإضافية ذات الأغراض الخاصة التي جرى إنشاؤها، مثل برنامج التأقلم المعزز لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، ونافذة للقطاع الخاص تتعلق بالتمويل المناخي.

238- ووافق المجلس التنفيذي على برنامج عمل لعام 2023 بقيمة تصل إلى 1.55 مليار دولار أمريكي، رهنا بتوافر الموارد للالتزام، وأوصى بأن يوافق مجلس المحافظين على الميزانية الإدارية لعام 2023 التي تشمل الميزانية العادية البالغة قيمتها 175.7 مليون دولار أمريكي، والتي تمثل نموا بالقيمة الحقيقية بنسبة 2.9 في المائة مقارنة بعام 2022؛ والميزانية الرأسمالية البالغة قيمتها 6.5 مليون دولار أمريكي لتمويل المرافق العادية والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وتأسيس المكاتب القطرية والإقليمية وتعزيزها كجزء من خطة اللامركزية؛ وميزانية مكتب التقييم المستقل البالغة قيمتها 5.97 مليون دولار أمريكي. وسيخصص أكثر من نصف ميزانية الصندوق الإدارية للمصروفات المتعلقة بالعمليات، ويعني ذلك أن النفقات العامة الحقيقية للصندوق أقل بكثير مما قد تبدو عليه.

239- وتُلتمس الموافقة أيضا على ميزانية الإنفاق الخاص البالغة قيمتها 1.17 مليون دولار أمريكي لعملية تجديد الموارد الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. ويعتبر التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق هاما بشكل خاص لأن الصندوق اكتسب شكله الحالي نتيجة لسنوات عديدة من التحول الداخلي العميق والإصلاح بهدف زيادة كفاءته وفعاليته بالتوازي مع تنويع مصادر التمويل. ويعتبر التمويل الإضافي من خلال التمويل المشترك والأموال التكميلية وتعبئة القطاع الخاص والاستفادة منه والتمويل المناخي مطلوبا لمواجهة التحديات والأزمات الإضافية الناشئة. وارتفع العدد المتزايد باطراد من البلدان التي تمر بأوضاع هشة، والمتضررة جراء الصراعات أو المثقلة بالديون، نتيجة الحاجة إلى إيجاد نفقات إضافية للتخفيف من آثار جائحة كوفيد-19 والارتفاع الذي شهدته أسعار السلع والأسمدة والأغذية خلال العام السابق على وجه الخصوص.

240- وإزاء هذه الخلفية، يحتاج الصندوق إلى تقديم المزيد من المنح لمساعدة من هم في أمس الحاجة إليها، والتي لا يمكن الحصول عليها من خلال الاقتراض أو من خلال الزيادات اللازمة في الميزانية لتحويل المؤسسة والاستفادة من أموال السوق. وعلى الرغم من الالتزام الواسع بأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف 2 الساعي إلى القضاء التام على الجوع، فإن معدل انتشار الجوع لا يزال مرتفعا بل إنه آخذ بالازدياد. وسيفقد الشركاء متعددو الأطراف مصداقيتهم إذا لم يتمكنوا من تغيير ذلك.

241- ويعتبر التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق بالغ الأهمية لتلافي هذا الفشل، وذلك على الرغم من تأثر جميع البلدان بالأزمات المتعددة وتخفيض ميزانيات المساعدة الإنمائية الرسمية في البلدان الراعية التقليدية، كما انطبق ذلك في بعض الحالات على الإنفاق على الزراعة. ولذلك، فإنه من المأمول أن يتمكن شركاء الصندوق من التغلب على توجه تخفيض الميزانية وأن يضمنوا نجاح التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.

242- وقال **السيد Indran NAIDOO** (مدير، مكتب التقييم المستقل، الصندوق) في معرض تقديمه لبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2023 وخطته الإرشادية للفترة 2024-2025، على النحو المبين في الجزء الثاني من الوثيقة GC 46/L.6، إن مكتب التقييم المستقل سيستكمل في عام 2023 تقييما مواضيعيا للتقدم الذي أحرزه الصندوق على صعيد المساواة بين الجنسين وتقييما مؤسسيا لإدارة المعرفة في الصندوق. وسيبدأ أيضا بتقييم مواضيعي جديد للتقدم المحرز في الصندوق في مجالات التغذية والأمن الغذائي، وسيُجري استعراضات مؤسسية لإطار إدارة نتائج التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق ومتابعة للتقييم المؤسسي لعام 2018 للهيكلية المالية للصندوق، كما سيقوم بإعداد التقرير السنوي عن التقييم المستقل للصندوق. علاوة على ذلك، سيستكمل تقييمي الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري في الصين وإثيوبيا، كما سيقوم بجمع البيانات في الأرجنتين، والهند، وموريتانيا، ورواندا، وتركيا. وسيبدأ بتقييم جديد للاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري في الجمهورية الدومينيكية على أن يكتمل في عام 2024، في حين جرى تعليق تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري في هايتي بسبب الحالة الأمنية الخاصة في البلاد.

243- بالإضافة إلى ذلك، سيبدأ مكتب التقييم المستقل بتقييم شبه إقليمي جديد للممر الجاف لأمريكا الوسطى وسيستكمل تقييم مجموعة مشروعات للتمويل الريفي في إقليمي شرق وجنوب أفريقيا. وستُجرى تقييمات لأداء مشروعات في البوسنة والهرسك، وتشاد وجزر سليمان. وسيقوم مكتب التقييم المستقل بالتثبت من جميع تقارير إنجاز المشروعات، وسيشارك في دعم قدرات التقييم الداخلية والخارجية بالتعاون مع إدارة الصندوق والشبكات العالمية القائمة، ومواصلة العمل مع شبكات التقييم الدولية.

244- وجرى اقتراح زيادة متواضعة وإن كانت ذات أهمية حاسمة في موارد الموظفين لتمكين مكتب التقييم المستقل من المضي قدما في تنفيذ استراتيجيته. وتبلغ ميزانية عام 2023 المقترحة 5.97 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 0.51 في المائة من البرنامج المتوقع لقروض ومنح الصندوق، وهو أقل بكثير من الحد الأقصى البالغ 0.9 في المائة الذي حدده المجلس التنفيذي، وأقل بالقيمة الاسمية من ميزانية مكتب التقييم المستقل في السنوات 2019 و2020 و2021.

245- وقال **مندوب من فرنسا**، في معرض ترحيبه بالتغييرات التي أجريت في إعداد الميزانية لعام 2023، إنه على الرغم من الصعوبات التي سببتها أزمة جائحة كوفيد-19 والعدوان الروسي على أوكرانيا، فقد تمكّن الصندوق من الصمود في وجه الصدمات وهو يواصل مساعدة البلدان الأشد ضعفا. ومع الأخذ بعين الاعتبار الإصلاحات الطموحة التي قام بها الصندوق، وخاصة فيما يتعلق بعملية اللامركزية، وسياق الأزمة الحالية، فإن فرنسا تؤيد الزيادات المقترحة في الميزانية لعام 2023 على أساس أنها كانت عرضية ومعتدلة ومبررة. ومما لا شك فيه أن الصندوق سيستخدم الموارد المتاحة له بحكمة، ويعبّر الرقم القياسي البالغ 40 مشروعا وبرنامجا جديدا لعام 2023 عن الجهود الاستثنائية التي يبذلها الصندوق لصالح السكان الريفيين. وشكرت فرنسا السيد Ziller على التزامه تجاه السكان الريفيين من خلال عمله في الصندوق.

246- وقال **مندوب من إثيوبيا** إن إثيوبيا ممتنة للدعم الذي يقدمه الصندوق لقدرة سبل العيش في الأراضي المنخفضة على الصمود ومشروعات الري الصغيرة والمتوسطة الحجم ومساهمة الصندوق في مبادرات التمويل الريفي فيها ومساهمته لصالح المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. وكجزء من التزامها بتقديم مساهمتها الخاصة في برامج الصندوق، فإن إثيوبيا تعمل من أجل اقتصاد أخضر قادر على الصمود في وجه تغير المناخ يمكّن المزارعين في منطقة القرن الأفريقي الهشة من التكيف مع صدمات تغير المناخ.

247- وهناك حاجة ماسة إلى التمويل الذي يقدمه الصندوق من خلال المنح لتسخير موارد المياه المتاحة من أجل بناء قدرة مزارعي البلاد على الصمود في وجه تغير المناخ. والواقع أن المياه يجب أن تكون في صميم برامج التنمية الريفية، وفي هذا السياق ينبغي توسيع نطاق مبادرات الري الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تستهدف المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة على أفضل وجه. وغالبا ما لا تعترف المؤسسات المالية في البلدان

النامية بالأصول الريفية والاقتصاد الريفي. وبالتالي، فإنه من الضروري إنشاء وتنفيذ نماذج وخبرات لتعزيز وصول المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة إلى التكنولوجيات والمدخلات اللازمة لبناء قدرتهم على الصمود.

248- **واعتمد مجلس المحافظين القرار 231/د-46 بشأن الميزانية الإدارية التي تتألف من الميزانية العادية والميزانية الرأسمالية للصندوق، وميزانية مكتب التقييم المستقل في الصندوق لعام 2023.**

سلسلة IFAD Talk - انعدام الأمن الغذائي في أفريقيا: مفارقة يتعين معالجتها

249- وقدمت **السيدة Hélène PAPPER** (مديرة، شعبة التواصل العالمي والترويج، الصندوق)، متحدثة بصفتها منسقة سلسلة IFAD Talk، السيدة Cristina Duarte وكيلة الأمين العام والمستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون أفريقيا.

250- ويمكن مشاهدة سلسلة IFAD Talk مع السيدة Duarte على هذا الرابط.

251- **وعرض شريط فيديو بعنوان "النظم الغذائية في أفريقيا".**

ورُفع الاجتماع في الساعة 1.40 بعد الظهر.

(4) المحضر الموجز المؤقت للاجتماع الرابع المنعقد يوم الأربعاء، 15 فبراير/شباط 2023، الساعة 3.00 بعد الظهر

رئيس المجلس: معالي السيد Alex Alonso Contreras Miranda (بيرو)

جدول المحتويات

	الفقرات
جلسة تفاعلية 4 - التحديات والفرص في علاقة الترابط بين المياه والغذاء والطاقة	255-254
مسائل أخرى (البند 10 من جدول الأعمال)	256
الملاحظات الختامية لرئيس الصندوق	257
اختتام الدورة	259-258

252- **دعي الاجتماع إلى الانعقاد في الساعة 3.05 بعد الظهر.**

جلسة تفاعلية 4: التحديات والفرص في علاقة الترابط بين المياه والغذاء والطاقة

253- قدم الجلسة التفاعلية المنسق السيد René van Hell (مدير دائرة النمو الأخضر الشامل وسفير للتنمية المستدامة، مملكة هولندا). وشارك فيها كل من:

- معالي الدكتورة رانيا عبد المنعم المشاط، وزيرة التعاون الدولي (تنسيق برنامج محور الارتباط بين مشروعات المياه والغذاء والطاقة في مصر)، جمهورية مصر العربية
- الدكتور Kevin Kariuki، نائب الرئيس لشؤون الكهرباء والطاقة والمناخ والنمو الأخضر، مجموعة بنك التنمية الأفريقي
- السيدة Esther Penunia، الأمينة العامة لجمعية Asian Farmers' Association for Sustainable Rural Development، جمهورية الفلبين
- السيد Aaron Leopold، الرئيس التنفيذي لمؤسسة Energrow، جمهورية كينيا

254- ويمكن مشاهدة المناقشة من خلال هذا الرابط.

مسائل أخرى (البند 10 من جدول الأعمال)

255- لم تكن هناك أية مسائل أخرى.

ملاحظات ختامية لرئيس الصندوق

256- أدلى **السيد ألفرو لاريو** (رئيس الصندوق) بملاحظاته الختامية التي يرد نصها الكامل في الفصل الرابع.

اختتام الدورة

257- وأدلى **رئيس الدورة** ببيان ختامي، يرد نصه الكامل في الفصل الرابع.

258- وأعلن اختتام الدورة السادسة والأربعين لمجلس المحافظين.

ورفع الاجتماع في الساعة 4.35 بعد الظهر.

الفصل 4 – البيانات والكلمات الخاصة

فخامة الرئيس حسن شيخ محمود

رئيس جمهورية الصومال الاتحادية

معالي السيدة Mia Amor Mottley

رئيسة وزراء بربادوس

معالي السيد Edmondo Cirielli
نائب وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي
في جمهورية إيطاليا

السيد شو دونيو
المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

السيد ديفيد بيزلي
المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي

معالي السيد Alex Alonso Contreras Miranda
رئيس مجلس المحافظين
ومحافظ جمهورية بيرو

معالي السيدة Haifa Aissami Madah
نائبة رئيس مجلس المحافظين
والمحافظة المناوبة لجمهورية فنزويلا البوليفارية

معالي السيد William Roos
نائب رئيس مجلس المحافظين
ومحافظ الجمهورية الفرنسية

السيدة Cristina Duarte وكيلة الأمين العام
المستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون أفريقيا

السيدة Margaret Tunda Lepore،
عضو اللجنة التوجيهية لمنتدى الشعوب الأصلية

السيد ألفرو لاريو
رئيس الصندوق

السيدة ديردرا ماك غرينرا
سكرتيرة الصندوق بالإنابة

البيان الترحيبي للسيد ألفرو لاريو، رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أمام المتحدثين الرئيسيين

السيد رئيس الدورة،

السادة نواب الرئيس،

أصحاب السعادة والمعالي،

معالي المحافظين الموقرين،

السيدات والسادة،

يشرفني أن أرحب بكم جميعا في الدورة السادسة والأربعين لمجلس محافظي الصندوق.

وأود أن أرحب بأول متحدث افتتاحي موقر وشريك مقرب، السيد شو دونيو، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. وشكرا جزيلا لكم على الترحيب بنا مرة أخرى في منظمة الأغذية والزراعة. ونحن ممتنون لشراكتكم المستمرة والمتينة. وتمتلك الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، مجتمعة، الهياكل والدراية اللازمة للتصدي للجوع والفقر. ونحن بحاجة إلى مواصلة توحيد الجهود وتعبئة الموارد لدعم فقراء الريف في أكثر السياقات هشاشة. فتعاوننا الذي لا يتزعزع ضروري لإطعام العالم بشكل مستدام وتمهيد الطريق نحو مستقبل أكثر قدرة على الصمود وأكثر استدامة.

ويشرفني أن أرحب بفخامة السيد حسن شيخ محمود، رئيس جمهورية الصومال الفيدرالية. ونحن سعداء جدا بوجودكم هنا. وإنني أثني على قيادتكم وجهودكم الرامية إلى القضاء على الفقر الريفي وآثاره على الأمن الغذائي في الصومال.

ونود أن نكرر النداء العاجل الذي وجهته حكومتكم إلى الشركاء الدوليين من أجل تقديم الدعم للتصدي لحالة الجفاف المتدهورة في الصومال. ونحن نرى أن برامج الصندوق، إلى جانب منظمات الأمم المتحدة الأخرى، يمكن أن تساعد الصومال على بناء قدرة سبل العيش الريفية على الصمود. وكونوا على ثقة من عزم الصندوق على دعم الصومال في كل خطوة على امتداد الطريق.

وأتقدم بخالص تقديري لمعالي السيدة Mia Amor Mottley، رئيسة وزراء بربادوس لمشاركتها بيانا مسجلا بالفيديو. وقد كان لترويج معاليها القوي للعمل المناخي نيابة عن الدول الجزرية الصغيرة النامية أثر في جميع أنحاء العالم. وقد استثمر الصندوق وشركاؤه في منطقة البحر الكاريبي وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى لربط تكيف فقراء الريف مع تغير المناخ من خلال بناء القدرات والزراعة الذكية مناخيا والبنية التحتية القادرة على الصمود، وكان كل ذلك مدعوما بالابتكار الرقمي.

ويشرفني أن أرحب ببيان معالي السيد Antonio Tajani، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية والتعاون الدولي للجمهورية الإيطالية، والذي ألقاه نيابة عنه معالي السيد Edmondo Cirielli، نائب وزير الخارجية والتعاون الدولي. ويسعدنا أن يكون معنا ممثل عن بلدنا المضيف الرائع. ونشيد بالتزام إيطاليا الطويل الأمد ببناء نظم غذائية مستدامة وقادرة على الصمود وشاملة. كما أننا سعداء للغاية بشراكة الصندوق مع بنك Cassa Depositi e Prestiti والتي تتعزز باطراد.

وبينما لم يستطع السيد ديفيد بيزلي، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، أن يكون معنا اليوم، فإنني أشكره أيضا على البيان المسجل بالفيديو الذي سنشاهده قريبا. وأود أن أشكره على قيادته. وفي خضم الأزمات الجديدة والقديمة، يرتقي برنامج الأغذية العالمي مرة أخرى إلى مستوى التحديات. وفي سياق الأمن الغذائي المثير للقلق على نحو خاص، يقف الصندوق إلى جانبه لوقف دورة الأزمة وتقديم حلول طويلة الأمد لبناء عالم خال من الجوع.

البيان الترحيبي للسيد شو دونيو، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

أصحاب السعادة والمعالي،
السيدات والسادة،
زملائي الأعزاء،

يسعدني أن أخاطبكم اليوم باسم منظمة الأغذية والزراعة، وأشكر زميلي العزيز، ألفرو لاريو، رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على هذه الدعوة. ونريد أن نقدم جميع الخدمات لأعضاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة. ويسعدنا استضافة مجلس محافظي الصندوق هنا في مقر منظمة الأغذية والزراعة، بروح الأخوة الوثيقة والعمل المشترك والدعم المتبادل. وهناك العديد من التحديات التي يلزم أن نواجهها معا، لتحقيق غاياتنا المشتركة المتمثلة في القضاء على الجوع وتنفيذ مهماتنا النبيلة جنبا إلى جنب. وتستمر النزاعات، والجائحة، والأزمات المناخية، والتباطؤ الاقتصادي والركود الاقتصادي، وعدم المساواة في الحد من كمية وجودة الأغذية المتاحة التي يمكن الوصول إليها بأسعار معقولة لجميع الأشخاص، وخصوصا الفئات الضعيفة. وقد أدت الحرب في أوكرانيا إلى تفاقم الوضع من حيث توافر الأغذية، وإمكانية الوصول إليها والقدرة على تحمل تكاليفها، وألقت بظلال مخيفة على الأمن الغذائي والإمدادات الغذائية على مستوى العالم. ومن الأهمية بمكان أن نتصدى لهذه التحديات العالمية المتداخلة بالتنسيق المشترك فيما بيننا، واعتماد كل منا على المزايا النسبية التي يحظى بها الآخر.

واسمحوا لي أن أشارككم بعض الأفكار عما هو مطلوب لإحداث تغيير حقيقي معا. أولا، علينا زيادة الاستثمار المسؤول في نظم الأغذية الزراعية والتنمية الريفية. وهذه طريقة من أكثر الطرق فعالية للحد من الجوع والفقر، مع الحفاظ على الكوكب. ويحدد الإطار الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة للفترة 2022-2031 عشرين مجالا من المجالات البرامجية ذات الأولوية، بحيث يُخصَّص مجال واحد منها بشكل خاص من أجل "تعزيز الاستثمارات"، وهو ما يتميز بالتعاون الوثيق مع المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وغيرهما. ومن خلال مركز الاستثمار في منظمة الأغذية والزراعة، نجلب الخبرة التقنية لجذب استثمارات عامة واسعة النطاق في الأغذية والزراعة بشكل عام. ومنذ عام 1977، عندما أُنشئ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ساعد مركز الاستثمار التابع لنا على إعداد أكثر من 400 مشروع يمولها الصندوق في 160 بلدا، ما ساعد على حشد استثمارات تبلغ قرابة 16.5 مليار دولار أمريكي.

ثانيا، علينا تسخير إمكانات الابتكار والتكنولوجيا. ستمكننا استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة الجديدة للعلوم والابتكار من تكثيف جهودنا والتصدي للتحديات العاجلة والمعقدة والمتداخلة التي تواجه نظم الأغذية الزراعية لدينا، من خلال قيادة نموذج عمل جديد لمساعدتنا على تحقيق أفضل النتائج. وفي منتصف شهر أكتوبر/تشرين الأول 2022، استضفنا أول منتدى للعلوم والابتكار، في سياق منتدى الأغذية العالمي السنوي، الذي عُقد بالتوازي مع منتدى الاستثمار الخاص بمبادرة العمل يدا بيد ومنتدى الشباب - إذ تضمن ثلاثة مكونات رئيسية من أجل تحول نظم الأغذية الزراعية وتحقيق التنمية الريفية.

وبالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، نجحنا في دعم الأعضاء من خلال دمج التمويل مع الخبرة التقنية. وما فتئنا نعمل على البناء على الحلول المبتكرة القائمة والناجحة عبر كلتا المنظمتين. ويتضمن ذلك تقنية سلسلة الكتل، والأتمتة، واستخدام الذكاء الاصطناعي في نظم الأغذية الزراعية لمساعدتنا على تقديم قيمة مضافة لأعضائنا وضمان عدم ترك أحد يتخلف عن الركب - وخصوصا مزارعينا. وتدعم منظمة الأغذية والزراعة أيضا الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في وضع خطط عمل إقليمية لتوسيع نطاق التحول الزراعي الرقمي في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وتطوير مشروعات في شرق أفريقيا. ولقد عدت لتوي من بربادوس، وأنا سعيد بتعاوننا مع برنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية في مبادرة الكاريبي لتحقيق القدرة على الصمود التابعة للجماعة الكاريبية في الإقليم.

ثالثا، علينا أن نتأكد من أن يكون المزارعون جوهر كل عملنا وأن يظلوا مركزيين في كل ما نقوم به. فالمزارعون يساهمون بأكثر من مجرد الأغذية التي ينتجونها. ويُعتبر المزارعون الأسريون، والشعوب الأصلية، والرعاة،

والعاملون في قطاع الحراجة، وصيادو الأسماك أساسيين لنظم الأغذية الزراعية الفعالة والشاملة والقادرة على الصمود والمستدامة في جميع أنحاء العالم - ولضمان إنتاج أفضل، وتغذية أفضل، وبيئة أفضل، وحياة أفضل للجميع.

زملائي الأعزاء،

من المهم أن ندرك أثر عملنا الجماعي والمتسق، بما في ذلك زيادة الدعم لصغار المنتجين. وقد عززت منظمة الأغذية والزراعة التزامها بضمان الوصول العادل إلى الموارد الطبيعية، وحقوق الحيازة، والموارد الإنتاجية، والمعلومات، والتكنولوجيا، والابتكار، والأسواق وعمليات صنع القرار. ويسعدني أن أشاطركم أن منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية يعملان بشكل وثيق أكثر فأكثر لتنفيذ هذا الالتزام. ومن خلال الأمانة المشتركة لعقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية، ننسق الإجراءات لإحداث أثر ملموس على أرض الواقع. وتحت مظلة العقد، ساهمنا في وضع 12 خطة عمل وطنية، وثلاث خطط عمل إقليمية تهدف إلى تعزيز الزراعة الأسرية.

وثمة مجال رئيسي آخر لتعاوننا يتمثل في عملنا المشترك مع الشعوب الأصلية.

وخلال المنتدى السادس للشعوب الأصلية في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الذي عُقد أمس، ناقشت الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها والأعضاء وقادة الشعوب الأصلية سبل زيادة تعزيز ومواصلة الاعتماد على عمل التحالف بشأن النظم الغذائية للشعوب الأصلية، الذي أُطلق رسميا خلال منتدى الأغذية العالمي لعام 2022 في خيمة Boassu البدوية التي أقيمت هنا في مقر منظمة الأغذية والزراعة – إنه حدث هام وتاريخي.

زملائي الأعزاء،

من الأمثلة المهمة الأخرى على تعاون الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها عملنا المشترك في برنامج الساحل، الذي ساهمت فيه كل وكالة من وكالاتنا بميزتها النسبية لمعالجة الأسباب الجذرية للجوع، وتعزيز قدرة الفئات الأكثر ضعفا على الصمود، وضمان الأمن الغذائي، والتغذية والسلام المستدام. وأستطيع أن أرى بنفسي كيف أن التعاون بين منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، إلى جانب برنامج الأغذية العالمي، يواصل النمو بقوة وقد أصبح مهما الآن أكثر من أي وقت مضى. ولا يزال يتعين القيام بالكثير، إذ لم يتبق سوى سبع فترات بذر لتحقيق خطة عام 2030 ودعم الأعضاء لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلينا أن نتصرف الآن بكفاءة وفعالية واتساق وفي إطار تعاوني. وتُعد الرؤية الاستراتيجية للصندوق الدولي للتنمية الزراعية ودعمه عاملين أساسيين لتعاوننا الناجح وتحقيق نتائج جماعية.

وأتمنى أن يعقد مجلس محافظي الصندوق اجتماعا ناجحا يشمل توجيهات فعالة ومشاركة لطيفة. وقبل أن أختتم حديثي، أود أن أنتهز هذا الوقت تحديدا لأبعث بخالص التعازي لخسارة الأرواح الأسبوع الماضي في تركيا وشمال الجمهورية العربية السورية. حفظكم الله جميعا وليحفظكم محمد.

وشكرا جزيلا لكم.

كلمة رئيسية لفخامة الرئيس حسن شيخ محمود، رئيس جمهوريّة الصومال الاتحادية

صباح الخير، أصحاب المعالي، السيدات والسادة،

إنه لشرف كبير لي أن أشارك في الدورة السادسة والأربعين لمجلس محافظي الصندوق هنا في مدينة روما التاريخية في إيطاليا. وأتوجه بالشكر إلى إيطاليا حكومة وشعبا على الترحيب الحار وحسن الضيافة اللذين أحظى بهما مع الوفد خلال هذه الزيارة. وأنوّه أيضا بالمجهود الكبير الذي يبذله جميع المهنيين في الصندوق الذين جعلوا هذا الاجتماع ممكنا.

إن موضوع هذا العام: "تسريع العمل من أجل الأمن الغذائي"، هو موضوع مأسوي ومناسب في توقيته في آن واحد. فهو مأسوي لأنه، في هذا الزمن حيث عالمنا أغنى وأكثر تقدما من الناحية التكنولوجية مما كان عليه في أي وقت مضى في التاريخ البشري، ويُظهر تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2022 الصادر عن الأمم المتحدة أن عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع ارتفع إلى 828 مليونا في عام 2021. وقد عجز مليارات الأشخاص، ولا يزالون عاجزين عن توفير نمط غذائي صحي، وتبقى النساء والأطفال، مثلما هو الحال للأسف في معظم الأحيان، الأكثر عرضة لأشد أشكال الجوع. وقد سئمت حقا من هذه الإحصائيات المروعة والقصص المؤلمة، وحكومتي عازمة على التحرك بهذا الصدد في الصومال. ولذلك أنا على يقين شديد من أن هذا الاجتماع الذي يعقده الصندوق يأتي في الوقت المناسب إذ يجب أن يعيد تنشيط وتركيز شغفنا وعزمنا لوضع حد بصورة نهائية ومستدامة للجوع الذي يمكن تفاديه، وذلك على الرغم من كافة التحديات القائمة اليوم.

وفي الصومال، نأخذ الأمن الغذائي على محمل الجد إلى حد كبير. وفي الواقع، أشرت مرارا في السابق إلى أن حكومتي تعتبر الأمن الغذائي جزءا أساسيا من الأمن القومي. وبهذا المعنى، فإن المقولة القديمة بأن "الشخص الجائع هو شخص غاضب" صحيحة لأن نقص الأغذية، والجوع وتدهور الظروف اللازمة لجعل الزراعة فرصة اقتصادية حيوية كما في السابق، أدت دورا رئيسيا في إطالة أمد النزاعات المحلية ودفعت بجماعة الشباب الإرهابية الدولية إلى خلق مساحات حيث يسيطر على شرائح من السكان الريفيين، لا سيما الشباب، ويلقّنهم التشدد، ويقوم بإخضاعهم. ونحن نردّ الآن بضراوة من خلال شن هجمات عسكرية ناجحة لتحرير معظم هذه الأراضي من قبضة الجماعة الإرهابية، ولكننا نواجه التحدي المتمثل بإعادة بناء مستقبل مفعم بالأمل لأشخاص قادرين على الصمود ومستحقين حقا مع قاعدة زراعية مبتكرة وقوية لمعالجة انعدام الأمن، وانعدام الأمن الغذائي والتنمية المستدامة.

أصحاب المعالي، السيدات والسادة،

تسريع العمل من أجل الأمن الغذائي أمر محوري للبقاء وازدهار العالم في القرن الحادي والعشرين. وقد أظهرت الحرب في أوكرانيا، على نحو مؤلم جدا، أن الأمن الغذائي يمثل تحديا دوليا في ضوء سلسلة الإمداد العالمية المعقدة ذات التركزات الإقليمية. ويجب على دول كالصومال، ومعظم الدول الأخرى التي تستورد معظم موادها الغذائية الأساسية، التكيف من أجل البقاء وإطعام سكانها في المرحلة المقبلة.

وفي الصومال، يعاني أكثر من نصف السكان من انعدام الأمن الغذائي اليوم، ويشملون الأشد ضعفا في مجتمعنا، بمن في ذلك النساء والأطفال. ومع تعثر موسم الأمطار للمرة الرابعة على التوالي، فقدَ عدد كبير من المجتمعات المحلية الريفية سبل عيشها، وارتفعت أسعار الأغذية وتفاقمت الأزمة الإنسانية الناجمة عن الجفاف. وفيما لا نزال نحتاج إلى مساعدات إنسانية طارئة لتجنب أسوأ حالات الجفاف والجوع اليوم، أنا على يقين شديد من أننا قادرون في الصومال على تحقيق الأمن الغذائي في المستقبل.

ويتمتع الصومال بوفرة من الأراضي والفرص الزراعية داخل البلاد، وبما أن نسبة كبيرة من السكان هي من الشباب، بالإضافة إلى تاريخ من الإنتاج الزراعي الذي يمثّل نحو 65 في المائة من اقتصادنا في الوقت الحالي، أمامنا فرصة حقيقية لجعل الأمن الغذائي واقعا فعليا على الأرض. ويكمّل الأمن الغذائي، بوصفه هدفا جامعا بين السياسات، رؤية حكومتنا الأوسع من أجل صومال قوي وموحد وتقدمي يعيش بسلام مع نفسه ومع العالم. فجميع أولوياتنا الرئيسية في

السياسات اليوم، سواء في الأمن والإصلاح الاقتصادي والتعافي أم في توفير الخدمات العامة الأساسية واستحداث فرص العمل، يمكن تحقيقها في إطار الإصلاحات والاستثمارات الزراعية التي نقوم بها، ومن خلالها وبالاقتران معها.

والطموح نقطة انطلاق جيدة لتسريع العمل من أجل الأمن الغذائي، ولكننا ندرك أنه يجب أن يُستتبع سريعا بالتحرك للإفادة من الزخم الوطني والعالمي. ونملك في الصومال توجها واضحا من خلال اتفاقية تسليم الأغذية والزراعة، وقد بدأنا باتخاذ إجراءات من خلال الالتزام بتعزيز سياساتنا وعملياتنا الزراعية، وتسريع الاستثمارات في رأس المال البشري وإعادة تركيز جهودنا الجماعية على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة مع ممارسة أثر حقيقي على حياة شعبنا.

وينصب تركيزنا على دعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، والرعاة والرعاة الزراعيين للنهوض بأراضيهم وتحويلها إلى أعمال مزدهرة توفر الأمن الغذائي للمجتمعات المحلية الريفية الأوسع والأمة الصومالية فيما تنتج كميات كافية لاستهلاكها محليا وكذلك بيعها في الأسواق الدولية لتحقيق أرباح.

وفي هذا الصدد، تبدي جميع مؤسسات القطاع الخاص الحيوية ومؤسسات التمويل المتنامية في الصومال دعما للاستثمارات الزراعية من أجل تحديث القطاع، وقد بدأ عدد كبير منها بالعمل مباشرة مع المزارعين، لا سيما النساء والشباب، لبث الأمل وتوليد الفرص من جديد في الزراعة. ونشجع أيضا بنشاط جميع شركائنا الثنائيين والمتعددي الأطراف، بما في ذلك الصندوق، لدعمنا في النهوض بالزراعة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والسلام والازدهار واستحداث فرص العمل.

إنه أمر بالغ الأهمية في مرحلة حرجة لبلادنا، وسيساهم، على نحو شبه مؤكد، في تسريع تحقيق الأمن الغذائي في الصومال.

أصحاب المعالي، السيدات والسادة،

الصومال بلد غني بموارده البرية والبحرية التي يجب أن تجعل منه سلة غذائية لا بلدا يعاني من انعدام الأمن الغذائي. ولكن ثلاث مسائل رئيسية تواجهنا في تحقيق الأمن الغذائي، وهي: النزاع، والمناخ وعدم القدرة على تحمل الديون والمتأخرات الوطنية.

وفيما يتعلق بالنزاع، ينصب تركيزنا الآن، كما أشرت آنفا، على إلحاق الهزيمة بالجماعة الدولية في الداخل، بالوقوف معا كشعب واحد جنبا إلى جنب مع شركائنا الدوليين. وقد لبّى الشعب الصومالي نداء حكومتنا للوقوف صفا واحدا لدحر شر الإرهاب من أرضنا، وقام بتعبئة عفوية، ويقدّم دعما نشطا للأجهزة الأمنية الحكومية من أجل تحرير أراضيه. وتشمل الأراضي المحررة حديثا مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية التي ينبغي الاستثمار فيها، وهو ما نأمل أن يتحقق قريبا.

وثمة أسباب كثيرة تدعونا إلى التفاؤل، ولكن يأتي في صدارتها أننا نحرز تقدما مطردا في تنفيذ برنامجنا للتخفيف من الديون، ونأمل بلوغ نقطة الإنجاز في مبادرة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون بحلول نهاية العام الجاري. ونأمل أن يؤدي ذلك إلى تحرير قدر أكبر من الموارد المحتملة الوطنية والدولية لاستثمارها في أمننا الغذائي، بما يساعد حكومتنا على تسريع الاندفاعة من خلال استثمارات فعلية ملموسة جنبا إلى جنب مع جميع شركائنا، بمن في ذلك أصدقاؤنا في الصندوق.

ويطرح تغير المناخ تحديا حقيقيا في الصومال، ويجب علينا وضع إجراءات للتخفيف من آثاره والتكيف معه بما يساعدنا جميعا على تخطي الأزمات والصدمات المتكررة التي يتسبب بها تغير المناخ، بما في ذلك تحسين إدارة الموارد المائية، ونظم إدارة الفيضانات، وتعرية التربة. لقد أنشأنا، لأول مرة، وزارة البيئة في الصومال كي تكون الجهة الريادية في هذه المجالات الأساسية، وهذا يقدّم دليلا على مدى الجدية التي نتعامل بها مع الحاجة إلى معالجة هذا التهديد الوجودي المحدق بنظمنا الغذائية الهشة ونمط عيشنا بكامله.

أصحاب المعالي، السيدات والسادة،

يسرني القول بأن متأخرات الصومال المستحقة للصندوق قد سُددت بفضل الدعم السخي والمناسب في توقيته الذي قدمته الحكومات الألمانية والبلجيكية والسويدية والإيطالية. شكرا جزيلا لكم.

والآن، مع هذه البداية الجديدة، بإمكان الصندوق تعميق التزامه مع الصومال بما أننا قادرون على الوصول إلى جميع الخدمات المتاحة التي تقدمها هذه المؤسسة العظيمة. وأدرك أن الصندوق بدأ العمل على تصميم برنامج جديد مع حكومتنا لمعالجة انعدام الأمن الغذائي، والتكيف مع تغير المناخ، وتدهور الأراضي والتنوع البيولوجي. وهي بالفعل بداية التزام جديد وواعد سوف يسرّع، ويجب أن يسرّع العمل على الأرض من أجل تحقيق الأمن الغذائي للمزارعين والرعاة والرعاة الزراعيين الصوماليين بالإضافة إلى الصوماليين عموما.

وخلاصة القول، أعتقد أن التحدي الحالي المتمثل بانعدام الأمن الغذائي في الصومال ومختلف أنحاء العالم ليس عصيا على الحل. ويمكننا أن نتخطاه معا من خلال الشراكات المتجددة والمعززة لتسريع العمل وتنسيقه من أجل مكافحة انعدام الأمن الغذائي. ويقدّم تبادل المعرفة، وتشارك الأعباء، واستراتيجيات تعبئة الموارد المشتركة وتعزيز الاستثمار والتجارة حلولا حقيقية يمكننا العمل عليها معا.

وهناك بالفعل نقاشات وإجراءات عالمية بشأن مسائل ذات صلة كتغير المناخ، وإدارة النزاعات، والبنية التحتية، والاقتصاد الأزرق، والتكنولوجيا، والهجرة غير الشرعية، والتمدد الحضري السريع، ودعم النازحين داخليا، والمنظور الجنساني، واستحداث فرص عمل لائقة، على سبيل المثال لا الحصر.

ولكن يتعين علينا الآن الربط بين جميع هذه المواضيع المهمة نظرا إلى أنها تتداخل كلها مع تسريع الأمن الغذائي. وبالإضافة إلى ذلك، لننظر إلى جميع النظم الغذائية معا، لا إلى الزراعة فحسب بل أيضا إلى الثروة الحيوانية والسمكية لتصميم وتنفيذ سياسات مبتكرة وشاملة مصحوبة بالتمويل والاستثمارات التي يمكن الوصول إليها لتخطي الأزمة العالمية المزمنة لانعدام الأمن الغذائي. ويقتضي ذلك أفكارا خلاقة جديدة ومبتكرة، وانفتاحا ذهنيا.

ولا يجوز لنا العمل بطريقة منعزلة أو منفردة إذا كنا نسعى إلى تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، لا سيما القضاء التام على الجوع وسوء التغذية بحلول عام 2030، في مختلف أنحاء العالم، بحسب ما نأمله ونتطلع إليه في هذا الاجتماع اليوم. وفي المرحلة المقبلة، سنبذل قصارى جهدنا للاستمرار في تجنب التأخر عن السداد، مع اضطلاع الزيادة المرتقبة في الإيرادات المحلية للقطاع الزراعي بدور أساسي في هذا الصدد.

أصحاب المعالي، السيدات والسادة،

مجددا، أتوجه بالشكر إلى جميع من يقفون إلى جانب الصومال في الأوقات العصيبة، وإلى من وقفوا إلى جانبه في الظروف الصعبة التي عرفتها البلاد خلال العقدين المنصرمين. وأعرب من جديد عن تقديري وترحيبي بالتزام الصندوق المتجدد مع الصومال.

وشكرا لكم.

كلمة رئيسية للسيدة Mia Amor Mottley، رئيسة وزراء بربادوس

معالي السيد ألفرو لاريو، رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،

معالي المحافظين الموقرين،

الحضور الكرام في الدورة السادسة والأربعين لمجلس محافظي الصندوق،

أقول لكم شكرا لمنحي الفرصة لمخاطبتكم أيها القياديون، وأفعل ذلك انطلاقا من احترامي لكم كمنظمة يتردد صدى شعارها في أعماق نفسي، ألا وهو: الاستثمار في السكان الريفيين.

أنا ترعرعت في مناطق حضرية، وذلك في المقام الأول لأن والدي وجدي كليهما كانا ممثلَين عن العاصمة بريدجتاون. لكنني ورغم أن صخب وتيرة الحياة وسرعتها في المدينة يشكلان جزءا من الحمض النووي لجيناتي الوراثية، كنت أشعر دائما بارتباط عميق وإعجاب شديد بالناس الذين ترعرعوا في محيط ريفي، ولا حاجة لذكر قدرتهم على التمتع بطبيعة الأرياف في هذا المحيط. ومن نواح عديدة، فإن الخروج من دوامة التنافس المحموم في أجواء المدينة، أو الخروج مما يسميه Bob Marley غابة الإسمنت، والاقتراب من الناس الذين يعيشون في الأرياف وفي هذه المساحات المفتوحة، هو في نظري السبيل الوحيد إلى تمكين المرء في بعض الأحيان من رؤية أحسن ما يمكننا أن نقدمه كبشر، وذلك لسبب رئيسي هو أن هذا الإحساس بفضاء المساحات المفتوحة يوسِّع أيضا مساحات العقل في رؤوسنا إلى حد القدرة على الرؤية من منظور مختلف والقدرة على أن نحلُم.

وأقول كل هذا لا لأذهب بعيدا في الرومانسية. والحقيقة هي أن قولي هذا قول عملي خالص، مفاده أنه إذا أردنا بلوغ الأفضل لكوكبنا الأرضي والأفضل للبشرية، لوجب علينا أن نستثمر في جميع شعوبنا، ولكن أن نستثمر بوجه خاص في السكان الريفيين الذين لا يُعطَون الفرص في أحيان كثيرة جدا، لسبب رئيسي يعزى إلى بُعْد المسافات الفاصلة بينهم وبين المدن. وأقول هذا بقناعة تامة لأنني لحسن طالعي أتولى قيادة بلد وحزب سياسي تقوم قيمهما الأساسية على التوزيع العادل للاستثمار في مختلف أنحاء بلدنا. وفي بلدي، إن كلفة رحلة قصيرة بباصات النقل العام في الشريط الحضري تساوي كلفة الرحلة بالباص على الطرق الريفية للانتقال من قرية إلى أخرى، وتبلغ 3.50 دولار بربادوسي أو ما يعادل 1.75 دولار أمريكي. وعندما تأتون إلى بلدنا، نعم هذه دعوة مفتوحة لكم جميعا لزيارتنا، ستشاهدون ذلك بأنفسكم. وسوف ترون أننا كشعب نؤمن أساسا بأنه لا ينبغي أن تكون ولادة الشخص في أسرة ريفية عقابا له. ونؤمن بأنه ينبغي بذل كل الجهود لتوصيل الخدمات إلى الشعب، وسواء تعلق الأمر بالوصول إلى الطاقة، أو الماء، أو المدارس، أو النقل، أو المراكز الصحية أو مناطق الاستجمام، نحن نؤمن بأنه ينبغي عدم تقليل فرص الوصول أو خدمات نوعية الحياة لمجرد العيش في منطقة ريفية.

وعندما تأتون فعلا إلى بربادوس وتخرجون لمشاهدة مناطقنا الريفية الجميلة، سوف ترَوْن بربادوسيين ريفيين، كالسكان الريفيين في جميع أنحاء العالم، يزرعون ويعتنون ويطهون ما يأكلون. وليس السكان الريفيون بحاجة إلى شعارات عاطفية جذابة مثل "الوجبات البطيئة" أو إلى مصطلحات تقنية مثل الأمن الغذائي. فهذه حياتهم. وهذا ما عرفوه طوال حياتهم: زراعة أغذيتهم والعناية بها وطهوها. فهم يعيشون كل هذا. إذن أيها الزملاء، ورغم المسافات الجغرافية والفوارق، مهما كانت، التي تفصل مناطقنا الريفية عن المدن، إن الأرض هي كل ما يجمع بيننا، كما قال Wendell Berry الروائي والناشط البيئي الأمريكي. وهذا يعني أن سكان القرى الريفية والمجتمعات المحلية الريفية لا مفر لهم من الأزمات العديدة التي يواجهها كوكبنا الأرضي اليوم. والسكان الريفيون على سطح الكرة الأرضية هم بالفعل مَن يشعرون بالأثر الكامل للأزمات التي ليسوا مسؤولين عنها وليس لهم سوى قدر ضئيل من الحماية منها. فالحرب، والجائحة، وأزمة المناخ، وتكاليف الطاقة، ونضوب الشعاب المرجانية، وعرقلة خروج السفن من الموانىء والدخول إليها، وتعطيل سلاسل الإمداد، والتضخم والركود أدت كلها إلى قلة الوقود لاستخدامه في الصيد لدى صيادي الأسماك، وقلة الأعلاف والمياه اللازمة لتربية الحيوانات لدى الرعاة وقلة البذور والأسمدة اللازمة للزراعة الغذائية لدى المزارعين. وعند جمع كل هذه العوامل معا، تحصلون على صورة الواقع في هذا العالم الذي يشهد أزمة غذائية غير مسبوقة.

وورد في إحصائيات صادمة بالفعل صادرة عن الأمم المتحدة أن عدد الجياع في الوقت الحاضر أكبر من عدد الجياع في عام 2015، وهو العام الذي أُعلنت فيه لأول مرة أهداف التنمية المستدامة. وأريد أن أكرر ذلك: إن عدد الجياع في الوقت الحاضر أكبر من عدد الجياع في عام 2015، وهو العام الذي أُعلنت فيه لأول مرة أهداف التنمية المستدامة التي التزمنا بها جميعا. إذن السؤال هو: كيف عسانا أن نتصدى للتحديات المعقدة التي تواجهنا في مسائل المناخ، والتنوع البيولوجي، وارتفاع مستويات سطح البحار، ومقاومة مضادات الميكروبات، والوباء المعلوماتي ونحن لا نستطيع في الوقت ذاته أن نعرف كيف نوزع الأغذية والموارد توزيعا عادلا بحيث يتمكن كل فرد على سطح كوكبنا من الحصول على الطعام. نعم يا أصدقائي إن العالم يحتاج إلى تغيير. إن العالم يحتاج إلى إصلاح. إن العالم يحتاج إلى نظام مالي عالمي يفي بالغرض للجميع ويقدم حلولا تتناول المشاغل المالية المباشرة للبلدان الضعيفة وتزيد في الوقت نفسه أيضا قدرتها على الصمود في وجه الصدمات.

ويحتاج العالم إلى نظام يتناول المسألة المستمرة عاما بعد عام وهي مسألة قدرة البلدان الفقيرة على الوصول إلى الموارد بالسرعة والحجم المطلوبين لمعالجة أزمة المناخ، والتخفيف من شدة الضائقة المالية، والتمكين من التنمية الاقتصادية، وزيادة سلامة المواطنين. ولكن العالم يحتاج أيضا إلى تناول حالة الفقراء، ويعيش 70 في المائة من الفقراء في بلدان متوسطة الدخل. وإذا حرمنا البلدان المتوسطة الدخل من الوصول إلى التمويل التيسيري، لا سيما مع علمنا بضعفها في وجه أزمة المناخ، والجوائح، وأشياء أخرى كثيرة، لا نكون في هذه الحالة قد حققنا الهدف المتمثل بانتشال الفقراء من فقرهم. والواقع يا أصدقائي هو أن النمو الزراعي أنجح من القطاعات الأخرى بمقدار الضعفَين إلى أربعة أضعاف في الحد من الفقر، والحؤول دون أن يكون الناس شديدي الفقر. وتجنُّبا لتكرّر الأزمات الغذائية، وبغية إنهاء الجوع والفقر، يجب أن يكون لدى البلدان حيّز مالي للاستثمار في الزراعة وفي النظم الغذائية بالسرعة والحجم اللازمين، ولضمان التنمية الريفية الطويلة الأجل. ويجب أن يُتاح للبلدان الوصول إلى التكنولوجيا. ويجب أن يتاح للبلدان الوصول إلى الثقافة العامة المتعلقة بالإلمام بممارسة زراعتها الغذائية بدون استخدام مبيدات الآفات التقليدية التي قد تزيد تماما مقاومة مضادات الميكروبات لديها ومن ثم تؤثر في قدرتها على مكافحة العدوى عندما تكون في أمس الحاجة للحماية.

ومن نافل القول إن لكل منطقة خصائصها وتحدياتها. فنحن في منطقتنا، منطقة الكاريبي، التي تتألف في معظمها من دول جزرية صغيرة نامية، يواجهنا تحدي الاعتماد الشديد على الواردات الغذائية، لأن القيود الشديدة التي يخضع لها إنتاج الأغذية المحلي لا تقتصر على البيئات الطبيعية الهشة، أو الكتل البرية الصغيرة، أو محدودية إمدادات المياه، لكنها تشمل شروط السياسة التجارية التي تجعل مزارعينا غير قادرين على المنافسة ومن ثم على مواصلة الزراعة على مدار السنة. وأدى هذا الاعتماد الكبير على الأغذية المستوردة، التي هي في معظمها أغذية مصنَّعة ومبسترة بدرجة عالية، إلى مشكلة أكثر تخفيا لكنها ليست أقل صعوبة لنا جميعا ألا وهي: أزمة التغذية والأمراض غير المعدية. ولذلك فإننا لا نتحدث عن الأمن الغذائي فحسب، لكننا نتحدث عن الأمن الغذائي والتغذوي. أيها الأصدقاء، إننا نؤيد برنامج العمل العالمي بشأن الأمن الغذائي والتغذية في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وهذا البرنامج يدعو إلى زيادة في الزراعة المحلية، وتمكين المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وصغار منتجي الأغذية مع تركيز على النساء والشباب بوصفهم محورا لتنمية سلاسل قيمة مستدامة وقادرة على الصمود ومراعية للتغذية.

ونحن في بربادوس، حققنا زيادة كبيرة في الاستثمار والتركيز على الصناعة الزراعية وعلى الأمن التغذوي والغذائي. وعلى المستوى الصغير، سعينا إلى توسيع نطاق الدعم والمعرفة للمزارعين المحليين وصغار المزارعين. ونواصل القيام بذلك، خصوصا في مجال الممارسات التي نأمل في أن تمكّنهم من ترك الممارسات الضارة والاتجاه صوب تعزيز قدرتهم على مكافحة الميكروبات الفائقة. وعلى المستوى الكبير، ومع الإدراك التام للتحديات التي تمثلها الكتلة البرية الصغيرة في بلدنا، وطدنا علاقاتنا القوية مع جيراننا الكاريبيين في غيانا، ونعمل لإنشاء محطة غذائية لبربادوس وغيانا كشراكة بين القطاعين العام والخاص. فلدى غيانا وفرة في الأراضي وموارد المياه، وبربادوس مركز إقليمي للسفر الجوي والبحري. ولذلك فإننا سوف نبني في بربادوس مرفقا متعدد الأغراض سوف يتألف من 45 حاوية تُسمى معامل تخزين وتعبئة وتجهيز، وسوف يضم خزان مياه كبيرا. أما المحاصيل الطازجة التي نستوردها فلن تعزز الأمن

الغذائي والتغذوي وتضيف إلى إنتاج المزارعين في بلدنا فحسب، لكنها سوف تضمن أيضا قدرتنا على تجهيز الأغذية وتصديرها مما يحدث انخفاضا كبيرا في إيرادات العملات الأجنبية ويسهم في إبقاء أسعار الأغذية منخفضة في الأسواق المحلية.

أما الظروف الاستثنائية فتقتضي تدخلات استثنائية. ولهذا يسرني كثيرا أن أتحدث إليكم اليوم يا أصدقائي. وحيث أن هذا أوان انطلاق التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، فإنها لحظة مؤاتية كي تدرك الحكومات والوكالات المالية في العالم أننا بحاجة للاستثمار حالا في توفير الأغذية والتغذية للمواطنين في جميع أنحاء الكوكب الأرضي، وخصوصا للفقراء منهم، وأننا بحاجة للاستثمار في الزراعة التي يمارسها أصحاب الحيازات الصغيرة، والاستثمار في الإنتاج المحلي المتنوع وفي تحويل النظم الغذائية، والاستثمار في إنهاء أزمة الجوع والتغذية العالمية. وكما تعلمون، إنني أحب أن أقتبس من كلمات Bob Marley الذي قال في أغنيته بعنوان "بطونهم متخمة لكننا جياع"، القوم الجياع هم قوم غاضبون. فإذا كان في وسع العالم أن يجد مالا لحروب لا تنتهي، ومالا لإرسال الروبوت إلى المريخ، ومالا لحل مشكلة صلع الرجال، فلا شك في أن في وسعنا أيضا، يا أصدقائي، أن نجد إرادة ومالا للتكيف مع أزمة المناخ وتخفيف آثارها ووقفها. ويمكننا أن نجد الإرادة والمال كي نضمن أن يكون مكان انعدام الأمن الغذائي في كتب التاريخ. إذن من المؤكد أننا نستطيع أن نجد الإرادة والمال لإيلاء الأولوية لمساعدة مزارعينا كي يساعدونا على وضع حد لانعدام الأمن الغذائي، وكي يستطيعوا أن يوفروا معيشة معقولة لعائلاتهم وأن يقوموا في نهاية المطاف بمساعدتنا، من خلال الاستثمار والأغذية والزراعة المستدامة، على إنجاز المهمة بحيث نستطيع أن نغذّي سكان كوكبنا وليس بيتنا فقط، وأن نفعل ذلك على جناح السرعة.

بيان معالي السيد Antonio Tajani، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية والتعاون الدولي في الجمهورية الإيطالية، الذي ألقاه نيابة عنه معالي السيد Edmondo Cirielli، نائب وزير الخارجية والتعاون الدولي

إنه لشرف لإيطاليا أن تستضيف هذا الاجتماع الهام لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

ويطيب لي أن أتقدم بشكر خاص إلى رئيس مجلس المحافظين، ورئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومدير عام منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

إن الأمن الغذائي أولوية وجزء أساسي في السياسة الخارجية لإيطاليا.

وإيطاليا داعمة نشطة للصندوق؛ فهي ليست البلد المضيف لمقر الصندوق فحسب، بل الأهم من ذلك أنها ملتزمة التزاما استراتيجيا بمهمة الصندوق. والواقع أن إيطاليا كانت من بين أكبر خمسة مساهمين في عملية التجديد الأخير لموارد الصندوق في عام 2021. ويدل ذلك أيضا على ما نقدمه من دعم قوي على مستوى السياسات.

ومن الواضح أن مهمة الصندوق فريدة بين المنظمات الدولية والمؤسسات المالية لأنه منظمة مككلَّفة العمل لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة والمجتمعات المحلية الريفية التي نرى أنها تُشكل العمود الفقري للزراعة والتنمية العالمية المستدامة. وتعرب إيطاليا عن تقديرها الكبير للعمل الذي يقوم به رئيس الصندوق، ألفرو لاريو، ولا سيما الابتكارات الأخيرة التي استُحدثت في الصندوق ونرى أنها ستكون مفيدة في تعبئة مزيد من الموارد، وستُساهم بوجه خاص في زيادة الفعالية. ونرى أن تنامي المشاركة والتآزر مع القطاع الخاص واستكشاف طرائق تمويل جديدة هي ابتكارات رئيسية ومتوافقة مع أهداف التعاون الإنمائي العالمي؛ ومن المهم أن تُشكل التنمية الشاملة جزءا لا يتجزأ من التعاون الإنمائي من أجل تعبئة موارد القطاع الخاص المتممة لموارد الدول الأعضاء.

ومن ثم فإن إيطاليا ترى أن مثل هذه الاجتماعات على جانب كبير من الأهمية، ونحن مهتمون اهتماما بالغا بمداولات مجلس المحافظين الذي يُشكل القوة الدافعة للمنظمة.

وللمجلس أهمية خاصة هذا العام، ذلك أن على الصندوق في عام 2023 أن يُجدد موارده مرة أخرى. ويأتي التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق في لحظة حرجة وغير مسبوقة على صعيدَي الزراعة والأمن الغذائي وفي ضوء سلسلة من الأحداث العالمية التي تفاقمت بصورة خطيرة بسبب الحرب العدوانية الروسية في أوكرانيا.

ولهذا السبب، يسرنا أن هذا البلد، أوكرانيا، قدّم طلب عضوية إلى مجلس المحافظين. وتؤيد إيطاليا عن اقتناع ضم هذا البلد إلى عضوية الصندوق.

واسمحوا لي أن أُعرب من جديد عن الامتنان لتعاون الصندوق في الحوار الوزاري المتوسطي حول أزمة الأمن الغذائي. وقد أطلقت إيطاليا هذه المبادرة في أعقاب الأزمة في أوكرانيا، ويسرنا ما يتحقق من تقدم في مرحلة التخطيط، واضعين نصب أعيننا الحاجة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة وفعالة في تنفيذها.

والآن، وأكثر من أي وقت مضى، علينا أن نعمل معا من أجل تحقيق هدف التنمية المستدامة 2 من أهداف خطة عام 2030، ألا وهو القضاء التام على الجوع. وهذا الهدف شامل بطبيعته بقدر تأثيره العملي على جميع الأهداف الأخرى. ذلك أنه من دون الحصول على أغذية مغذية، لا سبيل أمام الناس للمضي قدما بأي نشاط، ولن يكون أمامهم أي بصيص من الأمل في حياة أفضل.

وتعمل إيطاليا بنشاط من أجل تعزيز التنسيق المنهجي بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها. وهذا التآزر ضروري لصياغة استراتيجيات ملموسة تحقق تحويل النظم الزراعية والغذائية، وهو ما نحتاج إليه اليوم أكثر من ذي قبل.

وتحقيقا لهذه الغاية، ستستضيف روما لحظة تقييم النظم الغذائية في شهر يوليو/تموز. ونحن نعوّل على دعم جميع الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها في إقامة هذا الحدث حيث سينصب التركيز على ما تحقق من مكاسب حتى الآن - والأهم من ذلك أنه سيحفز اتخاذ إجراءات قوية بشأن مسألة الأمن الغذائي.

وشكرا لكم.

ملاحظات للسيد ديفيد بيزلي المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي

السيدات والسادة، تُعقد الدورة السادسة والأربعون لمجلس محافظي الصندوق في الوقت الذي يواجه فيه عالمنا أسوأ أزمة إنسانية وأزمة جوع منذ الحرب العالمية الثانية. وفي عام 2022، كنا نواجه بالفعل عاصفة كاملة ناجمة عن تصاعد النزاع، والتأثيرات المتضاعفة الاقتصادية لجائحة كوفيد، وتغير المناخ. وبعد ذلك، وفقط عندما تظن أن الأمور لا يمكن أن تزداد سوءا، تندلع الحرب في أوكرانيا، أوكرانيا التي هي سلة الخبز العالمية، وتبدأ بعدها طوابير الانتظار من أجل شراء الخبز في العالم. ولذلك إن الأثر مدمر.

ومنذ بداية هذا النزاع، ارتفعت أسعار الغذاء، والوقود، والأسمدة ارتفاعا كبيرا، مما أوقع الملايين والملايين من الناس في براثن الجوع. ويسير اليوم 349 مليون شخص نحو المجاعة. ومن الصعب التصديق أنه قبل 4 أو 5 سنوات فقط كان عددهم 80 مليون شخص ثم وصل إلى 135 مليون شخص بسبب النزاعات وتغير المناخ. وبعد ذلك دفعت جائحة كوفيد، ومن بعدها الحرب في أوكرانيا، العدد ليصبح 276 مليون شخص. واليوم نتحدث عن حوالي 350 مليون شخص منكوب.

وفي خضم ذلك، فإن المجاعة تطرق باب 49 مليون شخص في 49 بلدا. وهم يواجهون خطر الوقوع في براثنها إذا لم يتوفر دعم إنساني كبير وفوري. ولذلك نحن في برنامج الأغذية العالمي ملتزمون التزاما تاما بالعمل في شراكة وثيقة مع الوكالتين الشقيقتين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما، وهما الصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة، للحصول على المساعدة حيث تشتد الحاجة إليها.

ولكن علينا أيضا الاستثمار لتعزيز النظم الغذائية العالمية. وبذلك تتمكن المجتمعات المحلية الجائعة من بناء القدرة على الصمود في وجه التهديدات المستقبلية لأمنها الغذائي. ويضطلع الصندوق بدور حاسم في هذا السياق. ويمكن للصندوق، بوصفه صندوق الاستثمار العالمي للأغذية والزراعة، أن يقوم بتجريب الحلول وتوسيع نطاقها لإطلاق إمكانات الزراعة الصغيرة النطاق، وبناء أسواق عاملة لدعم النمو المستدام وتهيئة فرص عمل واستثمار جديدة في المناطق الريفية.

ويمكن لبرنامج الأغذية العالمي والصندوق، من خلال العمل معا، أن يسرعا وتيرة التقدم نحو عالم خال من الجوع. ويمكن أن توفر البصمة التشغيلية لبرنامج الأغذية العالمي في أكثر من 120 بلدا منبرا للصندوق للوصول إلى الحكومات والشركاء الآخرين في جميع أنحاء العالم، في حين أن الخبرة الاستثمارية للصندوق لا تقدر بثمن بالنسبة لبرنامج الأغذية العالمي لأننا نهدف إلى توسيع نطاق حلول الجوع التي تعمل حقا.

وعلى سبيل المثال، تتشارك منظمتانا في البرنامج الإقليمي لمنطقة الساحل، ويسمى البرنامج المشترك لمنطقة الساحل للاستجابة لتحديات جائحة كوفيد-19، والنزاعات وتغير المناخ. ويجمع هذا البرنامج بين تمويل من الصندوق بقيمة 110 ملايين دولار ومساعدة تقنية من برنامج الأغذية العالمي من أجل بناء القدرة على الصمود والأمن الغذائي في المجتمعات المحلية الضعيفة. ولكن لا يزال بإمكاننا القيام بالمزيد معا. وفي الوقت الذي تبذل فيه الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها قصارى جهودها لمواجهة أزمة الجوع العالمية، سيقاس نجاحنا بعدد الأرواح التي يمكننا إنقاذها وتغيير حياتها.

وسيحتسب فشلنا في عدد الأطفال الجياع الذين فشلنا في الوصول إليهم في الوقت المناسب. ولن نتمكن من التغلب على هذه الأزمة غير المسبوقة إلا إذا تعاونا على نحو أوثق من أي وقت مضى. ونحن في برنامج الأغذية العالمي جاهزون للاضطلاع بدورنا كاملا، وأنا أعلم أن زملاءنا في الصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة جاهزون أيضا، لذلك نحن نعوّل على مجلس محافظي الصندوق وكل الممثلين الدائمين في روما للعمل معنا في هذا المسعى البالغ الأهمية. وعلينا الاستثمار معا للقضاء على الجوع. وأشكركم، وآمل أن يكون اجتماعكم مثمرا.

بيان للسيد ألفرو لاريو، رئيس الصندوق

السيد رئيس مجلس المحافظين،
أصحاب المعالي،
المحافظون الموقرون،
السيدات والسادة،

قبل أن نبدأ، أود أن أتوقف لحظة لأعبر عن تعازي الحارة لشعبَي الجمهورية العربية السورية وتركيا على الخسارة والمعاناة الفادحتين في أعقاب زلزال الأسبوع الماضي.

واسمحوا لي في بداية مناقشاتنا في مجلس المحافظين أن أطلب منكم أن نتوقف لحظة للنظر في موضوع هذا العام.

ما هو عدد الأشخاص الذين لا بد أن يعانوا من سوء التغذية الحاد قبل أن نعجّل بالعمل لتحقيق الأمن الغذائي؟

هل هو 900 مليون؟ 950 مليونا؟ أم هل هو مليار نسمة؟

إن أكثر من 800 مليون شخص اليوم لا يملكون ما يكفيهم من الغذاء المغذي الذي يمكنهم من أن يعيشوا حياة مثمرة ونشطة.

ويعادل هذا العدد جميع سكان الولايات المتحدة ونيجيريا وبنغلاديش وإيطاليا مجتمعين.

وتشهد منطقة القرن الأفريقي أطول موجة جفاف وأشدها على الإطلاق. ويؤدي ارتفاع أسعار الأغذية والوقود والأسمدة إلى تفاقم الحالة.

وإن من دواعي اعتزازي أن أقف هنا اليوم مع رئيس الصومال وأن أُقر بأن الصومال سيتمكن مرة أخرى، بفضل المساهمات السخية من العديد من الدول الأعضاء في الصندوق، من الحصول على موارد الصندوق. يأتي ذلك في وقت حرج يواجه فيه الصومال تحديات متزايدة للأمن الغذائي.

ويواجه ملايين من الأشخاص الآخرين مستويات كارثية من الجوع. وفي أفغانستان، يعاني 20 مليون شخص من الجوع، ومن المتوقع أن يعاني أكثر من 26 مليون شخص من الجوع في جمهورية الكونغو الديمقراطية بحلول منتصف عام 2023، في حين أن الجوع يبتلي بالفعل أكثر من نصف السكان في جنوب السودان. وفي اليمن، يعاني 2.2 مليون طفل من سوء التغذية الحاد.

إن كل شخص يعاني من الجوع هو في حد ذاته سبب يدعونا إلى تكثيف عملنا لتحقيق الأمن الغذائي الآن.

وهذا هو السبب في أن موضوع هذه الدورة لمجلس المحافظين هو تسريع العمل لتحقيق الأمن الغذائي. وهو ما يدفعنا بإلحاح للعمل مع منظمة الأغذية والزراعة والشركاء الآخرين للوفاء بالتزامات مؤتمر قمة النُظم الغذائية. ونحن نسعى بفارغ الصبر إلى التدخل؛ ويا لها من مأساة للكثيرين عندما يبدأ العمل متأخرا أكثر من اللازم. فعلينا أن نبذل قصارى جهدنا لتفادي هذه الأزمات.

ويفرض تغيُّر المناخ والنزاع والتضخم ضغوطا على الزراعة والأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم.

ولا يزال على الحكومات انتشال 800 مليون شخص من الفقر في سبيل الوفاء بالتزامها بالهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في القضاء على الجوع بحلول عام 2030.

وتعيش الغالبية العظمى من أكثر الناس معاناة من الجوع في العالم في المناطق الريفية من البلدان النامية ويعتمدون على الزراعة في حياتهم وسُبل عيشهم.

ويُكرس الصندوق جهوده لضمان حصول السكان الذين يخدمهم والذين ينتجون الكثير من غذائنا، على الدعم الذي يحتاجون إليه لأخذ زمام المبادرة في بناء سُبل عيشهم وقدرتهم على الصمود. إنهم ليسوا ضحايا سلبيين، ولكنهم قوة تغيير جبارة.

إن أزمة الغذاء اليوم ليست نتاج نزاع بعينه أو جائحة بمفردها أو حتى تغيُّر المناخ. ولكنها أزمة أفرزتها هذه التحديات مجتمعة وتفاقمت بسبب مواطن الضعف التي طال أمدها وعدم كفاية الاستثمار في الهيكل العام للنُظم الغذائية.

إنها نتاج التفاوتات الصارخة التي حرمت الكثيرين من صغار المزارعين والسكان الريفيين الآخرين من الفرص الاقتصادية وأوقعت بهم تحت وطأة الفقر المدقع.

السيدات والسادة،

إن العالم يعيش في أزمة دائمة. وسيظل على هذه الحال ما دمنا نستجيب لكل حالة طوارئ بمعزل عن غيرها ومن دون استثمارات تكميلية في حلول شاملة وأطول أجلا.

إن إصلاح المشكلة يكلِّف أقل من الاستجابة لحالة طوارئ. وكلما تأخرنا كلما ازدادت التكاليف.

ولا توفِّر نُظمنا الغذائية اليوم الأمن الغذائي والتغذية للجميع أو سُبل العيش اللائق للمزارعين وغيرهم من العمال الذين يوفرون الغذاء للعالم. وفي الوقت نفسه، تنتج النُظم الغذائية نحو ثلث جميع غازات الدفيئة؛ وهي السبب في 80 في المائة من خسائر التنوع البيولوجي؛ وتستخدم 70 في المائة من المياه العذبة في كوكبنا.

ولكن بوسعنا إحداث تحول في النُظم الغذائية لكي توفِّر سُبل عيش كريمة وتُساعد على معالجة انعدام الأمن الغذائي والفقر على الأجلين القصير والطويل.

وينبغي أن يكون صغار المنتجين ورواد الأعمال الريفيون في صميم استثماراتنا لدواعٍ كثيرة. والواقع أن ثلث غذائنا يأتينا من المزارع الصغيرة على الرغم من أنها تشغل أقل من عُشر جميع الأراضي الزراعية.

وتتسم المزارع الصغيرة بكفاءتها، كما أن بصمتها الكربونية والبيئية أخف، وتحافظ على التنوع البيولوجي ولا تستنفده.

إنها باختصار استثمار جيد مهما اختلفت زاوية النظر إليها. وإن الناتج المحلي الإجمالي الذي تولده الزراعة يزيد في فعاليته في الحد من الفقر بمقدار مرتين أو ثلاث مرات على ما يحققه النمو في أي قطاع آخر.

ولكن وراء الأرقام بشر. هناك 3 مليارات نسمة يعتمدون على الزراعة الصغيرة النطاق للحصول على غذائهم وكسب عيشهم.

السيدات والسادة،

إن الاختلالات التي سببتها جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا سلطت الضوء على أهمية سلاسل القيمة الأقصر التي يخدم فيها المنتجون المحليون ومصنعو الأغذية الأسواق المحلية.

ولنفكر في مقدار ما يمكن أن يساهم به السكان الريفيون في الأمن الغذائي العالمي والسلام والاستقرار لو أنهم يمتلكون الموارد اللازمة لتحسين مزارعهم وأعمالهم وتحقيق الازدهار وليس مجرد البقاء على قيد الحياة، ولو أتيحت لهم إمكانية الحصول على التمويل اللازم للاستثمار في الإنتاج المستدام والتكنولوجيا والنُهج الذكية مناخيا وتحسين سُبل وصولهم إلى الأسواق والتخزين بعد الحصاد وسائر أشكال الدعم.

وتعمل أيضا المزارع الصغيرة المنتجة والمجزية مع أنشطة الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تُجهِّز الأغذية وتخزنها وتسوقها. ويؤدي ذلك إلى تهيئة فرص للعمل في المراحل المتوسطة من النُظم الغذائية ويضمن مستقبلا في المناطق الريفية، وخاصة للشباب.

السيدات والسادة

في ظل وجود أكثر من 8 مليارات نسمة على كوكبنا، وما يحدثه تغيُّر المناخ من تأثيرات على دورات الطقس ومواسم الزراعة في جميع أنحاء العالم، نحتاج إلى زيادة الاستثمار بسرعة وعلى نطاق لم يسبق لهما مثيل من قبل.

وفي الحقيقة، الصندوق هو أهم قناة مباشرة متاحة أمام المجتمع الدولي لتوجيه الاستثمار إلى النُظم الغذائية المستدامة من أجل التنمية.

ومنذ عام 1977، حول الصندوق كل دولار من المساهمات الأساسية المقدمة من الدول الأعضاء إلى ستة دولارات من الاستثمارات على الأرض من خلال تعبئة التمويل المشترك.

لقد أُسندت إلى الصندوق مهمة قيادة جدول أعمال تمويل تحويل النُظم الغذائية نيابة عن الأمم المتحدة. ونُمسك أيضا بزمام قيادة تحالف المصارف الإنمائية العامة لزيادة الاستثمارات الخضراء والشاملة في قطاع الزراعة. ونُشارك في قيادة التحالف بشأن العمل اللائق، لضمان حصول المزارعين وجميع العاملين في النُظم الغذائية على دخل معيشي وعلى ما يكفيهم من الغذاء المغذي.

والصندوق، بوصفه ***مُجمعا للتمويل***، يتخذ وضعا يُمكِّنه من تكوين شراكات استراتيجية وزيادة الموارد من خلال تعبئة التمويل المشترك المحلي والدولي.

وتمكن الصندوق أيضا من الاستفادة من موارد القطاع الخاص من خلال برنامج تمويل القطاع الخاص، وحشد المانحين لدعم المشروعات الريفية الصغيرة والمتوسطة. وفيما يتعلق بالتمويل المناخي، تمكن الصندوق أيضا من تحفيز الموارد من خلال برنامج التأقلم المعزز لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة لدعم صغار المنتجين في الاستجابة لأثر تغيُّر المناخ.

وفي عالم تعصف به الأزمات والنزاعات، لا بد أن يساورنا القلق الشديد بسبب ازدياد الهشاشة. وأثبت الصندوق قدرته على تعزيز المؤسسات المحلية عند العمل في السياقات الهشة، وقدرته على التصدي في الوقت نفسه لبعض العوامل الطويلة الأجل التي تؤجج النزاع المحلي.

وهذا مجال نلتزم فيه بتوسيع قدرتنا وعملنا مع الدول الأعضاء لبذل مزيد من الجهد من أجل الأشخاص الذين يعيشون في السياقات الهشة.

السيدات والسادة

إن الأزمة الغذائية التي نواجهها اليوم أكبر من أن تتمكن أي مؤسسة أو دولة من حلها بمفردها. وتتطلب التحديات العالمية استجابة عالمية.

والصندوق هو منصة المجتمع الدولي لتوسيع نطاق تحويل النُظم الغذائية. ونحن نضم 177 دولة عضوا، ومازلنا في ازدياد. ويعود الفضل في ذلك إلى أن للصندوق سجلا حافلا ويتمتع بثقة بناها على مدى 4 عقود مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية والوكالات الإنمائية والقطاع الخاص والسكان الريفيين الفقراء أنفسهم.

ونريد أن يكون لنا معا دور أكبر في السنوات المقبلة. ونريد الوصول إلى أعداد أكبر من الناس وأن يكون لنا أثر أكبر وأن نُعطي الأمل ونتيح الفرصة لمن يواجهون اليوم تحديات غير مسبوقة.

وإننا قادرون على تحقيق ذلك. ويتيح التجديد الثالث عشر المقبل لموارد الصندوق فرصة لتوسيع نطاق الاستثمارات والأثر.

ويمكننا أن نُساعد على إعادة العالم إلى المسار السليم نحو الوفاء بالتزامنا المشترك بالقضاء على الفقر والجوع. ويمكننا المساعدة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولكن لا سبيل أمامنا لتحقيق ذلك بدون دعم منكم.

شكرا لكم.

موجز مداولات الاجتماع العالمي السادس لمنتدى الشعوب الأصلية، أدلت به السيدة Margaret Tunda Lepore، عضوة للجنة التوجيهية العالمية لمنتدى الشعوب الأصلية في الصندوق

عُقد الاجتماع العالمي السادس في روما في 9 و10 و13 فبراير/شباط 2023. وكان الاجتماع تتويجا لعملية مداولات عالمية واسعة النطاق من خلال اجتماعات تشاور إقليمية ودون إقليمية في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادي وأمريكا اللاتينية والكاريبي. وأسفر الحوار المكثف حول موضوع المنتدى عن توصيات رئيسية موجزة في هذه الوثيقة.

الديباجة

نحن، الشعوب الأصلية، من بين أولئك المتأثرين بصفة خاصة بآثار تغير المناخ. وهذه الآثار: تؤدي إلى اضطرابات في الزراعة وأنشطة سبل العيش الأخرى والنظم الإيكولوجية؛ وتزيد التهديدات لسلامة وأمن أراضي الشعوب الأصلية وأقاليمها ومواردها؛ وتُفاقم انعدام الأمن الغذائي. وتؤدي هذه الآثار كذلك إلى ما يلي: اعتماد استراتيجيات سبل عيش غير مستدامة، بما في ذلك الهجرة؛ وزيادة التوترات والنزاعات؛ وزيادة العبء الواقع على النساء والأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن.

وبالمثل، فإننا نشعر بالقلق إزاء بعض الإجراءات الخاصة بتغير المناخ غير المرغوب فيها وغير العادلة في مشروعات الطاقة المتجددة الكبيرة التي تنطوي على نقل معادن من أجل الطاقة من خلال التعدين والتي تُفرض في أقاليمنا دون موافقتنا وفي انتهاك لحقوقنا.

وتواجه القيادة المناخية للشعوب الأصلية تحديات، بما في ذلك: عدم الاعتراف بمؤسسات الحوكمة واتخاذ القرار لدينا وفهمها واحترامها وكذلك حقوقنا، ولا سيما الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة؛ والقوانين والممارسات التمييزية؛ والتهجير القسري والتعديات على أراضي وأقاليم الشعوب الأصلية؛ وعدم إفساح المجال للتخطيط المحلي؛ والاستبعاد من المناقشات المتعلقة بتغير المناخ، ومن اتخاذ القرار والتمويل.

وعلى الرغم من التحديات الهائلة التي نواجهها، فإننا نواصل إظهار القدرة على الصمود والقيادة النشطة بطرق وعمليات مختلفة وعلى جميع المستويات.

وتستند إجراءات التكيف التي تقودها المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية إلى التكنولوجيات والمعرفة والقدرات التقليدية وإدماج الابتكارات. وتشمل هذه الإجراءات: تعديل الجداول الزمنية للزراعة؛ واعتماد أنواع من البذور والثروة الحيوانية أكثر قدرة على الصمود؛ وتنويع استراتيجيات الزراعة وسبل العيش؛ والمحافظة على المياه والتربة.

وتشمل الإجراءات الإضافية تدابير التخفيف من الآثار مثل: إعادة التحريج؛ واستخدام الأراضي والتخطيط الإقليمي؛ وخطط الحياة الراسخة في رؤيتنا للرفاه؛ وممارسات الزراعة المستدامة؛ والدفاع عن أراضينا ضد التعديات؛ وخطط الطاقة المتجددة التي تديرها المجتمعات المحلية.

ونحن نعزز هذه الإجراءات عن طريق تعزيز النظم والمؤسسات التنظيمية التقليدية، وبناء الشراكات والتضامن مع المنظمات الوطنية والدولية والمجتمعات المحلية الأخرى، والاضطلاع بأنشطة الترويج.

وترتكز القيادة المناخية للشعوب الأصلية على طرقنا في المعرفة والوجود، والتي تتميز بعلاقة عميقة ووثيقة ومتبادلة مع الأرض، وحياتنا المجتمعية، وروحنا القادرة على الصمود والخلاقة، ونظرتنا المتعددة الثقافات والطويلة الأمد. وترتبط قيادتنا المعنية بتغير المناخ أيضا ارتباطا وثيقا بسلامة وأمن وصحة أراضينا وأقاليمنا والوصاية، والمؤسسات الاجتماعية القوية للشعوب الأصلية التي تحافظ على المجتمعات المحلية، وحيوية نظم المعرفة والبعد الروحي لدينا، وبيئة اجتماعية واقتصادية وسياسية داعمة.

وتسلط إجراءات الشعوب الأصلية الخاصة بتغير المناخ الضوء على الدور المهم الذي تضطلع به النساء بصفتهن حاملات للواء المعرفة وناقلات له، وكداعمات وأمينات على حياة المجتمع المحلي ورفاهه. وبالمثل، تشير تجربة الشعوب الأصلية إلى الدور المهم للشباب كقادة.

وكان الصندوق شريكا مهما للشعوب الأصلية، حيث أظهر جهودا ملموسة لإفساح المجال لمشاركتنا وإدماج وجهات نظرنا والاستجابة لها في خططه وسياساته.

وبناء على المداولات الصريحة والمفتوحة التي أجريناها خلال الأشهر القليلة الماضية أثناء عملية التشاور وفي هذا الاجتماع العالمي، نوصي بما يلي:

التوصيات المقدمة إلى الصندوق

سياسة الصندوق بشأن الانخراط مع الشعوب الأصلية

1- تخصيص الموارد المالية والبشرية الكافية لتنفيذ سياسة الصندوق المحدثة بشأن الانخراط مع الشعوب الأصلية تنفيذا كاملا. ويشمل ذلك: تعيين موظفين متخصصين على جميع المستويات، بمن فيهم أخصائي تقني رئيسي؛ وترجمة السياسة ونشرها بلغات الشعوب الأصلية؛ وتوعية الشعوب الأصلية والحكومات وموظفي الصندوق وبناء قدراتهم؛ وتطوير أدوات الرصد.

2- ووضع مبادئ توجيهية وبروتوكولات من أجل المشاركة الهادفة لأعضاء اللجنة التوجيهية لمنتدى الشعوب الأصلية في الصندوق كمراقبين في المجلس التنفيذي للصندوق.

عملية وحوار منتدى الشعوب الأصلية

3- تعزيز التواصل والحوار وتبادل المعلومات مع الشعوب الأصلية، بمن فيهم المشاركون في منتدى الشعوب الأصلية، ولا سيما على الصعيدين الإقليمي والوطني، بما في ذلك من خلال: تنظيم اجتماعات فصلية؛ وإنشاء مجموعات التنسيق القطرية؛ وتحديد جهات الاتصال على مستوى كل من الأفرقة القطرية للصندوق ومنظمات الشعوب الأصلية.

4- وضمان إدراج التوصيات الصادرة عن المنتدى في خطط العمل الإقليمية التي سيجري الاتفاق عليها مع الشُعب الإقليمية للصندوق.

البرامج القطرية للصندوق

5- ضمان المشاركة الهادفة والمستقلة للشعوب الأصلية في تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم استراتيجيات الصندوق ومشروعاته وبرامجه على جميع المستويات من أجل: (1) مواءمتها مع احتياجاتنا وأولوياتنا وتطلعاتنا، مع مراعاة المنظور الجنساني، والخصوصيات بين الأجيال، والأشخاص ذوي الإعاقة؛ (2) إدماج قيمنا وحيازة الأراضي ونظم الحوكمة والمعرفة لدينا، مع مراعاة دورات التخطيط والرؤية الإقليمية لدينا؛ (3) التأكد من أن التدخلات لا تعطل نظمنا بل تعززها وتبني عليها.

6- وتوفير المعلومات والموارد وبناء القدرات اللازمة لتمكين الشعوب الأصلية من المشاركة بفعالية في تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم الاستراتيجيات والمشروعات والبرامج؛ وضمان مشاركة وتعيين استشاريين من الشعوب الأصلية في هذه العمليات.

7- وعمل الأفرقة القطرية للصندوق وتعاونها بنشاط مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى لتعزيز التكامل وتحسين أوجه التآزر في دعم تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وسياسة الصندوق المحدثة بشأن الانخراط مع الشعوب الأصلية.

القيادة المناخية للشعوب الأصلية

8- تعزيز الدور القيادي للصندوق في انخراطه مع الشعوب الأصلية من أجل:

(أ) تعزيز احترام وحماية الحكومات لحقوق الشعوب الأصلية ورفاهها، بما في ذلك من خلال الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، ولا سيما في البلدان التي لا توجد فيها بروتوكولات، وتوفير آليات تظلم فعالة؛

(ب) تعزيز الحوار والتعاون الهادفين بين منظمات الشعوب الأصلية والمؤسسات والحكومات التقليدية والتأكد من أن هذه الأخيرة على علم بسياسة الصندوق المحدثة بشأن الانخراط مع الشعوب الأصلية وتدخلات الصندوق على أرض الواقع؛

(ج) تعبئة الدعم، بما في ذلك التمويل المباشر، من جانب الوكالات الدولية الأخرى للقيادة المناخية للشعوب الأصلية؛

(د) تيسير ودعم المشاركة الهادفة للشعوب الأصلية في الإجراءات الخاصة بتغير المناخ والتنوع البيولوجي على جميع المستويات.

9- والاستثمار في بناء قدرات الشعوب الأصلية، بما في ذلك الحصول على التمويل المناخي المناسب ثقافيا، بما في ذلك فيما يتعلق بمخاطر الكوارث وآليات الاستجابة، وتصميم المشروعات والبرامج وإدارتها. وكتدابير ملموسة: (1) وضع برنامج تدريب داخلي وزمالة لقادة الشعوب الأصلية والمهنيين في الصندوق، مع إعطاء الأولوية للنساء والشباب؛ (2) تيسير تبادل التعلم بين شركاء مرفق مساعدة الشعوب الأصلية فيما يتعلق بالقيادة المناخية.

10- وزيادة الدعم المباشر لمبادرات الشعوب الأصلية، مع التركيز على النساء والفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب، في القيادة المناخية والقدرة على الصمود للشعوب الأصلية، بما في ذلك من خلال مرفق مساعدة الشعوب الأصلية.

التوصيات المقدمة إلى الحكومات

11- وضع تشريعات وسياسات وبرامج تحمي وتعزز حقوق الشعوب الأصلية وتعزيز تنفيذها الفعال بالتنسيق مع شعوبنا ومجتمعاتنا المحلية ومنظماتنا، من خلال ضمان موافقتنا الحرة المسبقة والمستنيرة، والمواءمة مع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وتنفيذ سياسة الصندوق المحدثة بشأن الانخراط مع الشعوب الأصلية. والاعتراف بحقوق الأرض وسلامة "أراضي الحياة" الخاصة بالشعوب الأصلية وحمايتها، وتعزيز تنفيذ التنمية التي تقررها الشعوب الأصلية بنفسها باستخدام الموارد التقنية والمالية والمؤسسية اللازمة.

12- ودعم القيادة المناخية للشعوب الأصلية من خلال البرامج والسياسات والموارد الكافية وآليات التمويل التي تعزز التنمية التي تقررها الشعوب الأصلية بنفسها، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة.

13- وضمان المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية، بمن في ذلك النساء والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، في المناقشات واتخاذ القرار وعمليات التخطيط، بما في ذلك تلك المتعلقة بإجراءات تغير المناخ والحفظ، على جميع المستويات.

التزاماتنا كشعوب أصلية

كشعوب أصلية، نلتزم بما يلي:

14- مواصلة حماية وتعزيز صحة وسلامة أراضينا وأقاليمنا ومواردنا من خلال الممارسات المستدامة لإدارة الموارد الطبيعية.

15- وتنشيط ومواصلة تطوير ونقل قيم الشعوب الأصلية ومعرفتها وممارساتها، بما في ذلك أشكال الحكومة واتخاذ القرار لدينا، كمؤسسات رئيسية في إدارة أراضينا وأقاليمنا ومواردنا، وفي قيادتنا المناخية.

16- ومواصلة الترويج لحقوق الشعوب الأصلية ورفاهها، والمشاركة الهادفة والمتنوعة في عمليات اتخاذ القرار في الصندوق فيما يتعلق بتغير المناخ وحفظ التنوع البيولوجي على جميع المستويات.

17- ومواصلة بناء التعاون والتضامن بين الشعوب الأصلية دعما لقيادتنا المناخية، بما في ذلك من خلال التوثيق وتبادل معرفتنا وخبراتنا.

18- وبناء قدرات نساء وشباب الشعوب الأصلية وتعزيز مشاركتهم في عمليات اتخاذ القرار والمنظمات، مع الاعتراف بالقيمة الهائلة لمساهمتهم في القيادة المناخية.

19- وتعزيز المشاركة وتحسين التواصل مع الصندوق على جميع المستويات، بما في ذلك عن طريق ترجمة سياسة الصندوق بشأن الانخراط مع الشعوب الأصلية بلغات الشعوب الأصلية ووضع أشكال يسهل الاطلاع عليها.

20- دعم التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. ونحن، بصفتنا مندوبين عن الشعوب الأصلية في هذا الاجتماع العالمي السادس لمنتدى الشعوب الأصلية في الصندوق، نعرب عن خالص امتناننا وتقديرنا لإدارة الصندوق وموظفيه على تنظيم هذا الاجتماع المهم لتعزيز الشراكة بين

الملاحظات الختامية للسيد ألفرو لاريو، رئيس الصندوق

السيد رئيس مجلس المحافظين،

أصحاب المعالي،

المحافظون الموقرون،

السيدات والسادة،

أدعوكم في اختتام الدورة السادسة والأربعين لمجلس المحافظين إلى تقييم هذه الدورة المثمرة والمناقشات المواضيعية الغنية التي أجريناها على مدار اليومين الماضيين. وقد وافق مجلس المحافظين على انضمام عضو إضافي إلى الصندوق، وهو أوكرانيا، مما جعلنا أقرب إلى العضوية العالمية مما كنا في أي وقت مضى.

نتفق جميعا على أن كل شخص يواجه الجوع يقدم إلينا مبررا لضرورة زيادة العمل لتحقيق الأمن الغذائي وإكساب الريف القدرة على الصمود وتحقيق تحوّل النظم الغذائية. وتزداد الحاجة إلى ذلك في الوقت الراهن، حيث لا تزال تتكشف آثار أزمات الغذاء والوقود والأسمدة على أشد سكان العالم ضعفا.

السيدات والسادة،

لا يزال لدينا في العالم أكثر من 800 مليون شخص بعيدين عن تحقيق هدف التنمية المستدامة الثاني المتمثل في القضاء التام على الجوع بحلول عام 2030، ولكن خلال دورة مجلس المحافظين لهذا العام، سمعنا رسائل قوية وتبادلنا أفكارا وجيهة تنطوي على حلول شاملة وطويلة الأجل لتسريع وتيرة عملنا.

فقد ذكّرنا فخامة الرئيس حسن شيخ محمود، رئيس جمهوريّة الصومال الاتحادية، بأن التصدي لتحدي انعدام الأمن الغذائي الحالي ليس أمرا مستحيلا، بل "يمكننا التغلب عليه معا".

ويؤكد تفاؤل فخامة الرئيس أن هناك حاجة ماسّة إلى نهج الصندوق المتمثل في الاستثمار في المناطق التي تعاني من أوضاع هشة.

ويمكننا كسر الحلقة المفرغة للنزاعات والجوع، وتوفير البدائل والاستثمار في الحلول المستدامة وبناء القدرة على الصمود.

وتناولت السيدة Cristina Duarte، وكيلة الأمين العام، المستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون أفريقيا، النهج المطلوب بعبارات بسيطة للغاية في إطار مناقشتنا العميقة لموضوع انعدام الأمن الغذائي في أفريقيا، قائلة: "علينا أن نتحول من إدارة الفقر إلى إدارة التنمية".

وسمعنا من شركائنا كيف أن معالجة مسائل المياه والطاقة والأسمدة، من خلال تعزيز الحلول المحلية، والبنية التحتية المصممة خصيصا للغرض المطلوب، والإنتاج المحلي، أمر ضروري لتعزيز فرص تحقيق هذه التنمية بطريقة مستدامة.

ويدرك الصندوق تماما من خلال عمله أن السكان الضعفاء غالبا ما تكون لديهم أفضل المزايا اللازمة لمواجهة تحديات الأمن الغذائي. ونحن نعتمد على معرفتهم الفريدة وخبراتهم وحلولهم لإحداث التغيير.

وذكّرنا ممثلو الشعوب الأصلية بأهمية تحويل السياسات العالمية إلى عمل على الصعيد المحلي والاستفادة من معرفة الشعوب الأصلية لتصميم المشروعات وتنفيذها وتقييمها.

وأخبرنا الشباب الريفيون كيف يتبادلون المعلومات وأفضل الممارسات في مجتمعاتهم المحلية. وتوسِّع جهودهم نطاق عمل الصندوق في سبيل بناء مستقبل مستدام ينعم بالأمن الغذائي ويخلو من الجوع والفقر.

ومع ذلك، فإن تحديات اليوم أكبر من أن تكون أي مؤسسة قادرة على حلها بمفردها. لذلك، فإننا نعتمد على زيادة الدعم الذي تقدمه إلينا الدول الأعضاء في الصندوق، وسنواصل الاستفادة من آليات التمويل المبتكرة وتعاوننا مع القطاع الخاص لتعزيز استثماراتنا.

السيدات والسادة،

أدلت معالي السيدة Mia Amor Mottley، رئيسة وزراء بربادوس، ببيان براغماتي تماما قالت فيه: "إذا كنا نريد تحقيق الأفضل للإنسانية، فعلينا أن نستثمر في السكان الريفيين".

وبدعمكم يكون الصندوق مستعدا للقيام بذلك.

وإن التجديد الثالث عشر المقبل لموارد الصندوق هو فرصتنا لتوسيع نطاق ما نقوم به من استثمارات وما نحدثه من أثر بحيث يتسنى الإسهام في إعادة العالم إلى المسار الصحيح نحو الوفاء بالتزامنا المشترك المتمثل في القضاء على الفقر والجوع.

وأود أن أعرب عن تقديري لمحافظينا لما أعربوا عنه من دعم ثابت للصندوق ولمسعى التجديد الثالث عشر لمواردنا. ونعرب عن امتناننا لما قدمتموه من أفكار واقتراحات لتمكين الصندوق من العمل كمجمِّع للتمويل لتوسيع نطاق تحوّل النظم الغذائية.

السيدات والسادة،

اسمحوا لي أن أختتم بياني بشكر القوى العاملة في الصندوق على التزامها العظيم بهذه المؤسسة وبمهمتها، وكذلك المترجمين الفوريين والطاقم التنظيمي على الجهود الحثيثة التي بذلوها لإنجاح هذه الدورة، وهي أول دورة لمجلس المحافظين تُعقد بالحضور الشخصي خلال العامين الأخيرين.

وأود أن أشكر السيد Dominik Ziller على وجه الخصوص، لأننا نودعه في دورته الأخيرة في مجلس المحافظين بصفة نائب رئيس الصندوق.

وقد التقى الكثير منا لأول مرة السيد Dominik عندما كان المدير العام للتعاون والسياسة الإنمائيين الدوليين في الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية ومحافظ ألمانيا لدى الصندوق. وكان بالفعل في ذلك المنصب مدافعا عن تعزيز الدعم المقدم إلى السكان الريفيين، وإكساب الصندوق مزيدا من القوة.

أود أن أعرب عن خالص شكري للسيد Dominik على المساهمات البالغة الأهمية التي قدمها لجدول أعمال الإصلاح في الصندوق، ولا سيما تحوّلنا إلى مؤسسة مالية دولية قوية.

وقد ناصر السيد Dominik المسعى المتمثل في إدخال تحسينات على كيفية ضمان جودة برامجنا ومشروعاتنا، وكيفية تقييم المخاطر وإدارتها، وكيفية تخطيط شؤون القوى العاملة بطريقة أكثر مرونة واستشرافا للمستقبل.

وهو معروف بكونه قائدا عظيما، وداعية من دعاة الكفاءة الأشداء، ومدافعا شرسا عن المساواة بين الجنسين والتوازن بين العمل والحياة.

وأعلم أنكم - بوصفكم محافظين، وأعضاء في المجلس التنفيذي، وممثلين في الصندوق – تكنّون للسيد Dominik تقديرا عظيما وتثقون بنهجه المباشر. فقد ساعدت مساهماته في وضعنا في الاتجاه الصحيح حتى نتمكن من الوفاء بوعدنا المشترك المتمثل في تسريع العمل لتحقيق الأمن الغذائي، الآن.

وشكرا لكم.

البيان الختامي لمعالي السيد Alex Alonso Contreras Miranda، رئيس الدورة السادسة والأربعين لمجلس محافظي الصندوق

السيد الرئيس،

معالي المحافظين والمندوبين الموقرين،

السيدات والسادة،

نصل الآن إلى نهاية هذه الدورة السادسة والأربعين لمجلس محافظي الصندوق. وبعد عامين من القيود التي فرضتها جائحة فيروس كورونا، تشرفت وسررت حقا بأن تتاح لي إمكانية إدارة هذه الدورة شخصيا. ولم يتسنَّ بذلك تيسير المناقشات المثمرة في الجلسات العامة فحسب، بل تسنى أيضا التفاعل الدينامي وجها لوجه بين المحافظين والمندوبين الذين افتقدوا هذا التفاعل افتقادا شديدا.

واسمحوا لي، معالي المحافظين، السيدات والسادة، أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب لكم جميعا عن تقديري العميق. أشكركم على المشاركة النشطة في المداولات، وتبادل المعارف والأفكار، وتعزيز الدور الابتكاري والتحفيزي الذي يضطلع به الصندوق في تسريع العمل لتحقيق الأمن الغذائي.

ولقد نظرنا، على مدى اليومين الماضيين، في عدد من بنود الأعمال التي تقع في صميم عمليات الصندوق، ومنها الموافقة على ميزانية الصندوق وإنشاء هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. كما أتيحت لنا الفرصة للموافقة على طلب عضوية غير أصلية من أوكرانيا.

وكان موضوع الجلسة - تسريع العمل لتحقيق الأمن الغذائي – الركيزة التي قامت عليها البيانات التي ألقاها الضيوف الموقرون الذين كرموا هذا المجلس بإطلاع الحاضرين على رسائلهم التي تنوّه بالعزيمة والقدرة على الصمود، وتبرز الأمر الأهم، وهو الحاجة إلى العمل الجماعي معا لتحقيق خطة عام 2030.

وشرفنا حضور ضيفنا الخاص، فخامة الرئيس حسن شيخ محمود، رئيس جمهوريّة الصومال الاتحادية، الذي ألقى كلمة رئيسية قوية سلط فيها الضوء على ضرورة التعاضد، وحشد الموارد، وإعادة تركيز جهودنا الجماعية على تسريع العمل لتحقيق الأمن الغذائي. وشدد فخامته على ضرورة إعادة بث الأمل وإنشاء الفرص في الزراعة، وكذلك على أهمية دعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والرعاة والمزارعين الرعاة في إنعاش أراضيهم وتحويلها إلى مؤسسات أعمال مزدهرة. وقام بتكرار هذه الرسالة مناصرو قضايا الشباب وممثلو الشعوب الأصلية والمشاركون في الجلسات التفاعلية وجميع المحافظين من خلال بياناتهم ومداخلاتهم. فالتحدث بصوت "واحد" هو بالضبط ما نحتاج إليه في أوقات كهذه. فيتعين علينا توحيد قوانا، لا من منطلق فردي، وإنما من منطلق جماعي، ولا بقيام كل فرد بتكرار جهود غيره من الأفراد، وإنما بالاستفادة من مواطن القوة والمزايا النسبية الموجودة لدينا جميعا. ويجب علينا أن نتذكر المثل القائل: "*الكل أكبر من مجموع أجزائه*". نحن أقوى عندما نعمل معا، وفي الاتحاد قوة.

وأكدت معالي السيدة Mia Amor Mottley، رئيسة وزراء بربادوس، مجددا ضرورة مواصلة العمل مع الحكومات لدعم الزراعة التي يضطلع بها أصحاب الحيازات الصغيرة وتحقيق التحوّل الريفي. وأشارت معاليها إلى أنه لا بد لنا من الاستثمار العاجل في إنهاء أزمة الجوع والتغذية في العالم لأن عدد الجوعى في يومنا هذا أكبر مما كان عليه في عام 2015 عندما قُدمت أهداف التنمية المستدامة للمرة الأولى. وقد كانت الحاجة إلى استثمارات سليمة الأساس الذي قام عليه العديد من مناقشاتنا هنا في هذا اليوم، وهي في صميم مهمة الصندوق.

وألقى معالي السيد Edmondo Cirielli بيانا نيابة عن معالي السيد Antonio Tajani نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية والتعاون الدولي للجمهورية الإيطالية. وأود أن أشكر حكومتنا المضيفة، إيطاليا، على دعمها الثابت للصندوق وعلى تأكيد حاجتنا إلى التعاون، الآن وأكثر من أي وقت مضى، لتحقيق هدف التنمية المستدامة 2، المتمثل في القضاء على الجوع.

وفضلا عن ذلك، قدم السيد ديفيد بيزلي، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، بيانا قويا بالفيديو أكد فيه كيف أن انعدام الأمن الغذائي يتفاقم بسبب الأزمات المتعددة وأن هناك أمرا عاجلا يتعين علينا القيام به، وهو العمل فورا والعمل معا والاستثمار في تعزيز النظم الغذائية العالمية. شكرا لك، السيد بيزلي، على تقديرك لقدرة الصندوق الفريدة على تجريب الحلول التي تحرر طاقات زراعة الحيازات الصغيرة وتوسيع نطاق هذه الحلول، وعلى بناء أسواق فاعلة، ودعم النمو المستدام في المناطق الريفية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لأشكر السيد شو دونيو، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، على كرم ضيافته وعلى استضافته الكريمة لنا في هذا المبنى التاريخي. السيد شو، أشكرك على تأكيد الدور الأساسي للشراكة وعلى المساعدة في تنشيط روح التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها. أما النداء الذي وجهه السيد شو لزيادة الاستثمارات في النظم الغذائية الزراعية والتنمية الريفية، والاستفادة من إمكانات التكنولوجيا، وضمان أن يكون المزارعون في صميم عملنا، فقد أعيد تأكيده مرارا خلال اليومين الماضيين.

وأبرز بيان السيد ألفرو لاريو، رئيس الصندوق، الدور المركزي للصندوق، بوصفه جهة مجمِّعة للتمويل، في توجيه الاستثمارات إلى النظم الغذائية المستدامة سعيا إلى تحقيق التنمية. وأكد مجددا ما يحدثه الصندوق على أرض الواقع من أثر على السكان الضعفاء وما يضطلع به من تركيز على تحسين سبل العيش والأمن الغذائي والتغذية في المناطق الريفية. وهذه هي الرسالة التي يجب أن نعود بها إلى حكوماتنا، لا سيما في هذه السنة المهمة التي يجري فيها التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. والصندوق على استعداد لتوسيع نطاق استثماراته وتأثيره، لكنه يحتاج إلى دعمنا.

وكان من دواعي سرورنا أيضا المشاركة في مناقشة حافزة على التفكير مع السيدة Cristina Duarte، وكيلة الأمين العام، المستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون أفريقيا. فاسمحي لي أن أشكرك على تقديم غذاء قيم للتفكير في النجاحات والدروس المستفادة والتحديات والفرص.

معالي المحافظين الموقرين،

لقد كان من دواعي سروري وكان شرفا لي أن أترأس هذه الدورة لمجلس محافظي الصندوق. فاسمحوا لي أن أعرب عن امتناني الشخصي لكل منكم ولزملائي في المكتب على ما قدمتموه إليّ من دعم. وأود أيضا أن أعرب عن خالص امتناننا للرئيس لاريو على شغفه والتزامه وقيادته التي لا تتزعزع. وأوجه شكرا خاصا وخالصا إلى جميع موظفي الصندوق وفريق الأمانة والمراسلين والمترجمين الفوريين والتقنيين وجميع العاملين في الكواليس. فلنصفق لهم تصفيقا حارا.

ربما شارفت هذه الدورة على الانتهاء، لكن عملنا لم ينته بعد.

المندوبون الموقرون،

السيدات والسادة،

لم يتبق على حلول عام 2030 سوى 7 سنوات. ونحن نعلم أن غالبية أشد سكان العالم فقرا وجوعا يعيشون في المناطق الريفية ويعتمدون على الزراعة وعلى الأنشطة المرتبطة بها لكسب رزقهم. وقد سمعنا جميعا كيف يجري المضي قدما بعمل الصندوق لضمان وصوله إلى أبعد القرى والسكان، وكيف تُحدث مشروعات الصندوق وبرامجه أثرا مباشرا على تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

فلنكن جميعا مناصرين للصندوق ولنواصل الدفاع عنه بصفته أحد أصحاب المصلحة الأساسيين في القضاء على الفقر والجوع.

وبهذا القول، أعلن اختتام الدورة السادسة والأربعين لمجلس المحافظين.

يمكن الاطلاع على الملاحق من خلال الروابط الإلكترونية الواردة أدناه:

الملحق الأول: جدول الأعمال وجدول العمل للدورة

الملحق الثاني: القرارات التي اعتمدها مجلس المحافظين في دورته السادسة والأربعين

الملحق الثالث: الروابط إلى المضمون الرقمي للدورة السادسة والأربعين لمجلس المحافظين

التسجيلات بالفيديو: اليوم الأول – اليوم الثاني

الملحق الرابع: قائمة الوفود في الدورة السادسة والأربعين لمجلس المحافظين

الملحق الخامس: قائمة الوثائق التي عرضت على الدورة السادسة والأربعين لمجلس المحافظين

الملحق السادس: تركيبة البلدان في هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
Via Paolo di Dono, 44 - 00142 Rome, Italy
رقم الهاتف: 54591 06 39+ – رقم الفاكس: 5043463 06 39+
البريد الإلكتروني: ifad@ifad.org
www.ifad.org

facebook.com/ifad
instagram.com/ifadnews
linkedin.com/company/ifad
twitter.com/ifad
youtube.com/user/ifadTV

مجلس المحافظين
الدورة السادسة والأربعون
روما، 14-15 فبراير/شباط 2023

الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير عن الدورة السادسة والأربعين لمجلس المحافظين

الوثيقة: GC 46
التاريخ: 19 يوليو/تموز 2023
التوزيع: عام
اللغة الأصلية: الإنكليزية

جدول المحتويات

الفصل 1	**الافتتاح والوقائع**
الفصل 2	**القرارات التي اتخذها مجلس المحافظين**
الفصل 3	**المحاضر الموجزة**
الفصل 4	**البيانات والكلمات الخاصة**

الملحق الأول	**جدول الأعمال وجدول عمل الدورة**
الملحق الثاني	**القرارات التي اعتمدها مجلس المحافظين في دورته السادسة والأربعين**
الملحق الثالث	**الروابط إلى المضمون الرقمي للدورة السادسة والأربعين لمجلس المحافظين**
الملحق الرابع	**قائمة الوفود في الدورة السادسة والأربعين لمجلس المحافظين**
الملحق الخامس	**قائمة الوثائق التي عرضت على الدورة السادسة والأربعين لمجلس المحافظين**
الملحق السادس	**تركيبة البلدان في هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق**

الفصل 1 – الافتتاح والوقائع

1- عُقدت الدورة السادسة والأربعون لمجلس محافظي الصندوق في روما يومَي 14 و15 فبراير/شباط 2023. وترد في الملحق الرابع قائمة بأسماء المشاركين في هذه الدورة.

2- وعقد المجلس ما مجموعه أربعة اجتماعات. وترد المحاضر الموجزة لهذه الاجتماعات في الفصل 3.

3- وتتاح التسجيلات بالفيديو للدورة من خلال هذين الرابطين: اليوم الأول - اليوم الثاني

ألف - افتتاح الدورة

4- أشارت السيدة ديردرا ماك غرينرا، سكرتيرة الصندوق بالإنابة، إلى أن معالي السيد Oscar Miguel Graham Yamahuchi، من جمهورية بيرو، قد انتهت فترة ولايته كمحافظ، وأعلنت أن المحافظ الجديد للدولة العضو المعنية، وهو معالي السيد Alex Alonso Contreras Miranda، سيشغل المنصب الشاغر بعد التشاور مع منسقي القوائم وبالاتفاق معهم، وفقا للمادة 12 من النظام الداخلي لمجلس المحافظين.

5- وافتتح معالي السيد Alex Alonso Contreras Miranda، رئيس مجلس المحافظين ومحافظ جمهورية بيرو، الدورة.

باء - جدول الأعمال والوثائق

6- اعتمد مجلس المحافظين جدول الأعمال وجدول العمل للدورة. وترد قائمة الوثائق التي المقدمة إلى المجلس في الملحق الخامس. وترد القرارات التي اعتمدها مجلس المحافظين في الملحق الثاني.

جيم – الاجتماع الافتتاحي للدورة

7- أدلى معالي السيد Alex Alonso Contreras Miranda، رئيس مجلس المحافظين، ورحب بالمتحدثين الرئيسيين في الاجتماع الافتتاحي.

8- ورحّب السيد ألفرو لاريو، رئيس الصندوق، بالضيوف الخاصين في الاجتماع الافتتاحي للدورة.

9- وأدلى السيد شو دونيو، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ببيان ترحيبي.

10- وأدلى فخامة الرئيس حسن شيخ محمود، رئيس جمهورية الصومال الاتحادية، بكلمة رئيسية.

11- وأدلت معالي السيدة Mia Amor Mottley، رئيسة وزراء بربادوس، ببيان مسجل بالفيديو.

12- وأدلى معالي السيد Edmondo Cirielli، نائب وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية إيطاليا، ببيان بالنيابة عن معالي السيد Antonio Tajani، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية إيطاليا.

13- وأدلى السيد ديفيد بيزلي، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، ببيان مسجل بالفيديو.

14- وترد النصوص الكاملة للبيانات التي أدلي بها خلال الاجتماع الافتتاحي في الفصل 4.

دال - بيان رئيس الصندوق

15- يرد النص الكامل للبيان الذي أدلى به رئيس الصندوق، السيد ألفرو لاريو، أمام مجلس المحافظين في الفصل 4.

هاء – الجلسات التفاعلية والأحداث الخاصة

16- عُقدت أربع جلسات مناقشة تفاعلية عن المواضيع التالية:

- قيادة الشعوب الأصلية في مجال العمل المناخي: رؤية شاملة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية
- تمويل القطاع الخاص لمساعدة صغار المنتجين على التكيف مع تغيُّر المناخ: هل يمكن تحقيقه؟
- الشباب والزراعة: تسريع تحقيق انتقال عادل نحو الأمن الغذائي
- التحديات والفرص في علاقة الترابط بين المياه والغذاء والطاقة

17- ويمكن مشاهدة الجلسات التفاعلية باستخدام الروابط أعلاه.

18- **الحدث المحوري - عمل الصندوق في السياقات الهشة**. أدارت السيدة دينا صالح، المديرة الإقليمية لشُعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا في الصندوق، الحدث المحوري الذي حضره فخامة السيد حسن شيخ محمود، رئيس جمهورية الصومال الاتحادية، والسيد ألفرو لاريو، رئيس الصندوق.

19- **إطلاق التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق/حوار رفيع المستوى مع المحافظين**. نُظم حدث لإطلاق هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، وشمل الحدث مناقشة وزارية أعقبها حوار رفيع المستوى مع المحافظين بشأن موضوع دورة مجلس المحافظين "تسريع العمل لتحقيق الأمن الغذائي". ويرد في الفصل 3 موجز للبيانات التي أدلي بها خلال هذا الحدث. ويمكن مشاهدة الحدث من خلال هذا الرابط

20- **منتدى الشعوب الأصلية.** قدمت السيدة Margaret Tunda Lepore، عضو اللجنة التوجيهية لمنتدى الشعوب الأصلية، موجزا تجميعيا لمداولات الاجتماع العالمي السادس للمنتدى الذي عُقد في 9 و10 و13 فبراير/شباط 2023 في المقر الرئيسي للصندوق. ويرد في الفصل 4 النص الكامل للموجز التجميعي. ويمكن مشاهدة تسجيل للبيان بالفيديو من خلال هذا الرابط.

21- **IFAD Talk - انعدام الأمن الغذائي في أفريقيا: مفارقة يتعين معالجتها**. أدارت السيدة Hélène Papper مديرة شُعبة التواصل العالمي والترويج في الصندوق، مناقشة في إطار سلسلة IFAD Talk مع وكيلة الأمين العام، Cristina Duarte، المستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون أفريقيا. ويمكن مشاهدة المناقشة من خلال هذا الرابط.

واو– بنود الأعمال

22- جرى النظر في بنود الأعمال التالية خلال الدورة:

- تقرير عن التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق
- استعراض الممارسة المتبعة للعملية المؤدية إلى تعيين رئيس الصندوق
- القوائم المالية الموحدة للصندوق لعام 2021
- طلب عضوية غير أصلية
- إنشاء هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق

- برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج والميزانيتان العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2023، وتوقعات الميزانية الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة 2024-2025، وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2023 وخطته الإرشادية للفترة 2024-2025، والتقريران المرحليان عن مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

زاي – بيانات عامة

23- قُدم ما مجموعه 35 بيانا إلى مكتب سكرتير الصندوق عن الدورة السادسة والأربعين لمجلس المحافظين من قِبل الدول الأعضاء التالية: جمهورية أنغولا، وجمهورية النمسا، وجمهورية البرازيل الاتحادية، وبوركينا فاسو، ومملكة كمبوديا، وكندا، وجمهورية الصين الشعبية، وجمهورية كوبا، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية مصر العربية، وجمهورية السلفادور، والجمهورية الفرنسية وجمهورية ألمانيا الاتحادية (بيان مشترك)، وجمهورية غامبيا، وجمهورية الهند، وجمهورية إندونيسيا، واليابان، والمملكة الأردنية الهاشمية، وجمهورية كينيا، ومملكة ليسوتو، ومملكة هولندا بالنيابة عن اتحاد البنلوكس، وجمهورية نيكاراغوا، ومملكة النرويج، وجمهورية بيرو، وجمهورية البرتغال، والاتحاد الروسي، وجمهورية رواندا، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية جنوب السودان، ومملكة إسبانيا، وجمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية، وجمهورية السودان، والجمهورية العربية السورية، والولايات المتحدة الأمريكية، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، والجمهورية اليمنية.

24- وتتاح جميع البيانات المسجلة والمكتوبة على الموقع الشبكي للدورة في ركن المستندات والمصادر.

حاء ـ اختتام الدورة

25- أدلى رئيس الصندوق بملاحظات ختامية أمام المجلس؛ ويرد نصها الكامل في الفصل 4.

26- ولخص رئيس مجلس المحافظين، معالي السيد Alex Alonso Contreras Miranda، نتائج المداولات الرئيسية التي أجراها المجلس، ثم أعلن اختتام الدورة السادسة والأربعين لمجلس المحافظين. ويرد النص الكامل للبيان الختامي في الفصل 4.

الفصل 2 - القرارات التي اتخذها مجلس المحافظين

ألف- تقرير عن التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق

27- أحاط مجلس المحافظين علما بالتقرير عن التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، على النحو الوارد في الوثيقة GC 46/L.3.

باء- استعراض الممارسة المتبعة للعملية المؤدية إلى تعيين رئيس الصندوق

28- وفقا لتوصية المجلس التنفيذي، نظر مجلس المحافظين في الوثيقة GC 46/L.7، واعتمد القرار 46/د-228 المؤرخ 14 فبراير/شباط 2023، بشأن دعوة مكتب مجلس المحافظين إلى استعراض الممارسة المتبعة للعملية المؤدية إلى تعيين رئيس الصندوق.

جيم- القوائم المالية الموحدة للصندوق لعام 2021

29- نظر مجلس المحافظين في القوائم المالية التي تُظهر الوضع المالي للصندوق حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2021 ونتائج عملياته للسنة المنتهية في هذا التاريخ، كما هي واردة في الذيول من ألف إلى ميم في الوثيقة GC 46/L.5، ووافق عليها، ولاحظ تقرير المراجع الخارجي وشهادته بشأن فعالية الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي للمراجع الخارجي.

دال- طلب عضوية غير أصلية

30- وفقا لتوصية المجلس التنفيذي، نظر مجلس المحافظين في الوثيقة GC 46/L.2 واعتمد القرار 46/د-229 المؤرخ 15 فبراير/شباط 2023، بشأن الموافقة على طلب أوكرانيا الانضمام إلى الصندوق بصفة عضو غير أصلي. وأبلغ الاتحاد الروسي المجلس بأنه لم يتمكن من الانضمام إلى الموافقة على هذا البند بتوافق الآراء. وشكر سعادة السيد Yaroslay Melnyk، سفير أوكرانيا في إيطاليا، مجلس المحافظين على موافقته على الطلب المقدم من بلده.

هاء- إنشاء هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق

31- وفقا لتوصية المجلس التنفيذي، نظر مجلس المحافظين في الوثيقة GC 46/L.4 واعتمد القرار 46/د-230 المؤرخ 15 فبراير/شباط 2023، بشأن إنشاء هيئة مشاورات خاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. واستنادا إلى التجربة الإيجابية المتمثلة بالاستعانة برئيس خارجي لهيئة المشاورات خلال مشاورات التجديد التاسع، والعاشر، والحادي عشر، والثاني عشر لموارد الصندوق، اختار مجلس المحافظين السيد Kyle Peters رئيسا خارجيا لهيئة المشاورات.

32- ووفقا للفقرة 3 من هذا القرار، تتألف هيئة المشاورات من 25 دولة عضوا من القائمة ألف، و10 دول أعضاء من القائمة باء، و22 دولة عضوا من القائمة جيم. ويؤذن لأعضاء القائمة ألف الذين لم يعيِّنوا ضمن الأعضاء الخمسة والعشرين لهيئة المشاورات حضور دورات هيئة المشاورات بصفة مراقبين صامتين. ويمكن أيضا لهيئة المشاورات أن تدعو فيما بعد هذه الدول الأعضاء إلى المشاركة في دورات هيئة المشاورات بما قد يُيسر مداولاتها.

33- وترد في الملحق السادس تركيبة البلدان في هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق على النحو الذي حددته القوائم ألف وباء وجيم.

واو- برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج والميزانيتان العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2023، وتوقعات الميزانية الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة 2024-2025، وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2023 وخطته الإرشادية للفترة 2024-2025، والتقريران المرحليان عن مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

34- وفقا لتوصيات المجلس التنفيذي، وبعد الاطلاع على الميزانية الإدارية المقترحة المؤلفة من الميزانيتين العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2023 وميزانية مكتب التقييم المستقل في الصندوق لعام 2023، على النحو الوارد في الوثيقة GC 46/L.6، اعتمد مجلس المحافظين القرار 231/د-46 المؤرخ 15 فبراير/شباط 2023، الذي يوافق فيه على ما يلي:

- الميزانية العادية للصندوق لعام 2023 بمبلغ 175.7 مليون دولار أمريكي؛
- الميزانية الرأسمالية للصندوق لعام 2023 بمبلغ 6.5 مليون دولار أمريكي؛
- ميزانية مكتب التقييم المستقل في الصندوق لعام 2023 بمبلغ 5.97 مليون دولار أمريكي؛
- ترحيل الاعتمادات غير الملتزم بها في نهاية السنة المالية 2022 إلى السنة المالية 2023 حتى مبلغ لا يتجاوز 3 في المائة من الاعتمادات المقابلة.

35- وأحاط المجلس علما أيضا بالمعلومات الواردة في التقريرين المرحليين عن مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وآلية الحصول على الأموال المقترضة.

الفصل 3 – المحاضر الموجزة

(1) المحضر الموجز للاجتماع الأول المنعقد يوم الثلاثاء، 14 فبراير/شباط 2023، الساعة 9.30 صباحا

رئيس المجلس: معالي السيد Alex Alonso Contreras Miranda (بيرو)

ولاحقا:

السيد William Roos (فرنسا) (نائب رئيس المجلس)

ولاحقا:

سعادة السيدة Haifa Aissami Madah (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (نائبة رئيس المجلس)

جدول المحتويات

	الفقرات
استبدال رئيس مجلس المحافظين	38-37
افتتاح الدورة (البند 1 من جدول الأعمال)	39
اعتماد جدول الأعمال (البند 2 من جدول الأعمال)	40
حفل الافتتاح	48-41
• بيان ترحيبي لرئيس مجلس المحافظين	
• بيان ترحيبي للسيد ألفرو لاريو، رئيس الصندوق	
• بيان ترحيبي للسيد شو دونيو، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	
• كلمة رئيسية لفخامة الرئيس حسن شيخ محمود، رئيس الصومال	
• رسالة بالفيديو من معالي السيدة Mia Amor Mottley، رئيسة وزراء بربادوس	
• بيان معالي السيد Antonio Tajani، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية والتعاون الدولي في الجمهورية الإيطالية ألقاه نيابة عنه معالي السيدEdmondo Cirielli، نائب وزير الخارجية والتعاون الدولي في الجمهورية الإيطالية	
• رسالة بالفيديو من السيد ديفيد بيزلي، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي	
بيان للسيد ألفرو لاريو، رئيس الصندوق	50-49
الحدث المحوري – عمل الصندوق في السياقات الهشة	75-51
تقرير عن التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق (البند 5 من جدول الأعمال)	82-76
القوائم المالية الموحدة للصندوق لعام 2021 (البند 7 من جدول الأعمال)	86-83
استعراض الممارسة المتبعة للعملية المؤدية إلى انتخاب رئيس الصندوق (البند 9 من جدول الأعمال)	90-87
جلسة تفاعلية 1: قيادة الشعوب الأصلية في مجال العمل المناخي: رؤية شاملة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية	94-91

36- **دعي الاجتماع إلى الانعقاد في الساعة 9.30 صباحا.**

استبدال رئيس مجلس المحافظين

37- أشارت **السيدة ديردرا ماك غرينرا** (سكرتيرة الصندوق بالإنابة) إلى أن السيد Oscar Miguel Graham Yamahuchi من بيرو قد انتهت ولايته كمحافظ، وقالت إنه وفقا للمادة 12 من النظام الداخلي لمجلس المحافظين، ولا سيما الفقرة 2 منها، وبالتشاور مع منظمي القوائم ألف وباء وجيم، جرى الاتفاق على ملء الوظيفة الشاغرة الناتجة في المكتب من قبل المحافظ الجديد للدولة العضو المعنية، وهو معالي السيد Alex Alonso Contreras Miranda.

38- **تولى معالي السيد Alex Alonso Contreras Miranda (بيرو) الرئاسة.**

افتتاح الدورة (البند 1 من جدول الأعمال)

39- أعلن **رئيس مجلس المحافظين** افتتاح الدورة السادسة والأربعين لمجلس المحافظين.

اعتماد جدول الأعمال (البند 2 من جدول الأعمال) (GC 46/L.1، وGC 46/L.1/Add.1/Rev.3)

40- **اعتمد مجلس المحافظين جدول الأعمال المؤقت (بصيغته النهائية الواردة في الوثيقة GC 46/L.1/Rev.1) وجدول عمل الدورة المنقَّح (GC 46/L.1/Add.1/Rev.3).**

حفل الافتتاح

بيان ترحيبي رئيس مجلس المحافظين.

41- قال **رئيس المجلس** إن البيانات التي سيلقيها المتحدثون الافتتاحيون تشهد على التزامهم برسالة الصندوق المتمثلة في الاستثمار في السكان الريفيين على المدى الطويل بهدف تعزيز التنمية الريفية والزراعية المستدامة.

بيان ترحيبي للسيد ألفرو لاريو، رئيس الصندوق

42- رحب **السيد ألفرو لاريو** (رئيس الصندوق) في الدورة بالسيد شو دونيو، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وفخامة الرئيس حسن شيخ محمود، رئيس الصومال، ومعالي السيد Edmondo Cirielli، نائب وزير الخارجية والتعاون الدولي لإيطاليا، الذي حضر نيابة عن معالي السيد Antonio Tajani، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية والتعاون الدولي لإيطاليا. وشكر أيضا معالي السيدة Mia Amor Mottley، رئيسة وزراء بربادوس، والسيد ديفيد بيزلي المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي على بيان الفيديو لكل منهما.

43- ويرد **النص** الكامل للبيان الترحيبي في الفصل 4.

بيان ترحيبي للسيد شو دونيو، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

44- أدلى **السيد شو دونيو** (المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة) ببيان، يرد نصه الكامل في الفصل 4.

كلمة رئيسية لفخامة الرئيس حسن شيخ محمود، رئيس الصومال

45- أدلى **فخامة الرئيس حسن شيخ محمود** (رئيس جمهورية الصومال الاتحادية) بكلمة رئيسية، يرد نصها الكامل في الفصل 4.

رسالة بالفيديو من معالي السيدة Mia Amor Mottley، رئيسة وزراء بربادوس

46- قدمت **معالي السيدة Mia Amor Mottley (رئيسة وزراء بربادوس)** رسالة بالفيديو، يرد نصها الكامل في الفصل 4.

بيان معالي السيد Antonio Tajani، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية والتعاون الدولي في الجمهورية الإيطالية ألقاه نيابة عنه معالي السيد Edmondo Cirielli، نائب وزير الخارجية والتعاون الدولي في الجمهورية الإيطالية

47- **أدلى معالي السيد Edmondo Cirielli** (إيطاليا)، متحدثا بالنيابة عن معالي السيد Antonio Tajani نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية والتعاون الدولي في الجمهورية الإيطالية، ببيان يرد نصه الكامل في الفصل 4.

رسالة بالفيديو من السيد ديفيد بيزلي، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي

48- قدم **السيد ديفد بيزلي** (المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي) رسالة بالفيديو، يرد نصها الكامل في الفصل 4.

بيان للسيد ألفرو لاريو، رئيس الصندوق

49- أدلى **السيد ألفرو لاريو** (رئيس الصندوق) ببيان، يرد نصه الكامل في الفصل 4.

50- **وأعرب رئيس المجلس** عن تقديره للسيد ألفرو لاريو على بيانه وقيادته والتزامه الراسخ بمهمة الصندوق.

الحدث المحوري – عمل الصندوق في السياقات الهشة

51- **تحدثت السيدة دينا صالح** (المديرة الإقليمية، شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا، الصندوق)، بصفتها منسقة الحدث وبصفتها مناصرة الهشاشة في الصندوق، وركزت على حالة الصومال، فقالت إن الخطط التي أعلن عنها رئيس الصندوق لتوسيع نطاق العمليات في ذلك البلد تمثل نقطة تحول في شراكة الصندوق مع الحكومة الصومالية بهدف بناء مستقبل أفضل للمجتمعات المحلية الريفية الصومالية. وفي معرض ترحيبها برئيس الصومال في هذا الحدث، طلبت أن يبدي رأيه على إعلان اليوم عن التسوية الكاملة لمتأخرات الصومال المستحقة للصندوق.

52- وأعرب **فخامة الرئيس حسن شيخ محمود** (رئيس الصومال)، عن تقديره للدور الذي قام به الشركاء الدوليون في هذه التسوية للمتأخرات، فقال إن الإعلان يبشر بفجر جديد لمشاركة بلده مع الصندوق ويتيح فرصا جديدة لكثير من الصوماليين، وقبل كل شيء في قطاع الأمن الغذائي. وبالاقتران مع السياسة القطرية للعمل على تسريع العمل لتحقيق الأمن الغذائي من خلال دمج المؤسسات الوطنية الرائدة المعنية في مجالات الزراعة التقليدية والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك، فإن زيادة هذا العمل تمهد الطريق لزيادة المساعدة التقنية التي يقدمها الصندوق للبلد. كما تبشر بحقبة جديدة للصومال، حيث تُبذل الجهود للابتعاد عن التدخل الإنساني نحو الاستثمار والتنمية.

53- وطلبت **المنسقة** من الرئيس، مشيرة إلى أنه لا يزال في السنة الأولى من ولايته، أن يحدد أكثر التحديات إلحاحا والأولويات الرئيسية لبلده.

54- وقال **فخامة الرئيس حسن شيخ محمود** (رئيس الصومال) إن الصومال يواجه عددا كبيرا من التحديات، ولكن لكل من حكومته ومؤسسات الدولة أولويات تساهم في الأولوية الشاملة. وعند توليه منصبه في مايو/أيار 2022، كان أول إجراء له هو تعيين مبعوثه الخاص للشؤون الإنسانية لمعالجة أزمة الغذاء التي عصفت بالبلد. وإلى جانب التعبئة والتوعية، أتاح عرض المبعوث الخاص لحالة الصومال، في الداخل والخارج على السواء، تجنب المجاعة في الوقت الحاضر. ومع ذلك، تتمثل أولويته القصوى في الأمن، الذي يصعب بدونه تحقيق

الأولوية الثانية المتمثلة في التقدم الإنساني. أما الأولوية الثالثة فهي العمل مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بشأن تخفيف الديون، وهو مجال يُحرز فيه تقدم أيضا.

55- وبفضل العمل لتحقيق هذه الأولويات، جرى تحرير الصومال من الإرهاب، وجرى تفادي المجاعة، ومن **المقرر** تسوية حالة الديون في إطار مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

56- وأشارت **المنسقة** إلى أثر أزمة الغذاء العالمية الحالية - ما تسمى الآن "أزمة متعددة الأبعاد"، وسألت رئيس الصندوق عن الدور الأكثر فعالية الذي يمكن أن يؤديه الصندوق في ضوء الفرصة المعلنة حديثا لمواصلة العمل مع الصومال.

57- وقال **السيد ألفرو لاريو** (رئيس الصندوق) إن مواصلة العمل سيستحدث أيضا فرصة للاستثمار في الصومال، بما **في** ذلك على أساس الرؤية الملهمة لرئيسه فيما يتعلق بالاحتياجات الإنسانية القصيرة الأجل واستحداث فرص للشباب بدلا من الاتجاه إلى الإرهاب، ولا سيما في شكل إيرادات ودخل من الزراعة كعمل تجاري. وأشار إلى أنه من الضروري عدم دعم زراعة الكفاف فحسب، ولكن أيضا بناء نظام إيكولوجي.

58- وعلى الرغم من أن الصندوق أصبح الآن قادرا على استثمار أمواله الخاصة في الصومال، فلم يفقد في الواقع صلته بالبلد الذي حشد التمويل من أجله على مر السنين، مع التركيز على التخطيط الغذائي، والتنمية الزراعية الرعوية والري. وفي الحالة الأخيرة على وجه الخصوص، أُحرز تقدم كبير خلال العقد السابق. وعلاوة على ذلك، أُعطي للصومال أولوية قصوى في مبادرة الاستجابة للأزمات في الصندوق.

59- وسيكون الاستثمار الطويل الأجل في استحداث فرص للشباب محور تركيز رئيسي للصندوق، الذي كان يعمل **على** تسريع نهج يركز على التمويل المشترك وتعبئة أموال المناخ، بما في ذلك من خلال مرفق البيئة العالمية وبرنامج التأقلم المعزز لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة لمعالجة الأمن الغذائي واستحداث فرص العمل والتكيف مع المناخ. ويمكن للجهود المتضافرة التي تبذلها جميع الأطراف أن تُحدث فرقا في التصدي لتلك التحديات الرئيسية وضمان أيضا استمرار أثر الاستثمارات الحالية والنمو خلال العقد القادم، بدلا من أن يختفي بمجرد الانتهاء من البرامج ذات الصلة.

60- وأشارت **المنسقة** إلى الأهمية التي تولى للأثر الإنمائي، وطلبت من رئيس الصندوق تحديد أولويات الصندوق **للصومال** في ضوء مشاركته المتزايدة في السياقات الهشة.

61- **وقال السيد ألفرو لاريو** (رئيس الصندوق) إن الصندوق، بصفته منظمة تراعي دائما احتياجات البلدان على نحو كامل، استمع بعناية إلى الاحتياجات التي أعرب عنها رئيس الصومال، وهو بلد غني بالأراضي الصالحة للزراعة والإمكانات الساحلية والتقاليد. وأشار إلى أنه من الضروري البناء على هذه الثروة وتنمية القدرة على الصمود تدريجيا في وجه صدمات المناخ والدخل من خلال استثمارات دائمة تهدف إلى توفير بدائل للهجرة والإرهاب. وينبغي أن يكون لهذه الاستثمارات تأثير غير مباشر على المجتمعات المحلية الريفية وأن تستهدف المحتاجين، والنساء والشباب على وجه الخصوص.

62- **وطلبت المنسقة** من رئيس الصومال تحديد المجالات التي ينبغي أن يركز عليها الصندوق لضمان توافر نظم غذائية مستدامة وقادرة على الصمود، ولا سيما للتصدي للتحديات التي يواجهها الشباب.

63- وأشار **فخامة الرئيس حسن شيخ محمد** (رئيس الصومال) إلى أن 70 في المائة من سكان بلده يعيشون في مناطق ريفية وأن 70 في المائة منهم تقل أعمارهم عن 30 سنة، فقال إن تركيز الصندوق في الصومال ينبغي أن ينصب على التنمية الريفية والزراعية. وأضاف أن الزراعة التقليدية غير جذابة للعدد الضخم من شباب البلد، الذين يهاجرون بشكل متزايد إلى المناطق الحضرية. ومع ذلك، كان الشباب متحمسين للغاية للتكنولوجيا، والتي يمكن أن تؤدي دورا أساسيا في إقناعهم بالبقاء في الأنشطة التقليدية.

64- ولذلك ينبغي أن يركز الصندوق والشركاء الدوليون الآخرون على تقديم حوافز جذابة للشباب للمشاركة في العمل، سواء كان ذلك في الزراعة أو الرعي الزراعي أو التكنولوجيا أو المجالات الأخرى، ولا سيما في المناطق الريفية وفي مجتمعات الصيد على طول الساحل الصومالي الشاسع. وفي العقود الأخيرة فقط، بدأ السكان في استكشاف موارد المحيطات في البلد بشكل أكمل، مما أتاح فرصا هائلة للاستثمار الذي يمكن أيضا توسيع نطاقه بسهولة إلى ما يتجاوز الصيد ليشمل السياحة والأنشطة الأخرى.

65- ولذلك انصب التركيز في الصومال على الانتقال من العمل الإنساني إلى العمل الإنمائي. وفيما يتعلق بالأمن الغذائي، تعتبر البنية التحتية، بما في ذلك في شكل نظم الري والسيطرة على الفيضانات والطرق الفرعية، مطلوبة لتعزيز الانتقال من زراعة الكفاف إلى الزراعة التجارية. وأخيرا، فيما يتعلق بمشاركة الشباب في برامج الصندوق، فإن وزارة الشباب في البلد تعمل على وضع السياسات ذات الصلة والمقرر الانتهاء منها في المستقبل القريب بناء على مدخلات المندوبين في مؤتمر الشباب الوطني القادم.

66- ودعت **المنسقة** ممثلي الشركاء الذين ساهموا في تسوية متأخرات الصومال المستحقة للصندوق إلى إبداء تعليقات.

67- وأثنى **مندوب من ألمانيا** على القيادة القوية لرئيس الصومال وتفاؤله الهائل في مواجهة تحديات كبرى غير مسبوقة، بما في ذلك الجفاف والجوع، فقال إن حكومته انضمت إلى شركاء آخرين في الاستجابة بشكل إيجابي لنداءات حكومة الصومال والصندوق للمساعدة في تسوية المتأخرات المستحقة على الصومال. ونتيجة لذلك، فإن الطريق مفتوح الآن لمزيد من استثمارات الصندوق في الصومال، ولا سيما من أجل استئناف برامج الزراعة المستدامة والتكيف مع تغير المناخ.

68- وقال **مندوب من السويد** إنه على الرغم من المسافة الجغرافية بين السويد والصومال، فإن بينهما تاريخا طويلا من التعاون، والذي يعد وثيقا للغاية فيما يتعلق بالشتات الصومالي في السويد. وإلى جانب الوصول إلى التمويل من أجل التنمية الريفية، يكتسي الأمن الغذائي أهمية محورية في مواجهة العواقب العالمية للحرب في أوكرانيا وتأثيرات الظواهر المناخية المتطرفة والنزاعات.

69- وباعتبار السويد جهة داعمة راسخة لعمل الصندوق، بما في ذلك في السياقات الهشة، فإنه من دواعي سرورها أنها ساهمت في تسوية متأخرات الصومال المستحقة للصندوق. ومن جانبه، يجب أن يظل الصندوق وفيا لمهمته الأساسية وأن يعمل بشكل وثيق مع الجهات الفاعلة الأخرى في هذا المسعى. وأشار إلى أن السويد تثني على الصومال التقدم الكبير الذي أحرزه فيما يتعلق بعملية مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وقال إنها تتطلع إلى تقديم المزيد من المساهمات، بجانب الصندوق وشركاء آخرين، إلى ما يعد مشروعا جديدا مهما في الصومال.

70- وقال **مندوب من بلجيكا** إن بلده كان سعيدا بالمشاركة في تسوية متأخرات الصومال حتى يتسنى للصومال الآن الاستفادة من برامج الصندوق المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ لصالح صغار المنتجين. ودعما لعمل الصندوق لصالح هؤلاء المنتجين في البلدان الهشة، كانت أولويات بلجيكا هي إنشاء نظم غذائية مستدامة وإعادة الأوضاع إلى طبيعتها في هذه البلدان. واستلزم تحقيق الأمن الغذائي على المدى الطويل التحول في النظم نحو خصائص مستدامة وقادرة على الصمود تنتج أغذية عالية الجودة وشاملة للجميع من حيث الدخل. كما ينبغي اعتماد نهج زراعي إيكولوجي لجعل المنتجين أقل عرضة لتغير المناخ وتقليل الأثر على الزراعة.

71- وأولت بلجيكا، في أنشطتها التعاونية، اهتماما خاصا لجانب حيوي من عمل الصندوق، وهو استهداف أضعف الفئات، مع التركيز بشكل خاص على صغار المنتجين والنساء والشباب. وخصص جزء كبير من المساعدة الدولية البلجيكية لأكثر البلدان هشاشة. وينبغي أن يوجه الصندوق 100 في المائة من بعض الأموال إلى البلدان المنخفضة الدخل والهشة.

72- وأقرت **المنسقة** أيضا بالدور الذي تقوم به إيطاليا في دعم تسوية متأخرات الصومال المستحقة للصندوق، ودعت إلى جولة من التصفيق للدول الأربع الأعضاء في الصندوق التي اجتمعت لدعم دولة عضو أخرى وقت الحاجة.

73- **وأقيمت جولة من التصفيق تقديرا للدول الأعضاء الأربع المعنية.**

74- وأعرب **فخامة الرئيس حسن شيخ محمد** (رئيس الصومال) من جديد عن امتنانه للتضامن الذي أُظهر تجاه بلده، وقال إنه يتطلع إلى زيادة العمل مع الصندوق. وعلى الرغم من أنه رأى في كل تحد فرصة، فإنه كان يعلم أيضا أن الصومال لا يمكنه مواجهة تحدياته بمفرده. وكان دعم الصندوق والدول الأعضاء فيه حيويا لاختصار الطريق أمام الصومال.

75- **تولى السيد Roos (فرنسا) رئاسة الجلسة.**

تقرير عن التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق (البند 5 من جدول الأعمال) (GC 46/L.3)

76- وجه **رئيس المجلس** الانتباه إلى التقرير عن حالة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، على النحو الوارد في الوثيقة GC 46/L.3، الذي يوفر معلومات عن وضع موارد الصندوق حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2022.

77- وقالت **السيدة Katherine MEIGHAN** (نائبة الرئيس المساعدة والمستشارة العامة؛ نائبة الرئيس المساعدة بالإنابة لدائرة العمليات المالية، الصندوق)، في معرض تقديم التقرير، إن التعهدات بلغت 1.28 مليار دولار أمريكي حتى 6 فبراير/شباط 2023، بعد تعهد جديد من البرتغال، بوثائق مساهمة أو مدفوعات مباشرة مستلمة تبلغ 3 ملايين دولار أمريكي، ومدفوعات إجمالية قدرها 566 مليون دولار أمريكي بعد مدفوعات أخرى من بنن وكندا وغيانا والهند والمكسيك والبرتغال.

78- ودعا **رئيس المجلس** البلدان التي لم تودع وثائق مساهمتها حتى الآن على أن تودعها في أقرب وقت ممكن لضمان استمرار عمل الصندوق المهم.

79- وقال **مندوب من الاتحاد الروسي** إن إزالة البنوك الروسية من نظام رسائل SWIFT كجزء من العقوبات غير القانونية ضد بلده يمنع تحويل الأموال إلى الصندوق. وبناء على ذلك، يسعى الاتحاد الروسي - وهو بلد من بلدان القائمة ألف ومساهم طويل الأجل في الصندوق - إلى أشكال بديلة للتحويل تمكنه من الوفاء بالتزاماته تجاه الصندوق.

80- وقال **مندوب من فرنسا** إنه على الرغم من التقدم الجدير بالثناء الذي أُحرز في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، فإن وثائق المساهمات المودعة لم تبلغ إلا 84 في المائة والمدفوعات 42 في المائة، مقارنة بنسبتي 92 في المائة و47 في المائة، على التوالي، لمدة ثلاث سنوات في التجديد الحادي عشر للموارد في وقت هيئة المشاورات الأولى الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. ويجب رصد الانخفاض في معدلات إيداع وثائق المساهمة والمدفوعات عن كثب. وعلاوة على ذلك، يجب على الدول الأعضاء أن تفي بتعهداتها من أجل ضمان السلامة المالية للصندوق وقدرته على تنفيذ الدورة القادمة للأنشطة المقررة.

81- أعربت **السيدة MEIGHAN** (نائبة الرئيس المساعدة والمستشارة العامة؛ ونائبة الرئيس المساعدة بالإنابة لدائرة العمليات المالية، الصندوق) عن تقديرها للدول الأعضاء لدعمها القوي وتشجيعها للدول الأخرى على إيداع وثائق مساهمتها دون تأخير، وقالت إنه يمكن صرف الأموال الناتجة بسرعة أكبر للبلدان الأكثر احتياجا.

82- **أحاط مجلس المحافظين علما بالتقرير.**

القوائم المالية الموحدة للصندوق لعام 2021 (البند 7 من جدول الأعمال) (GC 46/L.5 وGC 46/INF.3)

83- قال **رئيس المجلس** إن المجلس التنفيذي استعرض، في دورته الخامسة والثلاثين بعد المائة، القوائم المالية المراجعة للصندوق للسنة المالية 2021 وتقرير مراجع الحسابات الخارجي عنها، على النحو الوارد في الوثيقة GC 46/L.5، وأوصى بعرضها على مجلس المحافظين للموافقة عليها. كما جرى نشر أبرز الجوانب المالية لعام 2022 الواردة في الوثيقة GC 46/INF.3 للعلم.

84- وقالت **السيدة MEIGHAN** (نائبة الرئيس المساعدة والمستشارة العامة؛ نائبة الرئيس المساعدة بالإنابة لدائرة العمليات المالية، الصندوق)، في معرض تقديمها لهذا البند، إن رأي مراجعي الحسابات الخارجيين للصندوق يفيد بأن القوائم المالية الموحدة للصندوق حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2021، بصيغتها الملحقة بالوثيقة GC 46/L.5، تعرض بشكل عادل، من جميع النواحي الجوهرية، الوضع المالي للصندوق وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي. كما أصدر مراجعو الحسابات الخارجيون شهادة مستقلة بشأن تأكيد الإدارة أن الصندوق يحتفظ بضوابط داخلية فعالة على الإبلاغ المالي، مما يدل على التزام الصندوق باتباع أفضل الممارسات المالية الدولية. واستعرضت لجنة مراجعة الحسابات القوائم المالية الموحدة في اجتماعها الرابع والستين بعد المائة وأقرها بعد ذلك المجلس التنفيذي في دورته الخامسة والثلاثين بعد المائة.

85- وأثنت **مندوبة من أنغولا** على إدارة الصندوق لقيادتها وشكرت الصندوق على دعمه لصغار الصيادين والمزارعين في أنغولا، وقالت إن الحكومة تتطلع إلى إنشاء آليات دينامية ومشروعات مستدامة في أنغولا وإلى تحسين التنسيق مع البرنامج الوطني للبلد. وبالنظر إلى أهمية الزراعة الصغيرة في أنغولا، فإن افتتاح الصندوق لمكتبه الإقليمي في شرق وجنوب أفريقيا كان موضع تقدير عميق وسيؤدي إلى تحسين تنسيق المشروعات مع الصندوق. كما أن الدعم الذي يقدمه الصندوق سيعزز الزراعة والنمو في أنغولا، ويساعد في القضاء على الجوع والفقر، ويجمع الصندوق والوكالات الدولية الأخرى معا لدفع عجلة التغيير، وليس لأنغولا فحسب، بل لأفريقيا بأكملها.

86- **ووافق مجلس المحافظين على القوائم المالية التي تبين الوضع المالي للصندوق بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2021 ونتائج عملياته للسنة المنتهية في هذا التاريخ، كما هي واردة في الذيول من ألف إلى ميم في الوثيقة GC 46/L.5؛ وتقرير المراجع الخارجي عنها؛ وشهادته بشأن فعالية الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي.**

استعراض الممارسة المتبعة للعملية المؤدية إلى انتخاب رئيس الصندوق (البند 9 من جدول الأعمال) (GC 46/L.7)

87- أشار **رئيس المجلس** إلى أنه عقب الدورة الاستثنائية الأولى لمجلس المحافظين التي عقدت في تموز/يوليو 2022 لتعيين الرئيس السابع للصندوق، طلب الصندوق تعقيبات من مكتب مجلس المحافظين، والقائمين بالعد وممثلي الدول الأعضاء فيما يتعلق بالتعديلات المحتملة التي تهدف إلى زيادة تعزيز عملية التعيين ودعم استمرارية الأعمال في الصندوق في المستقبل. وقد أعدت الأمانة الوثيقة GC 46/L.7 بشأن هذا الموضوع بالتشاور مع أعضاء المكتب، الذين ينبغي الإشادة بهم لتوجيههم ودعمهم طوال عمليتي التعيين والاستعراض.

88- وأوصى المجلس التنفيذي، في دورته السابعة والثلاثين بعد المائة وعقب استعراضه للوثيقة GC 46/L.7 ومشروع القرار الوارد فيها، مجلس المحافظين بأن يطلب من مكتب مجلس المحافظين، بمساعدة أمانة الصندوق حسب الاقتضاء، استعراض الممارسة الحالية المتبعة للعملية المؤدية إلى تعيين رئيس الصندوق وتقديم توصيات بشأنها لزيادة تعزيز العملية المذكورة، مع الالتزام بأفضل الممارسات وضمان شفافية العملية ونزاهتها.

89- وقال **مندوب من فرنسا** إن الاستعراض الدوري الذي يجريه الصندوق لطرائق انتخاب الرئيس يمثل ممارسة سليمة في الأساس جعلت ممارسات الصندوق متوائمة مع أفضل الممارسات في المؤسسات المالية الدولية

الأخرى ووكالات الأمم المتحدة. وكان من دواعي سرور فرنسا، بصفتها عضوا في المكتب، أن تشارك في الاستعراض.

90- **واعتمد مجلس المحافظين القرار 228/د-46 بشأن استعراض الممارسة المتبعة للعملية المؤدية إلى تعيين رئيس الصندوق**

جلسة تفاعلية 1 - قيادة الشعوب الأصلية في مجال العمل المناخي: رؤية شاملة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية

91- قدم **رئيس المجلس** منسقة الجلسة التفاعلية، الدكتورة Sherilee Harper، الأستاذة المساعدة في كلية الصحة العامة، جامعة ألبرتا، كندا، ومؤلفة رئيسية لتقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيُّر المناخ. وشارك في المناقشة:

- السيدة Dayana Paola Urzola Domicó، عضوة تمثل الشباب في اللجنة التوجيهية لمنتدى الشعوب الأصلية وعضوة التجمع العالمي لشباب الشعوب الأصلية، جمهورية كولومبيا
- السيد Devasish Roy، رئيس دائرة شاكما وعضو سابق في مجلس مرفق مساعدة الشعوب الأصلية، جمهورية بنغلاديش الشعبية
- السيدة Myrna Cunningham، رئيسة اللجنة التوجيهية لمنتدى الشعوب الأصلية، جمهورية نيكاراغوا
- السيدة Antonella Cordone، كبيرة الإخصائيين التقنيين، التغذية والإدماج الاجتماعي، الصندوق

92- ويمكن مشاهدة المناقشة على هذا الرابط.

93- **وتولت سعادة السيدة Haifa Aissami Madah (جمهورية فنزويلا البوليفارية) رئاسة الجلسة.**

94- وشكر **رئيس المجلس** المشاركين في الجلسة التفاعلية على مناقشتهم الدينامية والثرية بشأن السياسات.

ورفع الاجتماع في الساعة 1.25 بعد الظهر.

(2) المحضر الموجز للاجتماع الثاني المنعقد يوم الثلاثاء، 14 فبراير/شباط 2023، الساعة 3.00 بعد الظهر

رئيس الجلسة: معالي السيد Alex Alonso Contreras Miranda (بيرو)

جدول المحتويات

	الفقرات
الجلسة التفاعلية 2 - تمويل القطاع الخاص لمساعدة صغار المنتجين على التكيف مع آثار تغير المناخ: هل يمكن تحقيقه؟	97-96
إطلاق التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق	136-98
حوار رفيع المستوى مع المحافظين	188-137
موجز تجميعي لمداولات منتدى الشعوب الأصلية	190-189

95- **دُعي الاجتماع إلى الانعقاد في الساعة 3.00 بعد الظهر.**

الجلسة التفاعلية 2 - تمويل القطاع الخاص لمساعدة صغار المنتجين على التكيف مع آثار تغير المناخ: هل يمكن تحقيقه؟

96- قدمت السيدة **Jyotsna PURI** (نائبة الرئيس المساعدة، دائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة في الصندوق) بصفتها منسقة الجلسة التفاعلية، المشاركين:

- السيد Pasi Hellman، وكيل وزارة الدولة لسياسة التنمية، وزارة الخارجية في جمهورية فنلندا، ومحافظ فنلندا لدى الصندوق
- السيد Erik Naivasha، المدير المساعد لبنك Energy, Environment & Climate Change, Equity Bank، جمهورية كينيا
- السيدة Adaeze Usoh، رئيسة قسم التمويل المؤسسي، مؤسسة Babban Gona، جمهورية نيجيريا الاتحادية
- السيدة Tamisha Lee، رئيسة منظمة Jamaica Network of Rural Women Producers، جامايكا

97- ويمكن مشاهدة المناقشة من خلال هذا الرابط.

إطلاق التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق

98- قالت **السيدة Satu SANTALA** (نائبة الرئيس المساعدة، دائرة العلاقات الخارجية والحوكمة في الصندوق)، في معرض تقديمها لحدث إطلاق التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، إنها مسرورة للغاية بأن ترحب، بصفتها منسقة الحدث، بالسيد Jochen Flasbarth، وزير الدولة في الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية في جمهورية ألمانيا الاتحادية، وهي بلد يضطلع بدور أساسي في النهوض بالتنمية الريفية والأمن الغذائي من خلال مبادرات مثل التحالف العالمي للأمن الغذائي وكذلك من خلال مساهماته القوية في الصندوق.

99- وألقى **المنسق**، قبل حدث الإطلاق، ببيان بصفته الوطنية وأشار إلى أن الأمن الغذائي جزء أساسي من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وقال إن أكثر من 800 مليون شخص يواجهون الجوع، وهو ما يشكل انتهاكا خطيرا لأبسط حقوق الإنسان. وقد أدت جائحة كوفيد-19 والحرب الروسية ضد أوكرانيا إلى زيادة عرقلة التقدم المتعثر أصلا نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما هدف التنمية المستدامة 1 (القضاء على الفقر) وهدف التنمية المستدامة 2 (القضاء التام على الجوع). ومن الأهمية بمكان تعزيز قدرات الإنتاج الغذائي المحلي من أجل كسر الحلقة السلبية الناتجة عن الاعتماد على المعونة الإنسانية وإنهاء المستويات العالية غير المستدامة للاعتماد على واردات الأغذية في بعض البلدان.

100- وأشار إلى أن الصندوق أظهر على نحو واف درايته وكفاءته في دعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والنظم الزراعية الوطنية. ومن خلال التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، يجب أن تقدم الدول الأعضاء تمويلا كافيا لتمكين الصندوق من مواصلة عمله وربطه بالإجراءات الرامية إلى تعزيز القدرة الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة على التكيف مع آثار تغير المناخ وقدرتهم على الصمود في وجه آثاره. وتُعتبر المرأة ركنا أساسيا في مثل هذه المساعي بقدر ما يؤدي تعزيز قدراتها في سلسلة الإمداد إلى تعزيز قدرة النظم الغذائية والزراعية على الصمود. وينبغي أن تعبئ جميع الدول الأعضاء التمويل الكافي لتجديد الموارد.

101- وانتقل إلى حدث إطلاق التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، فدعا السيدة Federica Diamanti، مديرة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في وزارة الاقتصاد والمالية في الجمهورية الإيطالية إلى إلقاء بيان افتتاحي نيابة عن السيد Giancarlo Giorgetti، وزير الاقتصاد والمالية في الجمهورية الإيطالية.

102- وتحدثت **السيدة DIAMANTI** (مديرة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في وزارة الاقتصاد والمالية في الجمهورية الإيطالية)، نيابة عن السيد Giancarlo Giorgetti، وزير الاقتصاد والمالية في الجمهورية الإيطالية، وقالت إن تغير المناخ والأزمات الأخيرة الأخرى أدت إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي وارتفاع شديد في أسعار الغذاء والطاقة، مما خلق بيئة اقتصاد كلي غير مواتية ومديونية أكبر. وللوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها أن تضطلع، من خلال رسالتها وخبرتها، بدور بارز في تسريع العمل بشأن انعدام الأمن الغذائي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

103- وباعتبار الصندوق المؤسسة المالية الدولية الوحيدة المكرسة بالكامل لأصحاب الحيازات الصغيرة والمجتمعات المحلية الريفية، فإن له مهمة فريدة. والتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق سيمكنه من صقل استراتيجيته لتحويل النظم الغذائية المحلية وتعزيز شمولها وإنتاجيتها وقدرتها على الصمود واستدامتها. ويجب أن يستفيد الصندوق من مزاياه النسبية عن طريق إيلاء اهتمام أكبر للبُعد المحلي للنظم الغذائية وسلاسل الإمداد؛ ومواصلة دعم الوصول إلى أكثر السكان عزلة في مجال الإنتاج الزراعي؛ وتوطيد التقدم وتعزيز القدرة المؤسسية والاستدامة والكفاءة؛ والحفاظ على استدامته المالية وتصنيفه؛ وزيادة تعبئة التمويل المناخي وتعزيز فعاليته. ومن الضروري أيضا معالجة الأسباب الجذرية للهشاشة وزيادة التركيز على تعزيز بناء القدرات المؤسسية الوطنية والأداء. وإذا أُديرت عملية اللامركزية الجارية في الصندوق إدارة جيدة، فإنها يمكن أن تكون أساسية في تصميم وتنفيذ مشروعات تزداد فعالية باطراد.

104- وعلى الرغم من أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص ليست جديدة بالنسبة للصندوق، شكّل التمويل المباشر من القطاع الخاص تحديا مختلفا يمكن أن يؤدي إلى استهلاك رأس المال ذي الصلة مع ما يترتب على ذلك من مفاضلات. ويجب أن تقترن أي خطوة في هذا الاتجاه بمبادئ توجيهية قوية بشأن اختيار الاستثمارات وبنموذج شامل للمخاطر. ومن المهم أيضا بناء الشراكات وتعبئة التمويل المشترك. وفي هذا الصدد، كانت الاتفاقية الإطارية للتمويل المشترك التي أبرمها مؤخرا الصندوق مع مصرف Cassa Depositi e Prestiti مؤشرا على الدور المحتمل للمصارف الإنمائية العامة. ويجب أن تعمل الجهات المانحة معا لنجاح التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق من أجل التغلب على التحدي العالمي الرئيسي المتمثل في القضاء على الفقر والجوع في الريف.

105- وشكر **المنسق** إيطاليا على رسالتها القوية بصفتها البلد المضيف للصندوق وإحدى الجهات المانحة المهمة له، ودعا رئيس الصندوق إلى أخذ الكلمة.

106- وأكد **السيد ألفرو لاريو** (رئيس الصندوق) على رسالة الصندوق العالية الجودة والفريدة التي تحركها مهمته وأوضح أن العمل مع أفقر المجتمعات المحلية وأكثرها جوعا وتهميشا في البيئات الهشة أصبح أكثر تكلفة وخطورة. وشدد رئيس الصندوق على أن الصندوق مستعد دائما للذهاب إلى أبعد من ذلك، على الرغم من التحديات العديدة المرتبطة بالفجوات في البنية التحتية أو الحوكمة أو عدم وجود شركاء لتقاسم التكاليف.

107- وقد حقق نهج الصندوق للتنمية الذي يتمحور حول الإنسان نتائج حتى في السياقات الهشة والنائية والهامشية. وقام الصندوق، من خلال المشروعات التي يدعمها، بما يلي: أقام روابط بين صغار المزارعين وموردیهم وعملائهم؛ ودعم توافر التمويل المخصص لمواجهة آثار تغير المناخ ودعم البنية التحتية التي لا تتأثر بتغير المناخ؛ وأدمج مجموعة من النُهج العالية والمنخفضة التكنولوجيا لتمكين المجتمعات المحلية الريفية الفقيرة من مواصلة اتباع أفضل الممارسات حتى بعد انتهاء المشروعات.

108- وأوضح أن الصندوق يقوم حاليا بحماية 1.7 مليون هكتار من الأراضي بممارسات قادرة على الصمود في وجه تغير المناخ. وفي بلدان منطقة الساحل المعرضة للجفاف، أمضى الصندوق أكثر من عقدين في العمل مع المزارعين لتحسين الأساليب التقليدية لتجميع المياه، والحد من تآكل التربة، وإدارة موارد المياه الجوفية الثمينة. وفي بوركينا فاسو والنيجر، أُعيد تأهيل الأراضي الجافة والمتدهورة؛ وتنويع المحاصيل؛ وزيادة الغلات. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع مداخيل المزارعين، وأصبح هناك ما يكفي من العلف المحلي المتاح للثروة الحيوانية.

109- وتكلفة إنشاء نظم غذائية قادرة على الصمود في وجه تغير المناخ تساوي نحو 1.3 تريليون دولار أمريكي سنويا، ويحقق كل دولار يُستثمر في التنمية الزراعية عائدا يصل إلى عشرة أضعافه. ولذلك، لم يكن منطقيا أن يحصل المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة، بين عامَي 2017 و2018، على 1.7 في المائة فقط من التمويل المناخي العالمي. وما كان الصندوق ليحقق، بدون استمرار دعم الجهات المانحة له، مثل هذا التقدم لصالح السكان الريفيين. ولذلك، من الضروري أن تزيد الجهات المانحة مساهماتها وشراكاتها في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق من أجل تحقيق أثر أكثر اخضرارا وإعادة العالم إلى المسار الصحيح نحو القضاء على الفقر والجوع وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

110- وقدّم **المنسق** السيدة Yeisully Tapias، وهي من مؤسسي جمعية كولومبية لرواد الأعمال الشباب فازت بالعديد من الجوائز تقديرا لعملها مع الشباب الريفيين في كولومبيا.

111- وقالت **السيدة TAPIAS** (رابطة Asociación de Jóvenes Emprendedores، جمهورية كولومبيا) إن بعض الشباب الكولومبيين الذين غادروا المناطق الريفية في البلد بأعداد كبيرة هربا من العنف والفقر وانخفاض مستوى الآفاق وقلة فرص الحصول على الأراضي يعودون الآن للبحث عن فرص في الأنشطة الزراعية، بما في ذلك الزراعة والإنتاج والتسويق، ويجب دعمهم لبناء معرفتهم وتحديد تلك الفرص. وفي التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، من المتوخى مشاركة الشباب الريفيين بنشاط في القطاع الزراعي كعنصر حاسم في النمو الاقتصادي الريفي الدينامي والمستدام. ولذلك، يجب تعزيز قدرات الشباب الريفيين في ظل بيئة ريفية جديدة بحلول مبتكرة.

112- وأشارت إلى أن الصندوق حليف مهم للشباب الريفيين لأنه يساعد على تعزيز الحوار بينهم وبين حكوماتهم ويعزز دورهم كعوامل للتغيير. ولتحقيق أثر حقيقي، يجب تمكين الشباب الريفيين للتأثير على صنع القرار والمشاركة بنشاط فيه ووضع المشروعات وتنفيذها لضمان التمويل المستهدف للصندوق ومشروعات محددة السياق للشباب الذين يعيشون في المناطق الهشة. ولذلك، من المهم توحيد استثمارات الصندوق وتوسيع نطاقها لتوفير الموارد المالية والتقنية اللازمة لتعزيز إشراك الشباب بشكل منهجي ومتسق في صنع القرار والحوار السياسي، وليس مجرد الاعتماد على العمل التطوعي.

113- وفي هذا الصدد، فإن إنشاء تحالف الشباب الريفيين على مستوى القاعدة الأهلية الكولومبية في الفترة الأخيرة من خلال مشروع تجريبي للصندوق بشأن ربط صوت الشباب بالعمل كان موضع تقدير كبير. وأظهرت المشاركة المباشرة للتحالف في تصميم مشروع يشارك فيه الصندوق ووزارة الزراعة والتنمية الريفية الكولومبية جدوى هذا النهج كنموذج للبلدان الأخرى.

114- وأخيرا، من الضروري بالإضافة إلى ذلك تسخير المهارات والخبرات التي يتعين على الجامعات والمنظمات العامة والخاصة والمزارعين والشعوب الأصلية تقديمها من أجل دفع عجلة التنمية الريفية وإيجاد الفرص، وعدم ترك أحد يتخلف عن الركب.

115- وشكر **المنسق** السيدة Tapias على كلمتها الملهمة وأكد على أهمية تمكين الشباب لتحويل سبل عيشهم، وقال إنه من المتوقع أن يوفر مؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية ومؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة المقرر عقدهما في وقت لاحق في عام 2023 الزخم المطلوب بشدة لإعادة العالم إلى المسار الصحيح

لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ودعا المشاركين لمشاهدة رسالة بالفيديو من السيدة Amina J. Mohammed، نائبة الأمين العام للأمم المتحدة.

116- وقالت **السيدة Amina J. Mohammed** (نائبة الأمين العام للأمم المتحدة)، في رسالة بالفيديو مسجلة مسبقا، إن تغير المناخ والتعافي غير المتكافئ من جائحة كوفيد-19 أعاقا قدرة العالم على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتتحمل المجتمعات المحلية الريفية العبء الثقيل المتمثل في انعدام الأمن الغذائي الآخذ في الازدياد والفقر المدقع. ويمكن للمجتمع الدولي، بل ويجب عليه، أن يفعل المزيد. وقد دعا مؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية لعام 2021 إلى تحويل النظم الغذائية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وساهمت مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب ومجموعة الاستجابة للأزمات العالمية في تخفيف آثار الحرب في أوكرانيا على أسعار الغذاء. ونظرا لأن الأمن الغذائي أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإنه من الضروري جذب الاستثمار، وتوسيع نطاق البنية التحتية الاجتماعية والإنتاجية، واستحداث فرص العمل، وتطوير الزراعة الخضراء القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ، ودعم تعليم الأطفال، وتحويل النظم الغذائية من خلال النظم المائية القادرة على الصمود، والأساليب الزراعية المستدامة والتكيف مع آثار تغير المناخ.

117- وفي هذا الصدد، فإن مشروعات وبرامج الصندوق المخصصة لصغار المزارعين، ورائدات الأعمال الريفيات، ومجتمعات الشعوب الأصلية، والمبدعين الشباب في أفقر المجتمعات المحلية الريفية تكتسي أهمية بالغة. ولأكثر من 40 عاما، حقق الصندوق نتائج لتحسين دخل السكان الريفيين، وتعزيز قدرتهم على الصمود، وإعادة الأمل إلى المجتمعات المحلية. ومع اجتماع "لحظة تقييم النظم الغذائية للأمم المتحدة" ومؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة المقرر عقدهما في عام 2023، يجب مضاعفة الجهود المبذولة لعدم ترك أحد يتخلف عن الركب من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويظل الصندوق جزءا من الحل لتسريع العمل وتعزيز التقدم.

118- ودعا **المنسق** ثلاثة متحدثين لتبادل وجهات نظرهم وآرائهم الوطنية، بما في ذلك فيما يتعلق بالمساعي الدولية وهم: معالي السيدة خديجة محمد المخزومي، وزيرة البيئة وتغير المناخ في جمهورية الصومال الاتحادية؛ ومعالي السيدة Jeanine M. Cooper، وزيرة الزراعة في جمهورية ليبريا؛ ومعالي السيد Phouthanouphet Saysombath، نائب وزير المالية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

119- وقالت معالي **السيدة خديجة محمد المخزومي** (وزيرة البيئة وتغير المناخ في جمهورية الصومال الاتحادية) إن الصدمات المناخية وانعدام الأمن هما العاملان المحركان الأساسيان لانعدام الأمن الغذائي والفقر والهشاشة الاجتماعية والمؤسسية في بلدها. ومن أجل دعم المؤسسات والبرامج الحكومية وغير الحكومية التي تشارك في مهمة الصندوق، يجب على الصندوق أن يتخذ نهجا استراتيجيا محدد السياق فيما يتعلق بالهشاشة والقدرة على الصمود وبناء الدولة. وإلى جانب الشركاء الدوليين، ينبغي أن يعمل الصندوق مع الحكومة الصومالية على تخطيط استجابات للهشاشة وصياغة برامج مناسبة للقدرة على الصمود والتنمية، بما في ذلك للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها. ويُعتبر التنسيق بين الصندوق والحكومة ومنظمات المزارعين المحلية والدولية السبيل الوحيد لمعالجة الهشاشة بشكل فعال.

120- وأخيرا، ونظرا للفشل المتكرر لتدخلات الهشاشة أو عدم فعاليتها لأنها غير مصممة بما يناسب الوضع في الصومال، فإن من الضروري أن يعمل على المستوى المحلي. ولن تكون الاستجابات الخاصة بالسياق ممكنة إلا إذا كان للصندوق وكلاء محليون على أرض الواقع لضمان الإدماج الاجتماعي الكامل للمجتمعات المحلية المستهدفة وبالتالي تعزيز النجاح.

121- ونقلت **معالي السيدة Jeanine COOPER** (وزيرة الزراعة في جمهورية ليبريا) التزام حكومتها القوي بالنظم الغذائية والسيادة الغذائية، فقالت إن بلدها يواجه تحديات على الرغم من المزايا التي تعود على الإنتاج

من التوسع الحضري السريع للسكان وارتفاع نسبة الشباب بينهم. وعلى الرغم من أن 40 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لليبريا مستمد من الزراعة، تعتمد مع ذلك على واردات الأغذية، حتى بالنسبة للمحاصيل الأساسية، وتتألف صادراتها الزراعية بالكامل تقريبا من السلع الأساسية. وعلاوة على ذلك، لا تزال المرأة محرومة على الرغم من تعزيز إدماجها في عمليات التخطيط كونها تمثل عوامل محركة رئيسية للإنتاج الزراعي. ويعمل الصندوق مع حكومتها لمعالجة هذه التحديات.

122- وتدعم المشروعات التي يمولها الصندوق في خمس مناطق تدخل رئيسية المزارعين الليبريين أصحاب الحيازات الصغيرة ومجتمعاتهم المحلية الريفية. وقد أدت إعادة تأهيل مزارع الكاكاو، والتدريب الزراعي، والمدخلات العالية الجودة، بما في ذلك بذور الكاكاو المعتمدة، إلى تمكين المزارعين من إنتاج كاكاو عالي الجودة والحصول على أسعار أعلى في الأسواق المتميزة. واعتبارا من عام 2024، ستزود حديقة البذور الوطنية التي يمولها الصندوق المزارعين ببذور عالية الجودة معتمدة ومنتجة محليا. وبالإضافة إلى ذلك، قام الصندوق بإصلاح أكثر من 120 كيلومترا من الطرق الفرعية في واحدة من أكثر المقاطعات اكتظاظا بالسكان في البلد، مما قلص أوقات السفر وتكاليف النقل بنسبة 75 في المائة.

123- ومن شأن اتفاقية البلد المضيف المبرمة بين حكومتها والصندوق في عام 2022 أن تعزز مشاركة ليبريا في برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن تسريع التقدم نحو التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية، والذي سيجري من خلاله إنشاء أول مراكز امتياز للمرأة في مجال الزراعة. ولا بد من الاستثمار في الأساليب الذكية، وجذب مشاركة القطاع الخاص وتعزيز الروابط مع الأسواق والروابط التجارية من أجل تحويل حياة المزارعين بطريقة هادفة وتحقيق هدف القضاء التام على الجوع بحلول عام 2030.

124- وقال **معالي السيد Phouthanouphet SAYSOMBATH** (نائب وزير المالية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) إن أكثر من 70 في المائة من السكان في بلده يعتمدون بشكل أساسي على زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة. وقد أنشأت حكومته برنامجا شاملا للإصلاح الزراعي لعام 2030، يشمل أربعة برامج رئيسية تتعلق بالأمن الغذائي والتغذية، وإنتاج السلع الزراعية، والإدارة المستدامة للغابات، والتنمية الريفية والتخفيف من حدة الفقر. ويتمثل الهدف من ذلك في تحقيق الأمن الغذائي بحلول عام 2030، وزيادة الإنتاج الزراعي، وتنمية زراعة نظيفة وآمنة ومستدامة باستخدام تقنيات صناعية حديثة، وبالتالي دعم التنمية الريفية والبنية التحتية الاقتصادية الوطنية.

125- وعلاوة على ذلك، في أعقاب مؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية لعام 2021 والحوارات المرتبطة به، عملت حكومته مع الشركاء الإنمائيين على تحويل النظام الغذائي الوطني من خلال ضمان الغذاء الآمن والمغذي للجميع، وتعزيز الإنتاج الغذائي المراعي للطبيعة، والنهوض بسبل العيش المنصفة وتوزيع القيمة، وبناء القدرة على الصمود في وجه الضعف والصدمات.

126- وتتمثل الأولوية الرئيسية في عام 2023 في تحديث قطاعَي الزراعة والحراجة في البلد لتحقيق الاستدامة والأمن الغذائي والتغذوي وتحسين سبل العيش للجميع. ويجب أن يراعي تحديث الزراعة أساليب الحياة التقليدية، ويحافظ على التنوع الغني للمجموعات الإثنية، ويتصدى لآثار تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث. ومن المهم أيضا مواصلة تعزيز إنتاجية صغار المزارعين وسبل عيشهم وقدرتهم على الصمود، وضمان إدماج وتمكين المرأة والشباب والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة والمجموعات الضعيفة الأخرى. وأخيرا، فإن تحسين البنية التحتية والتنمية الريفية سيمكنان حكومته من تعزيز وحماية الموارد الوطنية وخدمات النظام الإيكولوجي.

127- وطلب **المنسق** من المتحدثين الثلاثة تحديد تطلعاتهم الرئيسية للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.

128- فقال **معالي السيد Phouthanouphet SAYSOMBATH** (نائب وزير المالية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) إن الأولوية الأولى في إطار سياسة التنمية الوطنية لبلده هي تشجيع مشاركة القطاع

الخاص وجذب التمويل المشترك الخاص لإقامة شراكات مشتركة من أجل المشروعات الاستثمارية. وتُعتبر زيادة تعبئة الموارد وتبادل التكنولوجيا والمعرفة وأفضل الممارسات لدعم التحديث الزراعي مسائل بالغة الأهمية. ومن المهم بالمثل تيسير وصول المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة إلى التمويل ودعم النمو الأخضر.

129- وقالت **معالي السيدة Jeanine COOPER** (وزيرة الزراعة في جمهورية ليبريا) إن الدول الأعضاء كانت لديها آمال كبيرة في عام 2015 لجذب القطاع الخاص من أجل تولي قيادة التنمية من القطاع العام. ومع ذلك، ونظرا لاختلاف التوجهات والأولويات الاجتماعية والاقتصادية والتسويقية للقطاعين، ثبت أن ترجمة هذه التطلعات إلى ممارسة هي عملية معقدة بالنسبة لبلدها.

130- ولمعالجة هذه المشكلة، أُنشئ صندوق التسويق الزراعي في ليبريا بتمويل من البنك الدولي ومساهمات من الصندوق. وكان الهدف من هذا الصندوق الرائد تحسين حصول المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل، ولكن كان التقدم بطيئا، ومحبطا في بعض الأحيان بسبب التحديات الكامنة في استخدام تمويل المشروعات الإنمائية لأغراض التسويق. ومع ذلك، فقد تضاعف عدد مشغلي المزارع الآلية تقريبا، بينما زاد عدد الأغذية والسلع الاستهلاكية المعبأة من المنتجات الزراعية في ليبريا بعشرة أضعاف، في عام 2022. ويجري استخدام صندوق التسويق الزراعي في ليبريا والآليات المماثلة الأخرى في محاولة لتخفيف المخاطر التي يتعرض لها القطاع الخاص من أجل جذب الكيانات التجارية وزيادة إنتاج الغذاء. وتستعرض حكومتها خيارات تقديم حزم الحوافز إلى المؤسسات التي تركز على عوامل التمكين ذات الأولوية مثل البذور والأعلاف والأسمدة وتطوير الأسمدة العضوية وخدمات ميكنة المزارع وإنتاج الأرز.

131- وقالت **معالي السيدة خديجة محمد المخزومي** (وزيرة البيئة وتغير المناخ في جمهورية الصومال الاتحادية) إن حكومتها سعت إلى إقامة شراكة فعالة مع الصندوق وغيره من الشركاء المحليين والدوليين من أجل تخطيط برامج مستهدفة للتنمية والقدرة على الصمود بشأن تغير المناخ بهدف الحد من انعدام الأمن الغذائي وضعف سبل العيش والهشاشة. ويتطلع الصومال أيضا إلى أن يدعم الصندوق مبادرته الخضراء لزراعة 10 ملايين شجرة.

132- وتمنى المنسق التوفيق للصومال في هذا المسعى، ودعا المشاركين لمشاهدة رسالة بالفيديو من السيدة Sabrina Dhowre Elba، سفيرة الأمم المتحدة للنوايا الحسنة للصندوق، والتي حصلت مؤخرا على جائزة Crystalالتي يمنحها المنتدى الاقتصادي العالمي، والتي نالها أيضا زوجها الممثل السيد Idris Elba، عن أنشطة الدعوة التي يقومان بها بالنيابة عن الصندوق.

133- وقالت **السيدة DHOWRE ELBA** (سفيرة الأمم المتحدة للنوايا الحسنة للصندوق)، في رسالة بالفيديو مسجلة مسبقا، إنها شهدت بنفسها كيف غيّر عمل الصندوق حياة السكان الريفيين إلى الأفضل من خلال دعم رائدات الأعمال، وزيادة دخل المزارعين، وتمكين الأطفال من الذهاب إلى المدرسة. وفي الوقت الحالي، يواجه حوالى 800 مليون شخص – بمن فيهم المزارعون الذين ينتجون غذاء العالم - الجوع في وضع تدهور كثيرا نتيجة جائحة كوفيد-19 والنزاع والتضخم.

134- وفي عام 2021، صُنِّف الصندوق على أنه أكثر المنظمات الإنمائية المتعددة الأطراف فعالية وكفاءة. وكانت نتائجه وأثره كبيرين، وتعني قدرته على توليد التمويل المشترك والشراكات أن كل دولار من المساهمات الأساسية أتاح ست مرات هذا المبلغ للاستثمار في التحويل الريفي. ووُجِّه هذا الاستثمار بالكامل إلى مشروعات لصالح المجتمعات المحلية الأشد فقرا وتهميشا وساهم في القضاء على الفقر، والقضاء التام على الجوع، وتحقيق المساواة بين الجنسين، والعمل اللائق والعمل المناخي. وبالإضافة إلى كون هذه الإنجازات مصدر فخر، فإنها أسباب تدعو الدول الأعضاء إلى تكثيف دعمها من خلال التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.

135- فعند إنشاء الصندوق في عام 1977، قدمت الدول الأعضاء تمويلا يعادل قرابة 5 مليارات دولار أمريكي بالأسعار الحالية. وكان العالم يواجه مرة أخرى أزمات متعددة، وكانت هناك حاجة إلى مزيد من استثمارات الصندوق. ومع بقاء أقل من سبع سنوات للدول الأعضاء للوفاء بالتزامها الرسمي بالقضاء على الفقر المدقع والجوع بحلول عام 2030، يجب عليها إحياء الطموح بتحقيق هذا الهدف، وإظهار التزامها بخطة عام 2030، والمساهمة في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق من أجل بث الأمل في حياة مشرقة جديدة لملايين من الناس.

136- وشكرت **السيدة SANTALA** (نائبة الرئيس المساعدة، دائرة العلاقات الخارجية والحوكمة في الصندوق) المنسق على قيادته والمشاركين على مساهماتهم المحفزة للتفكير في هذا الحدث، وقالت إن التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق يمثل فرصة لإحراز تقدم في مجال الأمن الغذائي والحد من الفقر بعد عقود شهدت نقص الاستثمار في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة. وقالت إنها تتطلع إلى سماع أفكار الدول الأعضاء بشأن دور التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق في تحقيق نظم غذائية محلية مستدامة وشاملة وقادرة على الصمود وتحويل سبل العيش الريفية. وقدّمت رئيس مجلس المحافظين، سعادة السيد Alex Alonso Contreras Miranda، بصفته رئيس الجزء الرفيع المستوى من الحوار مع المحافظين.

حوار رفيع المستوى مع المحافظين

137- **وخلال الحوار الرفيع المستوى، أعرب العديد من المتحدثين عن تعازيهم القلبية لحكومتَي تركيا والجمهورية العربية السورية ولجميع المتضررين من الزلزال الذي وقع مؤخرا في هذين البلدين.**

138- وتولى رئيس مجلس المحافظين، سعادة السيد Alex Alonso Contreras Miranda، دوره كرئيس للجزء الرفيع المستوى من الحوار مع المحافظين.

139- ودعا الرئيس المحافظين لمناقشة الموضوع الرئيسي للدورة، "تسريع العمل لتحقيق الأمن الغذائي"، على أساس سؤالين توجيهيين. ويتعلق السؤال الأول بالأولويات التي سيتناولها التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق من أجل البدء في تسريع التقدم نحو النظم الغذائية المستدامة والشاملة والمحلية وتحويل سبل العيش الريفية. ويتعلق السؤال الثاني بالكيفية التي يمكن بها للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، في سياق الأزمات المتصاعدة المتعددة التي تتطلب زيادة سريعة في تمويل النظم الغذائية المنصفة والمستدامة، أن يحفز التضامن العالمي المتجدد والاستجابة المالية القوية لانعدام الأمن الغذائي الآخذ في الازدياد.

140- وقال **مندوب من الصين** إن بلده يُطعِم 20 في المائة من سكان العالم ولكنه يمتلك أقل من 9 في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة في العالم، مما يقدم مساهمة ضخمة على نحو فعال في تحقيق الأمن الغذائي العالمي، وإن نظامه بشأن الإنتاج الزراعي للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة الذي يولد كميات كبيرة من المنتجات يتماشى مع تركيز الصندوق على تنمية أصحاب الحيازات الصغيرة. ومن أجل تسريع العمل لتحقيق الأمن الغذائي، ينبغي أن تضطلع الأمم المتحدة بدور تنسيقي مركزي وأن تنقل مزاياها النسبية إلى قطاع الأغذية، مع التصدي للمخاطر والتحديات ذات الصلة بطرق تآزرية. وينبغي توسيع القنوات المالية، وتسريع الاقتراض من الأسواق، وتعزيز التعاون مع الوكالات الإنمائية المتعددة الأطراف من أجل تعبئة المزيد من الموارد لإنتاج الأغذية وبناء نظام غذائي عالمي قادر على الصمود ومستدام. وأخيرا، ينبغي مساعدة الدول الأعضاء على الابتكار في النظم الزراعية العاملة التي توفر الخدمات المهنية والاجتماعية للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. وينبغي ربط التعاونيات والمؤسسات بالمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من أجل تحسين ظروف إنتاجهم وقدرتهم على مواجهة المخاطر ومساعدتهم في نفس الوقت على معالجة أزمات الأمن الغذائي.

141- والصين، كونها بلدا ناميا كبيرا ومسؤولا، على استعداد لدعم التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق في حدود قدرتها، وتدعو البلدان المتقدمة إلى زيادة مساهماتها. وهي على استعداد أيضا لتعزيز التعاون مع الصندوق

بهدف تيسير الحد من الفقر والتعاون والأمن الغذائي على المستوى العالمي وتقديم الدعم إلى البلدان النامية الأخرى بقدر ما تستطيع، وبالتالي المساهمة بشكل أكبر في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وبناء مجتمع المستقبل المشترك للبشرية.

142- وقال **مندوب من الجمهورية الدومينيكية**، بعد وصف أهداف مشروع الإدماج الإنتاجي للشباب الريفيين الفقراء وقدرتهم على الصمود الذي يموله الصندوق ويجري تنفيذه حاليا في بلده، فيما يتعلق بمشاركة الصندوق في التنمية الزراعية لأفقر بلدان العالم، إنه ينبغي تصميم تدخلات الصندوق بحيث أن اتخاذ إجراء بشأن أي من الحواجز الخمسة الهائلة التي يواجهها صغار المزارعين في هذه البلدان، وهي الوصول إلى الأسواق والمياه والائتمان والتكنولوجيا والأرض، يمكن أن يؤثر على الإجراءات الأربعة الأخرى. وينبغي أن تستهدف هذه التدخلات أيضا مجموعات مثل النساء والشباب الذين يواجهون أصعب الحواجز. كما ينبغي أن يضمن الصندوق تحويل تدخلاته إلى سياسات أوسع نطاقا وأكثر شمولا وقدرة على الصمود من أجل تحويل ريفي أوسع نطاقا. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يعتمد نهجا متمايزا في التنمية الريفية للدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما في منطقة البحر الكاريبي، التي تُعد للأسف أكثر ضعفا في وجه تغير المناخ. وأخيرا، ينبغي أن ينوّع الصندوق مصادر تمويله.

143- وأشار إلى أن الجمهورية الدومينيكية تعتزم مضاعفة مساهمتها في الصندوق وزيادة مساهمتها في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وأعرب عن أمله في أن يرد الصندوق بالمثل بتركيز اهتمامه على البلد.

144- وقال **مندوب من أيسلندا**، متحدثا أيضا باسم بلدان الشمال الأوروبي، وهي الدانمرك وفنلندا والنرويج والسويد، إن الأزمات العالمية الأخيرة مثل جائحة كوفيد-19 والصدمات المناخية والحرب الروسية ضد أوكرانيا أظهرت مدى هشاشة السلاسل الدولية لإمداد الأغذية. وأبرزت هذه الأزمات أيضا أهمية عمل الصندوق مع المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة الأشد فقرا بهدف تعزيز الأمن الغذائي، ودعم الإنتاج المحلي والحلول القائمة على الطبيعة، وضمان وصول السكان الريفيين إلى الأسواق. ولذلك، تؤيد بلدان الشمال الأوروبي بالكامل الأولوية الشاملة للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، على النحو المفصل في الوثيقة IFAD13/R.6/Rev.1 المعنونة توجهات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، والتي تهدف إلى بناء القدرة على الصمود، وتعبئة التمويل للعمل المناخي والتنوع البيولوجي، وزيادة مشاركة القطاع الخاص في المناطق الريفية. وبالمثل، ودعما للأولوية العالية التي تولى للشؤون الجنسانية والشباب والإدماج الاجتماعي والتغذية، ترى بلدان الشمال الأوروبي أنه ينبغي أن يركز التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق على المزارعين الأشد فقرا وضعفا وأن يعبئ في المقام الأول التمويل الأساسي العام.

145- وقد لفت مؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية لعام 2021 الانتباه العالمي إلى أهمية تحويل النظم الغذائية من أجل تحسين سبل عيش العديد من الفقراء الذين يكسبون عيشهم من الأرض، والحفاظ على البيئة والمناخ، وضمان نظم غذائية كافية وصحية للجميع. وتتطلب مثل هذه التحولات إجراءات ملموسة على المستوى القطري وحلولا مبتكرة تقوم على التبادل الدولي للدراية التي اكتسبتها التحالفات التي تعمل على جملة أمور من بينها الوجبات المدرسية والأغذية المائية الزرقاء والأنماط الغذائية الصحية ومخلفات الأغذية. والتعبئة من أجل التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق تعني أنه يجب على الصندوق أن يضطلع بدور واضح في تحويل النظم الغذائية على المستوى العالمي، مما قد يتطلب بدوره تعاونا بين الوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقرا لها، بروح أمم متحدة واحدة، وبين جميع أصحاب المصلحة المتعددي الأطراف لضمان فعالية النظام. وتلتزم بلدان الشمال الأوروبي بتقديم دعم ثابت لعمل الصندوق في مجالات الأمن الغذائي، والقضاء على الفقر والنظم الغذائية القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ.

146- وقال **مندوب من فرنسا** إن من الضروري، في السياق الحالي الذي تتصدى فيه بلدان عديدة لصدمات متعددة، تعبئة جميع المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية. وعلى الصندوق، بمنظوره الفريد ونهجه الشامل في مواجهة التحديات، أن يضطلع بدور حاسم في هذا الصدد. وينبغي أن يواصل التركيز على أفريقيا، والبلدان

الهشة، وريادة الأعمال في المناطق الريفية، والفقر الريفي والقطاع الخاص. ومن أجل ضمان نجاح التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، ينبغي تعميم الأنشطة المتعلقة بتغير المناخ والتركيز على التكيف مع آثاره، ويجب أن يسعى الصندوق إلى تحقيق أهدافه المتعلقة بالتمويل المناخي.

147- وفي هذا الصدد، وفي حين قد يبدو غلاف مناخي معين جذابا، من المهم للغاية أن يجري تمويل الصندوق بشكل مناسب من حيث الموارد الأساسية حتى يتمكن من العمل ابتداء من إعداد المشروعات وتصميمها وانتهاء باستكمال أنشطة المصارف الإنمائية وقيادتها في مجال التنوع البيولوجي. وبالنظر إلى موقع الصندوق في قلب النظام المتعدد الأطراف الذي يتصدى للتحديات المتعلقة بالأغذية، من المهم أن تكون صورته بارزة وأن تُبذل جهود الضغط بالنيابة عنه.

148- ورحب **مندوب من الكويت** بالموضوع العام للدورة في ضوء انعدام الأمن الغذائي الحاد الذي يواجه الملايين حول العالم، وقال إن السؤال الرئيسي هو كيف يمكن أن يستفيد التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق من التضامن العالمي المتجدد لحشد استجابة مالية عالمية لهذه المشكلة. وفي المنعطف الحرج الحالي، يتيح التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق بالفعل فرصة لتعزيز التقدم نحو تحسين الأمن الغذائي والحد من الفقر بعد عقود من نقص الاستثمار في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة.

149- ولطالما دعت الكويت إلى التخفيف من حدة الفقر في جميع أنحاء العالم، على النحو الذي يتضح من دعمها المستمر للتنمية الاقتصادية والاستجابة لحالات الطوارئ. وقد كانت دائما من مؤيدي المنتديات المتعددة الأطراف للتصدي لتحديات التنمية العالمية، على النحو الذي يتضح من زيادة دعمها بنسبة 100 في المائة لدورة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق الحالية.

150- وأشار إلى أنه ينبغي أن ينصب التركيز في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق على بناء نظم غذائية مستدامة وقادرة على الصمود وشاملة وتركز على التغذية، والتكيف مع آثار تغير المناخ وتعزيز الإنتاج المحلي، ولا سيما في سياقات تشهد تزايد المخاطر والهشاشة. وينبغي أن يعزز الصندوق، من جانبه، شراكاته المحلية والدولية وأن يعبئ موارد التمويل المشترك على المستوى القطري. وعلى وجه التحديد، ينبغي أن يستكشف إمكانية العمل مع مجموعة التنسيق العربية التي أطلقت، استجابة لأزمة الإمدادات الغذائية العالمية، مبادرات سعت إلى تعبئة ما لا يقل عن 10 مليارات دولار أمريكي لجهد ثلاثي المحاور يركز على العمل المتوسط والطويل الأجل لضمان استجابة شاملة والمساعدة في بناء القدرة على الصمود.

151- وقال **مندوب من الكاميرون** إن تزايد الهشاشة والنزاع والكوارث حول العالم لا يزال يقوض الأمن الغذائي، ولا سيما في العالم النامي، وعلى وجه الخصوص في أفريقيا جنوب الصحراء. ويلزم اتخاذ إجراءات لتعزيز هذا الأمن الغذائي وتحقيق الزراعة المستدامة، مما يتطلب الابتكار في مواجهة تغير المناخ والأزمات الحالية. ومن المهم أيضا إنشاء نظم إنتاج تضمن الأمن الغذائي وحماية البيئة وتوليد فرص للنمو الاقتصادي، مع التركيز على الشباب.

152- وأشار إلى أن الكاميرون استفادت من دعم الصندوق للعديد من مشروعاتها لتعبئة مشاركة القطاع الخاص في مجالَي الزراعة وتربية الحيوانات وللحفاظ على قابلية توظيف الشباب والنساء في هذين المجالَين. وكان استهداف الصندوق للسكان الريفيين على وجه التحديد صائبا ومناسبا. ولذلك، يجب توفير التمويل الكافي للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، بما في ذلك لإتاحة إنشاء نظم عادلة تعالج المسائل المتعلقة بالمناخ والتنوع البيولوجي لصالح صغار المنتجين.

153- وقال **مندوب من سويسرا** إن النظم الغذائية تعاني من أوجه قصور متعددة، بما في ذلك الاعتماد على الموارد غير المتجددة والضعف في وجه تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي. وواجه الحصول على الغذاء المغذي والصحي في العديد من البلدان عراقيل إضافية بسبب ارتفاع أسعار الأغذية والطاقة والأسمدة، إضافة إلى عامل آخر هو المديونية الحرجة.

154- وفي هذا السياق، تتمثل الخطوة الأولى في زيادة تسريع تحويل النظم الغذائية نحو الاستدامة والتوطين والإنصاف والقدرة على الصمود، بما في ذلك من خلال نُهج الزراعة الإيكولوجية. والخطوة الثانية هي ربط تلك الرؤية الشاملة الطويلة الأجل بنهج يعزز الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وتتمثل الخطوة الثالثة في تمكين المرأة والشباب والمجموعات المهمشة من المشاركة بشكل هادف في تلك العمليات.

155- وأشار إلى أن التغلب على أزمة الغذاء يتطلب تنسيقا وتعاونا فعالين ليس فقط بين الصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى، ولكن أيضا مع صندوق المناخ الأخضر والقطاع الخاص. وهذا يعني أيضا أنه يجب زيادة الموارد المتاحة وأن العمل كالمعتاد لم يعد خيارا. ويُعتبر استثمار القطاع الخاص الذي يهدف إلى إعادة توجيه هيكل تمويل الأغذية نحو تحويل النظم الغذائية شرطا مسبقا للوفاء بالالتزامات التي جرى التعهد بها في قمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية لعام 2021. وللصندوق والبنك الدولي دور رئيسي في هذا الصدد، باعتبارهما الكيانين الرائدين لمسار العمل المتعلق بوسائل التنفيذ داخل مركز تنسيق النظم الغذائية التابع للأمم المتحدة. ومع تزايد أهمية التمويل المختلط وتخفيف المخاطر، فإن قدرة الصندوق وكفاءته في توجيه تمويل القطاع الخاص والاستثمارات المؤثرة ستكونان لبنة أساسية حاسمة بحاجة إلى مزيد من التطوير.

156- وقال **مندوب من المملكة العربية السعودية**، ملاحظا أن الأزمات المتعددة التي تؤجج بعضها البعض دفعت أسعار الأغذية إلى مستويات قياسية، إنه يمكن الاستفادة من خبرة المؤسسات المتخصصة مثل الصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تعزيز فهم انعدام الأمن الغذائي، واستكشاف الحلول، ووضع خطط عمل متينة وتعيين المسؤولية عن التنفيذ. وبهدف نهائي يتمثل في تسريع العمل لتحقيق الأمن الغذائي وتحقيق هدف التنمية المستدامة 2 (القضاء التام على الجوع)، ينبغي توجيه الدعم المباشر إلى الأشخاص والبلدان الأكثر ضعفا، وتعزيز الدعم أيضا للجهود الدولية، بما في ذلك التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، من أجل تخفيف تأثيرات انعدام الأمن الغذائي.

157- وفي هذا الصدد، أشار إلى أنه يوافق على أنه ينبغي أن يشارك الصندوق في مبادرة مجموعة التنسيق العربية من أجل العمل بشأن الأمن الغذائي. ومن المهم أيضا وقف تدابير الحمائية التجارية. وينبغي أن تستعرض الدول الأعضاء التدابير المقيدة للتجارة، بما فيها تلك التي تؤثر على الصادرات ذات الصلة بالأغذية، بهدف تعزيز إمكانية التنبؤ بالأسواق، وتعزيز ثقة الأعمال التجارية والسماح بازدهار تجارة الأغذية الزراعية. وعلاوة على ذلك، ينبغي تعزيز الروابط بين مصنعي الأسمدة ومستهلكيها من خلال تيسير توزيع الأسمدة في المناطق التي تعاني من نقص، حيث يؤدي عدم الحصول على الأسمدة إلى انخفاض الغلات وتأثر الجودة، مما قد يتسبب بمشاكل صحية وتغذوية أخرى.

158- وتُعد الطاقة الموثوق بها والمعقولة التكلفة والتي يمكن الحصول عليها أساسية لمعالجة انعدام الأمن الغذائي. وتطلعا للمستقبل، يمكن لمزيج متنوع جيدا من الطاقة أن يحمي الاقتصاد العالمي من الصدمات الاقتصادية ويعزز النمو الاقتصادي العالمي بدلا من دفع الأزمات المستقبلية. وينبغي أن يعتمد التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق نهج الاقتصاد الدائري للكربون الذي أقرته مجموعة العشرين في عام 2020.

159- وقال **مندوب من جمهورية كوريا**، مشيرا إلى أن مساهمة بلده في الصندوق سجلت زيادة مطردة، إن هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق بدأت في منعطف حرج، قبل سبع سنوات فقط من عام 2030 وفي وقت يتعرض فيه الأمن الغذائي العالمي للتهديد جراء أزمات غير مسبوقة من حيث المستوى. ويؤمَل أن تكون هيئة المشاورات مثمرة وأن تمكّن التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق من المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونظرا لأن التنمية الطويلة الأجل أساسية لتحقيق الاستدامة في الزراعة والنظم الغذائية، فإن حكومته حريصة على تعزيز شراكتها مع الصندوق، وهي على استعداد لتبادل الخبرات والمعرفة التي اكتسبتها من تجربتها الذاتية في مجال التنمية.

160- وقال **مندوب من فنلندا** إن أزمة الغذاء العالمية وتغير المناخ أظهرا بوضوح هشاشة النظم الغذائية وإن النظم الغذائية القادرة على الصمود والشاملة والمستدامة أساسية لتحقيق خطة عام 2030. ويمكن أن يمهد الصندوق الطريق من خلال اعتماد النهج الشامل المطلوب لكسر التقوقع والجمع بين أصحاب المصلحة من قطاعات الأغذية والتغذية والصحة والبيئة. وعلى الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها والمؤسسات المالية الدولية وغيرها أن تعمل معا على المستوى العالمي، وخاصة على المستوى القطري. وفي حين أن التركيز على تنمية النظم الغذائية المحلية أمر حيوي، فإن ربط النظم المحلية بالنظم الغذائية الإقليمية والتجارة وصناعة التجهيز سيخلق مزيدا من الفرص لتحسين سبل العيش على المدى الطويل.

161- ومن الضروري أيضا ضمان الحصول على الأسمدة بأسعار معقولة. ولذلك، ينبغي بذل جهود خاصة لتعزيز التجارة المحلية في الأسمدة، إلى جانب الأسواق والقدرة التصنيعية، التي ينبغي أن ييسر الصندوق من أجلها التعاون الإقليمي وغيره من أشكال التعاون. ويضطلع القطاع الخاص أيضا بدور حاسم في الزراعة والتنمية الريفية، عن طريق استحداث فرص العمل، وتحفيز النمو الاقتصادي وتحسين حياة الناس. ولذلك، فإن مقترح الصندوق بتعزيز العمل مع القطاع الخاص في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق يستحق الثناء. وفي الواقع، أظهر برنامج تمويل القطاع الخاص الذي أنشئ خلال فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق بالفعل إمكانات جيدة وينبغي تطويره وتعزيزه.

162- وينبغي أيضا أن يواصل الصندوق العمل على الابتكارات والتنمية الرقمية التي يمكن أن تحدث فرقا في التطوير الهيكلي للنظم الغذائية الشاملة وتشغيلها. وقال إن تعميم الصندوق للإدماج الاجتماعي في جميع جوانب عمله جدير بالثناء، وكذلك جهوده الهامة للنهوض بالمساواة بين الجنسين من خلال تدابير مستهدفة والتعميم، وهو ما ينبغي أن يستمر. وأخيرا، مع الأخذ في الاعتبار أن الشباب يمكن أن يساهموا بشكل كبير في النظم الغذائية، ينبغي استكشاف طرق مبتكرة لإشراكهم في أنشطة الصندوق.

163- وقال **مندوب من نيجيريا**، مشددا على الدور الأساسي لبلده في السلسلة الغذائية لغرب أفريقيا وخارجها، إن الإنتاج الزراعي في جميع أنحاء أفريقيا، وفي نيجيريا على وجه الخصوص، قد تأثر سلبا بتغير المناخ وانعدام الأمن وجائحة كوفيد-19 والنزاع الروسي الأوكراني في أوكرانيا. ولذلك، تعمل حكومة نيجيريا بجدية لضمان الأمن الغذائي، وتحفيز خدمات العمالة الزراعية، وتعزيز إنتاج وإمدادات المواد الخام للصناعات الزراعية، وإيجاد أسواق للمنتجات الصناعية، وتوليد المعونة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الريفية. وعلى إثر هذه الخلفية، أعرب عن أمله في أن تؤدي الدورة الحالية لمجلس المحافظين إلى تجديد الالتزام بالمبادرات المشتركة التي تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي.

164- ورحب **مراقب عن الاتحاد الأوروبي** بالموضوع الشامل للدورة وإطلاق هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، وقال إنه يجب أن يواصل التجديد الجديد للموارد التركيز، كما التجديد السابق للموارد، على الحلول التحويلية الطويلة الأجل وبالتالي المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويُعتبر الاستثمار الطويل الأجل في بناء القدرة على الصمود والتكيف مع آثار تغير المناخ عنصرين مهمين في الاستجابة لتدهور حالة الأمن الغذائي العالمي. ويجب ألا تصرف العلاجات السريعة الانتباه عن الجهود التي يتعين بذلها لإيجاد حلول مستدامة طويلة الأجل وتحويل النظم الغذائية.

165- وأشار إلى أن إطار استثمارات الاتحاد الأوروبي في الصندوق وُضِع من خلال الحوار الاستراتيجي بين الصندوق والاتحاد الأوروبي لعام 2022 ومواضيعه الثلاثة ذات الأولوية: التمويل المبتكر للنظم الغذائية الزراعية الشاملة؛ والظروف المواتية للابتكار وتشغيل الشباب؛ والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ، وعزل الكربون وأصحاب الحيازات الصغيرة. وكانت أحدث برامج التعاون بين الاتحاد الأوروبي والصندوق جزءا من استجابته لأزمة الغذاء وتركزت على الاستثمار في التربة السليمة والتنوع البيولوجي والحلول القائمة على الطبيعة، مثل الإيكولوجيا الزراعية. ويحث الاتحاد الأوروبي الصندوق بقوة على مواصلة سعيه إلى العمل التحويلي الذي يعالج استدامة النظم الغذائية والحوافز لتوليد جيل الزراعة في المستقبل.

166- وقال **مندوب من اليابان**، ردا على السؤال التوجيهي الأول المطروح، إن بلده مؤيد لإعداد الساحة: هناك حاجة ملحة إلى إجراء تغيير منهجي ولكنه معقد ويتطلب شراكات. ولذلك، ينبغي أن يعمل الصندوق كمجمّع موثوق به للتمويل من أجل المناطق الريفية. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن ينشئ سلاسل قيمة غذائية مستدامة وقادرة على الصمود على أرض الواقع، بدءا من ربط صغار المزارعين بقطاعَي التجهيز والتوزيع للحد من فقد الأغذية، وانتهاء بإقامة روابط مع المستهلكين من خلال أسواق عاملة. وبما أنه لا يوجد حل واحد يناسب الجميع لتغيير النظم الغذائية، ينبغي أن يصمم الصندوق ممارسات جيدة لكل إقليم، بما في ذلك من أجل التشجيع على زيادة التمويل المشترك من مختلف أصحاب المصلحة، ومن بينهم القطاع الخاص.

167- وفيما يتعلق بالسؤال التوجيهي الثاني، وفي حين أن الوضع الحالي لانعدام الأمن الغذائي يمكن أن يسمح للصندوق بتوسيع أنشطته، فإنه ينطوي أيضا على مخاطر كامنة تتمثل في الانحراف عن الرسالة. ولا تكمن الميزة النسبية للصندوق في حلول الطوارئ القصيرة الأجل، التي ينبغي أن تنفذها وكالات الأمم المتحدة الأخرى، ولكنها بالأحرى تكمن في بناء قدرة المناطق الريفية على الصمود في وجه الأزمات المستقبلية. وبهذا المعنى، يتمثل التحدي الحقيقي الذي يواجهه الصندوق في مواصلة تنفيذ أنشطته لتعزيز القدرة على الصمود بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى التي تنفذ عمليات الطوارئ في نفس الموقع. وتُعد مواضيع الصندوق الشاملة لعدة قطاعات، سواء كانت التغذية أو المنظور الجنساني أو الشباب، مهمة في هذا الصدد لأنها تركز على الأفراد وبالتالي فهي عوامل قوية للقدرة على الصمود في المناطق الريفية.

168- وقال **مندوب من غينيا** إن أفريقيا موطن لحوالي 13 في المائة من سكان العالم ولا تشكل إلا 2 في المائة من تغير المناخ ولكنها تتأثر به بنسبة تصل إلى 21 في المائة. ويتحقق التمويل الأخضر ببطء في أفريقيا ولم تُخصَّص مبالغ كبيرة في ميزانيات التنمية الوطنية الأفريقية لمكافحة آثار تغير المناخ. وقد حان الوقت لإعادة التفكير في نهج الزراعة من منظورين اثنين. أولا، يجب النظر في إنتاج محاصيل ذات دورة حياة قصيرة ومحاصيل تتطلب كميات أقل من المياه ومدخلات أقل، مما يدعو إلى إجراء بحوث باهظة الثمن وتجذب تمويلا قليلا جدا. وعلاوة على ذلك، ليس ثمة مَن يحل محل العديد من الباحثين الذين سيتقاعدون في البلدان الأفريقية، ولا سيما غينيا. ولذلك، الحاجة ملحة إلى زيادة كبيرة في الاستثمار في بناء القدرات البحثية.

169- وثانيا، نتيجة عدم الوصول إلى وحدات التجهيز، تكبد معظم المزارعين الأفارقة خسائر كبيرة في المحاصيل وارتفعت مستويات قابلية تلف المحاصيل إلى 40 في المائة لمحاصيل الفاكهة والخضروات و25 في المائة لمحاصيل الأرز. وهناك حاجة إلى تغيير في النموذج من شأنه أن يحول التركيز نحو البحث وتحويل الزراعة بأوسع معانيه، بما يشمل المحاصيل النباتية ومصايد الأسماك وتربية الثروة الحيوانية والبيئة.

170- وقال **مندوب من بيرو**، مشيرا إلى البيان المشترك الصادر في 8 فبراير/شباط 2023 عن رؤساء منظمة الأغذية والزراعة وصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة التجارة العالمية بشأن أزمة الأمن الغذائي والتغذوي العالمية، إن 80 في المائة من الفقراء في جميع أنحاء العالم يعيشون في المناطق الريفية وإن خُمس السكان الريفيين في العالم يعيشون في فقر مدقع. ولكن على النقيض من ذلك، تقدم الزراعة الصغيرة مساهمة كبيرة في الأمن الغذائي العالمي. ولذلك، هناك حاجة إلى نموذج جديد للتنمية الريفية - نموذج يستثمر بشكل أكبر في الزراعة والبنية التحتية المستدامة بهدف تسخير إمكانات السكان الريفيين ومواردهم. ويلزم أيضا زيادة المساهمات في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق من أجل نشر البرامج التي تحسن سبل عيش هؤلاء السكان وقدرتهم الإنتاجية من خلال تلبية احتياجات الرجال والنساء والشباب على قدم المساواة. وستكون الأسر الزراعية عندئذ قادرة على المشاركة بفعالية في الأسواق وستُعزَّز استدامة أنشطتها وقدرتها على الصمود.

171- وينبغي زيادة المبالغ المستثمرة وتطوير أشكال جديدة من الاستثمار يجري بموجبها تقاسم المخاطر والفوائد من قبل المستثمرين وصغار المزارعين الذين ينبغي أن يشاركوا في سلاسل القيمة لقطاع الأغذية وأن يكونوا

حاضرين في الأسواق المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب تهيئة الظروف المواتية لإقامة شراكات مناسبة بين المنتجين من القطاعين والعام والخاص.

172- وقال **مندوب من الجمهورية العربية السورية**، بعد أن شكر أولئك الذين أعربوا عن تضامنهم مع الجمهورية العربية السورية وتركيا في أعقاب الزلزال الأخير، إن الوقت قد حان لاعتماد تدابير لتعزيز النظم الزراعية المستدامة، مما قد يتطلب زيادة الاستثمار في الزراعة الذكية مناخيا، والبرامج الخضراء، والتكنولوجيا والتحول العالمي لصالح الجميع. ويجب استحداث فرص عمل في أكثر المناطق ضعفا ولصغار المزارعين، سواء كانوا نساء أو شبابا أو من ذوي الإعاقة.

173- وأشار إلى أن التمويل يمثل جانبا حاسما، ولكنه ليس الجانب الوحيد: ينبغي ربط المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمشروعات المجموعات التي تساعد المستفيدين على توسيع متطلباتهم التشغيلية وتسويق المنتجات المستقرة والآمنة مع توفير الأموال اللازمة للتأمين ضد المخاطر. ومن الناحية العملية، فإن توفير وظائف الإنتاج للشباب والنساء يضر أكثر مما ينفع ما لم يجر توفير فرص السوق أيضا. وبالنظر إلى أن التقدم يكون مدفوعا بالتكنولوجيا، فإن البحوث الغذائية والزراعية ضرورية لضمان توجيه أموال الصندوق إلى الأماكن الصحيحة. كما أن السلام والاستقرار أساسيان في مكافحة الإرهاب وتمكين الصندوق من القيام بعمله. ويُعتبر التكامل بين المنظمات حيويا لتحقيق النتائج المرجوة. ويجب أن يكون التركيز على أكثر المناطق ضعفا في وجه تغير المناخ الذي أصبح مشكلة تؤثر على الجميع.

174- وقال **مندوب من بوركينا فاسو**، بعد أن وصف الوضع الأمني في بوركينا فاسو وأثره على السكان الريفيين، إن دعم الصندوق لبلدان منطقة الساحل سيساعدها على حل العديد من المشاكل التي تواجهها. وأهم هذه المشاكل هو انعدام الأمن الغذائي وكيفية إدماج النازحين داخليا الذين أُجبروا على التخلي عن كل شيء. وهناك مشكلة أخرى وهي البطالة، وخاصة بين الشباب. ومن شأن استحداث فرص عمل من خلال الاستثمار المكثف في الزراعة أن يساهم في مكافحة الإرهاب.

175- وقالت **مندوبة من البرازيل** إن من المفارقات أن البرازيل مُصدِّر رئيسي للأغذية ولكنه يعتمد على الرغم من ذلك على الدعم المالي لوضع برامج القدرة على الصمود في بعض مناطقه. وفي حين تدعم البرازيل مشروعات التعاون لتعزيز الزراعة الأسرية الريفية وشبكات الوجبات المدرسية، ولا سيما في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأفريقيا، تتلقى أيضا دعما ماليا من الصندوق وغيره من المؤسسات المتعددة الأطراف للمشروعات التي تقدم الخبرة والدروس التي يمكن أن يستفيد منها الصندوق بعد ذلك لبرامجه في المناطق الأخرى. وتُعد تعددية الأطراف أكثر الوسائل فعالية لمواجهة النكسات التي لحقت بمكاسب التنمية في العقود الأخيرة، وينبغي أن يواصل الصندوق الدفاع عن التعاون المتعدد الأطراف بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية في إطار المؤسسات المالية الدولية.

176- كما يضطلع القطاع الخاص بدور مهم في المعونة الإنمائية الرسمية وفي رفع لواء المبادرات المحلية والدولية التي تهدف إلى زيادة القدرة على الصمود في وجه الصدمات وضمان الأمن الغذائي للسكان الأكثر تضررا في جميع أنحاء العالم. وعلاوة على ذلك، ساعدت المصارف والمؤسسات العامة في استقطاب استثمارات القطاع الخاص. وبالنظر إلى مهمة الصندوق المحددة باعتباره المنظمة الدولية الرائدة المكرسة لمكافحة الفقر الريفي، فإنه في وضع جيد لتعزيز التنسيق، والاستفادة من موارد الحكومة والمجتمع المدني، وتعزيز تبادل المعرفة والتعاون. وكمنظمة معرفية، ينبغي أن يسعى أيضا إلى تحقيق التآزر بين المشروعات، بما في ذلك من خلال المراكز الإقليمية.

177- وينبغي أن يكون الصندوق أكثر حزما في تحديد الفرص للبناء على المبادرات التي كان لها أثر معترف به في جميع أنحاء العالم، والتي كان تعاونه مع بنك التنمية الأفريقي مثالا جيدا عليها في هذا السياق. ولكن يجب أن يحرص، عند قيامه بذلك، على تجنب التداخل والازدواجية في الجهود. وفي هذا الصدد، فإن تعاون الصندوق

القوي مع الوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما جدير بالثناء، وينبغي أن يشارك في مزيد من عمليات التمويل المشترك من أجل الاستفادة من المزايا النسبية للجهات الأخرى المشاركة في التمويل. ويمثل التمويل المستدام إحدى الوسائل المتاحة للاستفادة من الموارد لتمويل المشروعات التي تركز على إدماج وتمكين المرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والمجموعات الأخرى المعرضة لخطر التخلف عن الركب. وينبغي مناقشة المبادرات الحكومية الوطنية ذات الصلة في منتديات أخرى، مثل الفريق العامل المعني بالتمويل المستدام التابع لمجموعة العشرين، كما ينبغي أن يتعاون الصندوق مع المؤسسات الإنمائية المالية المخصصة للمناخ والتمويل الأخضر. وفي الختام، فإن توفير موارد كثيرة في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق سيُحدث تغييرا دائما لا رجعة فيه للمزارعين الريفيين المحتاجين في جميع أنحاء العالم.

178- وقال **مندوب من الفلبين** إن الفلبين يواجه تزايد انعدام الأمن الغذائي مع تحول أزمة المناخ إلى حالة طوارئ مناخية وإن الإدارة الحالية في البلد تسعى إلى سد الفجوات في سلسلة القيمة الزراعية، وتعزيز القدرات الزراعية المحلية ومتابعة الحلول القائمة على الطبيعة بهدف تحسين الغلات. ولن تتحقق هذه الأهداف إلا إذا استمر شركاء البلد، ولا سيما الصندوق، في توجيه دعم مالي وتقني كبير إلى القطاع الزراعي. وبالفعل، ظلت حافظة مشروعات الصندوق في الفلبين وثيقة الصلة باحتياجات الفقراء الريفيين وتتواءم مع سياسات البلد والأولويات الوطنية للقطاع الزراعي. وأعرب عن امتنان الفلبين للصندوق وأوضح أنها ستواصل العمل معه في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق من أجل تعزيز العمل بشأن الأمن الغذائي للجميع.

179- وقال **مندوب من جنوب السودان**، ردا على السؤال التوجيهي الأول، إنه يجب أن تربط برامج الصندوق ومشروعاته إنتاج المزارع بكيفية تنظيم سلاسل التجهيز والإمداد وأن تُتخذ قرارات السياسات العامة بهدف تحديد النتائج الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ولكي يؤثر الصندوق بشكل فعال على نتائج النظم الغذائية، يجب أن تحدد برامجه الاستثمارية التحديات التي تواجه المشاركين في النظم الغذائية الأولية والثانوية على طول سلسلة القيمة الزراعية. ويمكن أن يدعم الصندوق البلدان التي تجري تقييمات للنظم الغذائية الوطنية ويضمن استعراض هذه التقييمات وتحديثها بانتظام. ولتحويل النظم الغذائية، ينبغي أن يدعم الصندوق جهود الحكومة الرامية إلى تعزيز آليات التعاون بين القطاعات بهدف تخفيف الضغوط الناجمة، على سبيل المثال، عن تدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية، والتصحر، وزحف الملوحة، والجفاف، والفيضانات، وإزالة الغابات، وندرة المياه، والآفات، والأمراض النباتية والحيوانية.

180- وأشار إلى أنه لا يمكن لأي كيان بمفرده التصدي لهذه التحديات. ولذلك، يجب أن يقيم الصندوق شراكات محلية على أساس فهم ممتاز للنظم الغذائية لكل بلد وقدرات مكوناتها، من مزارع أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأسواق والمستهلكين. وعلى الرغم من عمل الصندوق الرائع بشأن عمليات تكاثر البذور المجتمعية، يجب عليه أن يقيم أيضا شراكات جديدة، وأن يعزز تلك القائمة بالفعل بين مؤسسات البحوث الوطنية والدولية في مجال الزراعة، ويعمل مع المشاركين في النظم الغذائية الأولية، مثل أخصائيي المحاصيل الزراعية والباحثين، في توسيع نطاق العمل في هذا المجال. كما ينبغي أن يقدم الصندوق الدعم إلى مقدمي الائتمان المحتملين والشركاء الماليين المحليين المشاركين في مساعدة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة على الحصول على المدخلات والأدوات من خلال منظمات وتعاونيات المزارعين، على سبيل المثال.

181- وفيما يتعلق بالسؤال الثاني، فإن الآلية المالية المنشأة بموجب المادة 9 من اتفاق باريس بشأن تغير المناخ مكّنت الصندوق من دعم إجراءات الحكومات وأصحاب المصلحة لتقييم الاحتياجات المالية وتحديد أولوياتها من أجل التنمية القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ. ويتمثل التحدي في تحديد التدخلات التي تزيد القدرات الإنتاجية للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وتؤدي إلى تعزيز الاستدامة والقدرة على الصمود، وتوسيع نطاق وصولهم إلى الأسواق وتحسينه، وتعزيز قدرتهم على إدارة المخاطر. ولا يوجد نهج واحد يناسب الجميع لزيادة الإنتاج والإنتاجية في الزراعة. ولذلك، فإن معرفة السياق في كل بلد أمر بالغ الأهمية لتصميم البرامج وتنفيذها ورصدها، وهو المجال الذي يمكن فيه للصندوق أن يحدث فرقا كميسر ومنسق

للجهود التي تبذلها الحكومات والمشاركون في النظم الغذائية لتنظيم الأسواق وزيادة الإنتاج والإنتاجية في الزراعة.

182- وقال **مندوب من أوغندا** إنه من أجل تسريع التقدم نحو تحقيق نظم غذائية محلية مستدامة وشاملة وقادرة على الصمود وتحويل سبل العيش، يتعين توجيه المزيد من الموارد نحو تربية الحيوانات في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وبينما تقدّر أوغندا المشروع الوطني لنخيل الزيت الذي يموله الصندوق، والذي كان له أثر ملموس على المجتمعات المحلية في منطقة المشروع، فإنه لا يمكن تجاهل الطلب العالمي على البروتين الحيواني في نظم الأمن الغذائي والتغذوي.

183- وقال **الرئيس** إن المندوبين الذين لم يتمكنوا من أخذ الكلمة لضيق الوقت ينبغي لهم أن يرسلوا بياناتهم إلى الأمانة التي ستتيحها على الإنترنت.

184- وقالت **السيدة SANTALA** (نائبة الرئيس المساعدة، دائرة العلاقات الخارجية والحوكمة في الصندوق)، في معرض تلخيصها للحوار، إن المتحدثين أعربوا عن قلقهم بشأن أزمة الغذاء التي يواجهها العالم حاليا ودعوا إلى زيادة الاستثمار في النظم الغذائية القادرة على الصمود. وشددوا على الحاجة الملحة إلى التركيز على السكان الريفيين، وصغار المزارعين، والمجتمعات المحلية المهمشة أو المستبعدة، والمجموعات الضعيفة. وشجعوا الصندوق على زيادة الاستثمار وتعبئة موارد أخرى وشركاء آخرين عن طريق العمل كمجمّع للتمويل الإنمائي.

185- وقال المتحدثون أيضا إنه ينبغي أن يواصل الصندوق التركيز على التحويل الزراعي وعلى الأشياء التي يمتلك بشأنها سجلا طويلا من العمل. وينبغي أن يتناول التكيف مع آثار تغير المناخ، ومسائل التنوع البيولوجي، والعوامل المحركة للهشاشة وأثرها. وينبغي أن يواصل استكشاف طرق العمل مع القطاع الخاص والتأكيد على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإشراك الشباب. كما ينبغي أن يواصل تعزيز الإدماج الاجتماعي بجميع أشكاله واستخدام الابتكار والتكنولوجيا للارتقاء بعمله إلى المستوى التالي.

186- ومما يثلج الصدر سماع رسالة الدعم القوي للصندوق بوصفه شريكا موثوقا به للدول الأعضاء. كما كان من دواعي الارتياح سماع الدعم القوي للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق والتعهدات بالترويج للصندوق وتجديد الموارد خلال عام 2023.

187- **وعُرض شريط فيديو بعنوان "يوم جديد".**

188- وشكر **الرئيس** المندوبين على مشاركتهم في الحوار الرفيع المستوى وردد رسالتهم بأن الأوقات غير العادية تتطلب اتخاذ إجراءات غير عادية. وأشار إلى أن معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي ستساعد في التخفيف من آثار التحديات والأزمات العالمية الحالية. وقد أظهرت تجربة الصندوق أن الاستثمار في النظم الغذائية وسبل العيش الريفية هو مدخل التغيير.

موجز تجميعي لمداولات منتدى الشعوب الأصلية

189- قدمت **السيدة Margaret TUNDA LEPORE** (عضو اللجنة التوجيهية لمنتدى الشعوب الأصلية في الصندوق) موجزا تجميعيا لمداولات الاجتماع العالمي السادس لمنتدى الشعوب الأصلية في الصندوق، الذي عُقد في 9 و10 و13 فبراير/شباط 2023، حول موضوع " قيادة الشعوب الأصلية للمناخ: حلول مجتمعية لتعزيز القدرة على الصمود والتنوع البيولوجي". ويرد النص الكامل للموجز التجميعي في الفصل 4.

190- وقال **الرئيس**، معربا عن تقديره لنتائج المداولات الهامة جدا لمنتدى الشعوب الأصلية في الصندوق، إن الصندوق يعترف بالشعوب الأصلية كأصحاب مصلحة رئيسيين في مكافحة الفقر الريفي وكعوامل للتغيير.

ورُفع الاجتماع عند الساعة 7.35 مساء

(3) المحضر الموجز للاجتماع الثالث المنعقد يوم الأربعاء، 15 فبراير/شباط 2023، الساعة 9.30 صباحا

رئيس الجلسة: معالي السيد Alex Alonso Contreras Miranda (بيرو)

ولاحقا:

سعادة السيدة Haifa Aissami Madah (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (نائبة رئيس المجلس)

جدول المحتويات

	الفقرات
طلب عضوية غير أصلية (البند 3 من جدول الأعمال)	202-192
جلسة تفاعلية 3 – الشباب والزراعة: تسريع تحقيق انتقال عادل نحو الأمن الغذائي	205-203
إنشاء هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق (البند 6 من جدول الأعمال)	234-206
برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج والميزانيتان العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2023، وتوقعات الميزانية الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة 2024-2025، وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2023 وخطته الإرشادية للفترة 2024-2025، والتقريران المرحليان عن مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (البند 8 من جدول الأعمال)	248-235
سلسلة IFAD Talk - انعدام الأمن الغذائي في أفريقيا: مفارقة يتعين معالجتها	251-249

191- **دعي الاجتماع إلى الانعقاد في الساعة 9.30 صباحا.**

طلب عضوية غير أصلية (البند 3 من جدول الأعمال) (GC 46/L.2)

192- قال **رئيس الجلسة** إنه جرى عرض طلب لعضوية غير أصلية تقدمت به أوكرانيا على الدورة السابعة والثلاثين بعد المائة للمجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2022. وأوصى المجلس التنفيذي بإحالة الطلب إلى مجلس المحافظين للموافقة عليه. وتتضمن الوثيقة GC 46/L.2 نص مشروع القرار ذي الصلة.

193- وأكّدت **السيدة Katherine MEIGHAN** (نائبة الرئيس المساعدة والمستشارة العامة؛ نائبة الرئيس المساعدة بالإنابة، دائرة العمليات المالية، الصندوق)، استلام طلب أوكرانيا للعضوية غير الأصلية في الصندوق على النحو الواجب، واستيفاء المعايير الثلاثة الرئيسية للأهلية، واتباع جميع الإجراءات على النحو الواجب وفقا للمواد 3-1(أ) و3-2(ب) و13-1(ج) من اتفاقية إنشاء الصندوق والبند 10 من اللوائح الخاصة بتسيير أعمال الصندوق.

194- ويتمثل أول هذه المعايير في أن يكون المتقدمون للحصول على عضوية في الصندوق من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو في أي من وكالاتها المتخصصة أو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وينطبق ذلك على أوكرانيا. ويتمثل المعيار الثاني في أن طلب العضوية يجب أن يحمل توقيع رئيس الدولة أو رئيس الحكومة أو وزارة خارجية البلد المعني وأن تجري إحالته إلى الصندوق. وفي حالة أوكرانيا، جرى التوقيع على خطاب الطلب على النحو الواجب من قبل وزير خارجية البلاد. والمعيار الثالث هو أنه يجب على المجلس التنفيذي النظر في طلب العضوية وتقديم توصيته إلى مجلس المحافظين الذي يتمتع بصلاحية الموافقة على طلبات العضوية. وإثر استيفاء جميع المعايير الثلاثة واكتمال جميع الإجراءات المطلوبة، أصبح بإمكان مجلس المحافظين أن يقرر على النحو الملائم ما إذا كان سيعتمد مشروع القرار الذي يوافق على عضوية أوكرانيا في الصندوق.

195- وقال **مندوب من الاتحاد الروسي** إنه على الرغم من موافقته على أن كل دولة عضو في منظومة الأمم المتحدة تتمتع بالحق في التقدم بطلب لعضوية المنظمات الدولية إذا كانت تستوفي المعايير اللازمة، فالطلب المقدم من أوكرانيا يستحق تعليقا معينا. فقد أغفل المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي في إشارته إلى أوكرانيا باعتبارها سلة خبز العالم في اليوم السابق أن يذكر أنه جرى نقل حوالي 20 مليون طن من المنتجات الزراعية من أراضي أوكرانيا بموجب مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، وأن 47 في المائة من هذه المنتجات كانت موجهة إلى الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة وبلدان متقدمة أخرى، وأن 33 في المائة، أي 6.1 مليون طن، منها كانت موجهة إلى بلدان أخرى ذات مستوى دخل أعلى من المتوسط.

196- وينبغي على الأمين العام للأمم المتحدة أن يقر بأن المبادرة لم تعد عملية إنسانية وإنما عملية تجارية بحتة، مما يفسر عدم تقديمه لبيانات عن وجهة تلك المنتجات. ووفقا لمركز التنسيق المشترك في اسطنبول الذي اضطلع بالمسؤولية عن رصد المبادرة، أُرسل 3 في المائة فقط من المنتجات الغذائية إلى أقل البلدان نموا، ويشمل ذلك 396 طنا فقط، أو 2 في المائة، على متن سفن مستأجرة من قبل برنامج الأغذية العالمي إلى إثيوبيا والصومال واليمن.

197- وفي 25 يناير/كانون الثاني 2023، في المذكرة 23/5722، لفت الوفد البولندي لدى مجلس الاتحاد الأوروبي، نيابة عن الوفود البلغاري والتشيكي والهنغاري والروماني والسلوفاكي، الانتباه إلى الزيادة الهائلة في واردات الذرة من أوكرانيا إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي المتاخمة لأوكرانيا بين يناير/كانون الثاني ونوفمبر/تشرين الثاني 2022 مقارنة بالسنوات السابقة. وعلى سبيل المثال، بلغت واردات الذرة إلى بولندا خلال تلك الأشهر 1 637 000 طن، مقارنة بـ 6 000 طن سابقا، في حين بلغت الواردات إلى هنغاريا أكثر من 900 000 طن، مقارنة بـ 5 000 طن سابقا، ويتجاوز ذلك بالإجمال 5 000 ضعف الحجم السابق.

وبالإضافة إلى ذلك، جرى تجهيز جزء من الحبوب المستوردة في الأسواق الأوروبية المحلية، مما أدى إلى تراجع الطلب بالنسبة إلى المنتجين المحليين.

198- وكان من ضمن المقترحات الواردة في المذكرة 23/5722 إغلاق "ممرات التضامن بحيث تعبر المنتجات الزراعية الأوكرانية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وتصل إلى أسواق الوجهة دون البقاء في السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي مما يتسبب في اضطرابات في أسواق دول الاتحاد الأوروبي". وبالنظر إلى أن أوكرانيا تقدم طلبا للحصول على العضوية كبلد من القائمة جيم-2، وبالتالي كمستفيد صاف، فإن سؤالا يطرح نفسه حول كيفية تأثير هذا الاقتراح ليس فقط على الأسواق الزراعية الأوروبية وإنما أيضا على بلدان القائمة جيم-2 التي تتلقى الرعاية من الصندوق. والاتحاد الروسي، بوصفه بلدا مانحا ومع أخذ هذه المسألة بعين الاعتبار، لا يستطيع الموافقة على طلب أوكرانيا كبلد في القائمة جيم-2. غير أنه لن تكون هناك مشكلة إذا تقدمت أوكرانيا بطلب للانضمام كبلد مساهم أو من القائمة ألف.

199- وقالت **السيدة MEIGHAN** (نائبة الرئيس المساعدة والمستشارة العامة؛ نائبة الرئيس المساعدة بالإنابة، دائرة العمليات المالية، الصندوق) إنه على أساس البيانات الاقتصادية التي تناولها التحليل، جرى تصنيف أوكرانيا حاليا على أنها من البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. وبناء على ذلك، يجري إدراجها في القائمة جيم، القائمة الفرعية جيم-2، وفقا للجدول الثاني من اتفاقية إنشاء الصندوق. وبموجب الإطار القانوني المعمول به، يدخل العضو الجديد الذي ينضم إلى الصندوق للمرة الأولى ضمن القائمة المناسبة، والتي تتمثل في حالة أوكرانيا بالقائمة جيم-2.

200- وأشار **الرئيس** إنه بينما أبلغ الاتحاد الروسي عن عدم تمكنه من الانضمام إلى الموافقة بالإجماع على هذا البند، فإن هذا لم يؤثر على الأغلبية المطلوبة للموافقة على الطلب الذي تقدمت به أوكرانيا.

201- **وعلى هذا الأساس، اعتمد مجلس المحافظين القرار 229/د-46 بشأن الموافقة على أوكرانيا كعضو غير أصلي في الصندوق.**

202- وقال **مندوب من أوكرانيا**، معربا عن امتنانه الصادق على الموافقة على عضويتها في الصندوق، إن أوكرانيا سعت للحصول على عضوية الصندوق بهدف المشاركة بشكل أكمل مع المجتمع الدولي والمساهمة في تنمية المناطق الريفية بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. وبصفتها أحد الأعضاء المؤسسين لمنظومة الأمم المتحدة، شكّلت أوكرانيا إحدى الجهات الضامنة للأمن الغذائي العالمي، كما أنها من أهم الجهات المنتجة الزراعية ولديها الكثير لتساهم به كعضو في الصندوق. وعلى الرغم من معاناتها من محنة الحرب العدوانية التي شنها عليها الاتحاد الروسي دون سبب ولا مبرر، فإنها لا تزال ملتزمة بالإسهام في الأمن الغذائي العالمي ونزع فتيل الأزمة الغذائية وإنقاذ ملايين الأشخاص من الجوع، ويتطلب ذلك مساعدات واستثمارات دولية، لا سيما من خلال برامج الائتمان لصالح المزارعين ودعم زيادة الصادرات وحملات البذر والحصاد. إن الحرب تعقد جميع عمليات الإنتاج وتحد بشكل كبير من الموارد المالية الخاصة بالمزارعين الأوكرانيين. وفي الأوقات الصعبة، تتمثل الطريقة الوحيدة للتغلب على التحديات في الاتحاد. وترحب أوكرانيا بالقرار التاريخي المتعلق بعضويتها في الصندوق وتتطلع إلى تعاون وثيق في المستقبل.

جلسة تفاعلية 3 – الشباب والزراعة: تسريع تحقيق انتقال عادل نحو الأمن الغذائي

203- قدم **رئيس الجلسة** منسق الجلسة التفاعلية، السيد Qasa Alom، صحافي لدى "بي بي سي". وشارك في الجلسة كل من:

- السيدة Elizabeth Wathuti، مناصرة شابة من الصندوق الأخضر للمناخ، جمهورية كينيا
- السيدة Dali Nolasco Cruz، شابة من الشعوب الأصلية من قبيلة Nahua، الولايات المكسيكية المتحدة

- السيدة فاطمة أماغار، نهج القواعد الشعبية الشبابية، مملكة المغرب

204- ويمكن مشاهدة المناقشة على هذا الرابط.

205- **وتولت سعادة السيدة Haifa Aissami Madah (جمهورية فنزويلا البوليفارية) رئاسة الجلسة.**

إنشاء هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق (البند 6 من جدول الأعمال) (GC 46/L.4)

206- أشارت **رئيسة الجلسة** إلى أنه، وفقا لاتفاقية إنشاء الصندوق، يُطلب من مجلس المحافظين أن يستعرض دوريا مدى كفاية الموارد المتاحة للصندوق لضمان استمرارية عملياته. وقد آن أوان التركيز على متطلبات الصندوق من الموارد اعتبارا من عام 2025 فصاعدا، على النحو الذي أوصى به المجلس التنفيذي، ولفتت الانتباه في هذا الصدد إلى مشروع القرار الوارد في الوثيقة GC 46/L.4. وعلى النحو المبين في الوثيقة المذكورة، واستنادا إلى التجربة الإيجابية التي جرت مع رئيس خارجي خلال المشاورات الأخيرة الخاصة بتجديد الموارد، من المقترح تعيين السيد Kyle Peters كرئيس خارجي للمشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. ومن المقترح أيضا أن تكون تركيبة هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق شبيهة بتركيبة هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، أي 25 دولة عضو من القائمة ألف، و10 دول أعضاء من القائمة باء، و22 دولة عضو من القائمة جيم. ويجب أن تحدد البلدان المشاركة من كل قائمة من قبل أعضاء القائمة المعنية.

207- وقال **مندوب من الولايات المتحدة**، في معرض دعمه لإنشاء هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، إن الترويج للأمن الغذائي العالمي يتطلب الاستثمار في الزراعة والنظم الغذائية الذكية مناخيا والقادرة على الصمود ودعمه بالتعاون المثمر ضمن المجتمع الدولي. وقد أظهرت المناقشات السابقة مع القياديات الشابات والشعوب الأصلية مدى أهمية أصوات كلتا المجموعتين في تعزيز الأمن الغذائي العالمي.

208- وكفلت مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، التي تعتبر ضرورية أيضا للأمن الغذائي العالمي، إيصال الأغذية ذات الأهمية الحاسمة، بما في ذلك المعونة الإنسانية، إلى العديد من الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في العالم، مثل المجتمعات المحلية في أفغانستان وإثيوبيا والصومال واليمن. وتنفذ المبادرة الأرواح، حيث حسّنت العرض وخفضت الأسعار، وينبغي تمديدها إلى ما بعد مارس/آذار 2023 لمواصلة تفادي معاناة الأشخاص الضعفاء من الجوع. وكما أكدت عليه منظومة الأمم المتحدة، أدت جميع الحبوب المصدرة من أوكرانيا دورا حاسما بالنسبة إلى فقراء العالم، حتى لو لم يجري توجيهها إليهم مباشرة، لأنها هدأت الأسواق وخففت من ارتفاع أسعار السلع الأساسية. إلا أن عمليات التفتيش شهدت تباطؤا، مما أدى إلى تراكم الشحنات، وينبغي بالتالي توسيع نطاقها.

209- وأعرب **مندوب من الصين**، في معرض تأكيده على أهمية المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، عن دعمه لتعيين السيد Kyle Peters كرئيس خارجي. وقد أدت خبرته دورا رئيسيا في الارتقاء بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق إلى مستويات جديدة، وسيواصل بلا شك العمل بطريقة مهنية وموضوعية وحيادية من أجل إنجاح التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.

210- وستتمثل الأولوية العامة للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق في إنشاء نظم غذائية محلية مستدامة وقادرة على الصمود وشاملة وتحسين سبل العيش الريفية انطلاقا من الأولويات السياساتية الثلاث المتمثلة بالتصدي لأوجه الضعف، وتمويل المناخ والتنوع البيولوجي، والتعاون مع القطاع الخاص. وسيجري تأسيس التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق أيضا على الركائز الثلاث المحددة لعمليات الصندوق، وهي البرامج القطرية التحويلية من أجل التمكين الريفي، وتمويل التنمية والإصلاح المؤسسي. وفي هذا السياق، أيدّت الصين الإجراءات المجدية للغاية التي اتخذها الصندوق لمواصلة صقل التوافق في الآراء المنبثق عن مؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية لعام 2021 وتنفيذه على أساس خصائصه الخاصة.

211- وأخيرا، ينبغي لجميع الأطراف أن تتحد لضمان نجاح التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق في توفير المزيد من الموارد التفضيلية للدول الأعضاء النامية. وباعتبار الصين دولة نامية كبرى ومسؤولة، فإنها على استعداد لدعم التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق في حدود قدراتها، ولكنها دعت البلدان المتقدمة إلى أخذ زمام المبادرة في زيادة المساهمات. وأيدت الصين أيضا توفير المزيد من الموارد لصالح البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة إلى المنخفضة الدخل. وفي هذا الصدد، تتوقع الصين من الصندوق أن يحافظ على طابعه العالمي وعلى تركيزه على الفقراء الريفيين في جميع البلدان النامية، وأن يزيد الابتكار في نماذج التمويل ويحرز تقدما كبيرا على صعيد الاقتراض من الأسواق وينشئ آلية تمويل مستدامة.

212- وقال **مندوب من فرنسا** إن التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق هام للغاية لزيادة الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم وإحراز تقدم في تحويل النظم الغذائية، وهو أمر حيوي بشكل خاص في السياق الحالي. وينبغي لجميع الأعضاء التعبير عن طموحهم في إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق من أجل ضمان استمرار عمل الصندوق لصالح الأشخاص الأشد فقرا وتهميشا، لا سيما في ظل أزمة الغذاء الحالية. وينبغي أن يبرز تغير المناخ والتعرض لمخاطر تغير المناخ بشكل كبير في مشاورات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، وأن يقوم الصندوق، من جانبه، بتسريع إضفاء الطابع المراعي للبيئة على حافظته ورفع مستوى طموحه في مجال التنوع البيولوجي. وينبغي أيضا تعزيز التعاون مع القطاع الخاص إلى حد كبير بهدف المعالجة الفعالة لقضايا مثل تمويل التحول المناخي والتكيف معه.

213- وفيما يخص بيان الاتحاد الروسي الذي أُدلي به سابقا في إطار البند 3 من جدول الأعمال، من الجدير بالذكر أن الاتحاد الروسي يواصل نشر المعلومات المضللة وتجنب مسؤولياته في شن حربه العدوانية وغير القانونية التي تقوض الأمن الغذائي العالمي. وبفضل مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، انخفضت الأسعار العالمية للأغذية، وكما أكد الأمين العام للأمم المتحدة مرارا وتكرارا، فإن المبادرة نفسها ومسارات التضامن التي يدعمها الاتحاد الأوروبي تعود بالفائدة على الجميع، لا سيما البلدان الأشد فقرا واحتياجا، وذلك من خلال المساعدة على تهدئة الأسواق وكبح تضخم أسعار المواد الغذائية. ولذلك ينبغي تجديد المبادرة وتعزيزها دون قيد أو شرط بالترافق مع زيادة عدد عمليات التفتيش.

214- وقال **مندوب من المملكة المتحدة**، معربا عن دعمه للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، إن مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب تتماشى بشكل جيد مع تركيز الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها على الحد من الجوع، وأنه يجب تمديدها لمنع انتشار الجوع على نطاق أوسع. وكما ذكر المتحدثون السابقون، فإنه يجب الاعتراف بفوائدها وأثرها على الجياع والأمن الغذائي في البلدان النامية في المقام الأول، بما في ذلك عن طريق الدعم القوي والشامل لتمديدها.

215- وقال **مندوب من رواندا**، في معرض تأكيده على أن الغذاء حق أساسي من حقوق الإنسان، إن هناك حاجة إلى المزيد من المبادرات لتوسيع نطاق إنتاج الغذاء من أجل التعامل مع الأزمة الحالية. ولذلك فإنه من الأهمية بمكان دعم الصندوق من خلال التجديد الثالث عشر لموارده كي يتمكن من مساعدة صغار المزارعين على تحقيق إنتاجية مقبولة للمحاصيل والثروة الحيوانية. وإذا كان هؤلاء المزارعون يعانون من الجوع، فإنه من الصعب للغاية دعوتهم للعمل كحماة للبيئة.

216- ولم يخب أمل رواندا في عملها مع الصندوق على مدى السنوات الأربعين الماضية. ويركّز الصندوق على الإنتاج، وإدارة ما بعد الحصاد، وإضافة القيمة، والنقل والتسويق، ويعتبر من أصحاب المصلحة الذين يعتنون بالنظام الغذائي ككل. ولذلك تشجع رواندا البلدان على زيادة التزامها بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.

217- وقال **مندوب من الأرجنتين**، معربا عن دعمه للمشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق وتطلعه إلى نجاح عملية تجديد الموارد، إن البيانات المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي في العالم الواردة في طبعة عام 2022 من *تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم* كانت مقلقة حقا. وأن الوضع الحالي يشبه مجددا

ما كان الوضع عليه في عام 2015 عندما جرى اعتماد أهداف التنمية المستدامة، حيث أن تحقيق الهدف 1 (القضاء على الفقر) والهدف 2 (القضاء التام على الجوع) يبدو بعيد المنال، ويفرض ذلك تحديا صعبا على الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها وعلى جميع شركائها.

218- وفي هذا السياق، يُعدّ مبدأ عالمية الصندوق حيويا وهو لا يتعارض بأي حال من الأحوال مع التركيز على الفقراء الأشد فقرا. ويعتبر الفقر في المناطق الريفية حقيقيا للغاية أينما تواجد الفقراء، وأظهرت أرقام تقرير *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم* مدى فداحة الوضع. ولا تعبّر المتغيرات المحددة، مثل نصيب الفرد من الدخل أو متوسط الدخل عن الواقع العميق للبلدان، بما في ذلك العديد من البلدان ذات الاقتصادات المتوسطة الدخل التي توجد فيها في كثير من الأحيان جيوب كبيرة ومتنامية من الفقر الريفي. وعلاوة على ذلك، ونظرا لأن طبعة عام 2022 من تقرير *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم* لم تتضمن عواقب الحرب في أوكرانيا، فإنه من المنطقي توقع أرقام أسوأ في الطبعة التالية. ولذلك ينبغي الحرص على عدم المبالغة في تبسيط الواقع. ومن الضروري إدراك الأسباب العميقة للفقر الريفي، أينما وجد، والدفاع عن مبدأ عالمية الصندوق.

219- وقال **مندوب من الهند** إنه بإمكان الحكومات تعزيز الأمن الغذائي العالمي من خلال الدعم الذكي والموجه لمنتجي الأغذية والمستهلكين على حد سواء، والذي يسعى، من ضمن جملة أمور أخرى، إلى تحسين إنتاجية المزارع بطريقة مستدامة. ومن جانبها، تواصل حكومة الهند الترويج لجدول أعمالها المتعلق بتوافر الحبوب الغذائية والقدرة على تحمل تكاليفها والحصول عليها في جميع الأوقات.

220- وفيما يتعلق بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، تتضمن الأولويات الرئيسية التي ينبغي النظر فيها التيسير المستمر للاستهداف الفعال من خلال نُهج إنمائية شاملة وشمولية والتركيز على النساء والشباب والشعوب الأصلية من السكان الريفيين. وينبغي أيضا تقديم الدعم للنظم الغذائية القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ من خلال تعزيز قيمة الأغذية الزراعية، وسيتطلب ذلك موارد مالية وتقنية ضخمة وسيكون للصندوق دور حاسم ليؤديه على هذا الصعيد. وبالإضافة إلى ذلك، سيتوجب استعراض استراتيجية الصندوق للانخراط مع القطاع الخاص من أجل تعبئة موارد مالية أكبر على نحو مستدام من خلال تسريع العمليات، واستكشاف شراكات خاصة جديدة، وتسريع الانخراط الحالي مع القطاع الخاص بهدف إضافة قيمة قابلة للقياس.

221- وتهدف الهند، بصفتها أكبر منتج للدخن في العالم، واغتناما للفرصة التي أتاحها إعلان عام 2023 السنة الدولية للدخن، إلى التوعية بالدخن وزيادة إنتاجه واستهلاكه كخيار غذائي يتمتع بقيمة غذائية عالية وقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ. وتسعى الهند أيضا إلى تبادل أفضل الممارسات والبحوث والتكنولوجيا لتشجيع إنتاج الدخن. ويجب العمل جنبا إلى جنب مع العديد من أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاعان العام والخاص والوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف، بهدف تعبئة الموارد وتسخير المعرفة والخبرة كوسيلة لمضاعفة الأثر على صعيد تحول النظام الغذائي.

222- وقال **مندوب من الاتحاد الروسي**، معربا عن دعمه للمساعي الرامية إلى إنشاء هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، إنه ينبغي الحفاظ على العالمية باعتبارها المبدأ التوجيهي للصندوق الدولي في توفير الأموال، وأنه يجب عدم تسييس المشاورات والحفاظ على موضوعيتها ومراعاة مصالح جميع أصحاب المصلحة.

223- وفيما يتعلق بمبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، أظهرت الإحصاءات التي قدمها مركز التنسيق المشترك في اسطنبول أن 3 في المائة فقط من صادرات الحبوب من أوكرانيا تصل إلى بلدان فقيرة، وتحديدا جيبوتي وإثيوبيا والصومال والسودان واليمن، مقابل وصول نسبة 47 في المائة منها إلى بلدان مرتفعة الدخل و33 في المائة إلى بلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا. ويجب على المندوبين أيضا ملاحظة أن العقوبات غير القانونية المفروضة على الاتحاد الروسي ونظامه المصرفي كانت تعرقل مساهماته في الصندوق.

224- وقال **مندوب من كندا**، معربا عن تأييده بالكامل لتعيين السيد Kyle Peters كميسر للمشاورات، إنه ينبغي النظر عن كثب في الدور المحتمل الذي يمكن أن يؤديه رأس المال الخاص في الإضافة إلى عملية تجديد الموارد. علاوة على ذلك، لا ينبغي النظر إلى الأزمات المتفاقمة المتعددة على أنها مطالب متنافسة في التوسيع السريع لنطاق التمويل. إن الأزمات الحالية الممثلة بانعدام الأمن الغذائي وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي مترابطة بشكل وثيق وتتطلب استجابة جماعية من أجل بناء نظم غذائية قوية وقادرة على الصمود وأكثر قدرة على تحمل الصدمات المستقبلية. وإن عمل الصندوق لا يقتصر على مسألة أرقام. ومن المهم السعي إلى تنويع الموارد كجزء من الاستجابة، بالتوازي مع دراسة الكيفية التي يمكن للصندوق أن يولّد من خلالها المزيد من الأثر ويحقق الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة له كمسارين مزدوجين للتفكير في عملية تجديد الموارد. وقد بدأ الشعور بعواقب عقود من نقص الاستثمار في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة. ولذلك يمثل التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق فرصة لتحديد الطريق نحو تحسين الأمن الغذائي والحد من الفقر.

225- وقال **مندوب من البرازيل** إن البرازيل ملتزمة بالمشاورات الهامة للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، والتي ينبغي أن ترفع راية التعددية عاليا في وقت الأزمات ذات المستويات المتعددة. ويكمن أحد المبادئ التوجيهية الهامة في إطار المشاورات في الشمولية التي جرى توضيحها في الدورة الحالية لمجلس المحافظين في الجلسات التفاعلية التي شارك فيها الشباب والنساء والشعوب الأصلية. وينبغي التركيز أيضا على إضافة القيمة في استخدام موارد الصندوق، وذلك بالاستناد إلى كل من التعبئة الابتكارية للموارد والاستفادة المثلى من استخدامها من خلال الانخراط مع القطاع الخاص والتمويل المشترك. في حين أنه لا يوجد نقص في الموارد المتوفرة للتمويل المناخي، إلا أنه يمكن للمؤسسات المالية مثل الصندوق أن تعمل كمحفزات حقيقية للابتكار. وفي سياق التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، من المهم تحديد واعتماد نهج أمثل لإدراج التمويل المناخي في جميع مشروعات الصندوق المتعلقة بالأمن الغذائي والزراعة على نطاق صغير والزراعة. وفي ظل تزايد حصة هذا التمويل ضمن برامج الصندوق، ينبغي أن نتذكر أن ذلك شكّل موضوع نقاش في العديد من المنتديات وأنه ينبغي إعطاء الأهمية الواجبة لمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة على النحو المنصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

226- وقال **مندوب من آيرلندا** إن التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق يتيح فرصة أساسية في لحظة حرجة للاستثمار في الأمن الغذائي والتغذوي للسكان الريفيين الأشد فقرا. وهناك مصلحة جماعية في أن يكون التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق قويا من حيث تركيزه وجودته والموارد المالية التي يتحكم بها على حد سواء. وسينتهي التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق في عام 2028، وبالتالي فإنه يوفر في الواقع فرصة أخيرة للتجهيز الاستراتيجي للصندوق وأعضائه والأشخاص الذين يخدمهم لمواجهة التحديات العديدة التي تبرر وجوده، لا سيما مع اقتراب حلول عام 2030.

227- ولذلك، فإنه من الضروري إسناد الأولوية إلى تنفيذ مسارات التحول المستدام للنظم الغذائية. وتشكّل النظم الغذائية التي تركّز على التغذية إطارا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وستتطلب الطموح والطاقة في عمل الصندوق في مجال التغذية. وينبغي للصندوق أن يواصل أيضا تطوير عرضه وقدرته كرائد عالمي في دفع التمويل المناخي لأغراض الزراعة والتنوع البيولوجي والاستدامة البيئية. وينبغي أن يظل المناخ أولوية مطلقة بالنسبة إلى الصندوق بالاستناد إلى دعم البحوث والابتكار والمشاركة الاستراتيجية في السياسات.

228- ومن المهم أيضا للصندوق أن يطور قدرته على العمل في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراعات التي تؤدي فيها الآليات المرنة والمتجاوبة دورا حاسما في الإسهام في نهج منسق ومتسق للتنمية الإنسانية والسلام. وفي ظل تأثر الفتيات والنساء بشكل غير متناسب بأزمة الأمن الغذائي في العالم، ينبغي على الصندوق أن يواصل البناء على جهوده المبذولة من أجل ضمان أن يفضي عمله إلى تحول في المنظور الجنساني وأن يتواءم مع منظور الشباب وأن يسهم في إيجاد حلول مستدامة لأوجه عدم المساواة المتجذرة.

229- وأخيرا، على الرغم من أهمية الموارد الأساسية للصندوق لمواصلة دعم البلدان المنخفضة الدخل وتلك التي تخلفت عن الركب، فإن قدرته على زيادة تمويله وتوجيه الاستثمار في النظم الغذائية الريفية ستكون هامة للغاية أيضا. ولذلك ينبغي تشجيع الصندوق على تطوير انخراطه الاستراتيجي مع القطاع الخاص، بما في ذلك من خلال زيادة رأس المال الخاص حيثما أمكن وتحقيق أثر مستدام وذي مغزى.

230- وقال **مندوب من اليابان** إن اليابان تؤيد إنشاء هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، وتود التأكيد على الحاجة إلى تمديد مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، وإلا فإن الجهود الموحدة الرامية إلى تحسين الأمن الغذائي في العالم ستقوض.

231- وقال **مندوب من إندونيسيا** إنه ينبغي مواءمة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق مع الإجراء العالمي المتخذ حاليا للتخفيف من الأزمة المتعددة الأبعاد، وتعزيز المشاركة المجتمعية باعتبارها تشكل جوهر عمل الصندوق والحفاظ على نهج الصندوق الذي يتمحور حول الأشخاص. وعلاوة على ذلك، ينبغي تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الصندوق من أجل توفير بناء القدرات لأغراض الحد من الفقر والواردات والتحول الريفي الشامل. ويمكن أن يقدم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي طريقة تمويل ابتكارية يمكن استكشافها كوسيلة لتعبئة الموارد لأغراض التعاون بين بلدان الجنوب وبين الشمال والجنوب.

232- ورحب **مندوب من غانا** بالالتزام الجماعي بتحقيق حلول مستدامة فيما يتعلق بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، وقال إن مجالات التركيز المهمة ينبغي أن تشمل التحول الريفي والتمكين، وبناء القدرات، وتمويل الشمول، وتعزيز الفرص المتاحة للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من أجل الحد من انعدام الأمن الغذائي وإضافة قيمة للمنتجات الغذائية.

233- **واعتمد مجلس المحافظين القرار 230/د-46 بشأن إنشاء هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.**

234- وقالت **رئيسة الجلسة** إن العالم يمر بنقطة انعطاف حرجة تتطلب إجراء تغييرات عميقة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وستكون مشاورات تجديد الموارد حيوية لضمان حصول الصندوق على الموارد اللازمة لمواصلة عمله في مجال الدعوة لدور المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة كعوامل تغيير رئيسية في تحويل سبل العيش الريفية.

برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج والميزانيتان العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2023، وتوقعات الميزانية الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة 2024-2025، وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2023 وخطته الإرشادية للفترة 2024-2025، والتقريران المرحليان عن مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (البند 8 من جدول الأعمال) (GC 46/L.6)

235- لفتت **رئيسة الجلسة** الانتباه إلى الوثيقة GC 46/L.6 ومحتوياتها، وقالت إن المجلس التنفيذي وافق في دورته السابعة والثلاثين بعد المائة التي انعقدت في ديسمبر/كانون الأول 2022 على برنامج عمل الصندوق وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق، واستعرض الميزانيتين المقترحتين لكليهما، وأوصى بعرضهما على مجلس المحافظين للموافقة عليهما. وأوصى المجلس التنفيذي أيضا بعرض التقريرين المرحليين عن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء على مجلس المحافظين للعلم. وفي حين قدمت الوثيقة GC 46/L.6 بيانات عام 2022 فيما يتعلق بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أنه تمت تسوية متأخرات الصومال خارج استحقاقات البلدان الفقيرة المثقلة بالديون منذ ذلك الحين بدعم سخي من بلجيكا وألمانيا وإيطاليا والسويد.

236- وعرض **السيد Dominik ZILLER** (نائب رئيس الصندوق) مقترحات ميزانية الصندوق الواردة في الجزء الأول من الوثيقة GC 46/L.6، وأشار إلى أن المحافظين والمتحدثين الرئيسيين دعوا الصندوق إلى

توسيع نطاق أثره وتعظيم مساهمته في التصدي للجوع والفقر، وهو بالضبط ما سعت مقترحات ميزانية عام 2023 إلى تحقيقه. وجرى تحديد هذه المقترحات من خلال عملية تشاور شاملة مع أعضاء المجلس التنفيذي، وتمثلت الأولوية الرئيسية في تلبية الاحتياجات من الموارد للسنة الثانية من تنفيذ التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. وجرى بصورة مشتركة تحديد حيز للتحسين في تصميم البرامج القطرية للصندوق وتنفيذ البرامج وتعظيم أثر البرامج القطرية. ولهذا السبب، فإن معظم الميزانية الإضافية المطلوبة سيوجه نحو تحقيق تلك الغايات.

237- وسيستمر تعميم المواضيع التي جرى التفاوض عليها بشكل مشترك بمرور الزمن مع التركيز على زيادة حضور الصندوق في السياقات الهشة. وسيستمر أيضا إضفاء الطابع اللامركزي على الصندوق بهدف تقريبه من المستفيدين منه، بما في ذلك من خلال الاستفادة بشكل أفضل من الأموال التكميلية. ولن تتوفر هذه الأموال إلا إذا تمكن الصندوق من إثبات المصداقية بين سكان البلدان الشريكة، بما في ذلك من خلال الآليات الإضافية ذات الأغراض الخاصة التي جرى إنشاؤها، مثل برنامج التأقلم المعزز لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، ونافذة للقطاع الخاص تتعلق بالتمويل المناخي.

238- ووافق المجلس التنفيذي على برنامج عمل لعام 2023 بقيمة تصل إلى 1.55 مليار دولار أمريكي، رهنا بتوافر الموارد للالتزام، وأوصى بأن يوافق مجلس المحافظين على الميزانية الإدارية لعام 2023 التي تشمل الميزانية العادية البالغة قيمتها 175.7 مليون دولار أمريكي، والتي تمثل نموا بالقيمة الحقيقية بنسبة 2.9 في المائة مقارنة بعام 2022؛ والميزانية الرأسمالية البالغة قيمتها 6.5 مليون دولار أمريكي لتمويل المرافق العادية والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وتأسيس المكاتب القطرية والإقليمية وتعزيزها كجزء من خطة اللامركزية؛ وميزانية مكتب التقييم المستقل البالغة قيمتها 5.97 مليون دولار أمريكي. وسيخصص أكثر من نصف ميزانية الصندوق الإدارية للمصروفات المتعلقة بالعمليات، ويعني ذلك أن النفقات العامة الحقيقية للصندوق أقل بكثير مما قد تبدو عليه.

239- وتُلتمس الموافقة أيضا على ميزانية الإنفاق الخاص البالغة قيمتها 1.17 مليون دولار أمريكي لعملية تجديد الموارد الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. ويعتبر التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق هاما بشكل خاص لأن الصندوق اكتسب شكله الحالي نتيجة لسنوات عديدة من التحول الداخلي العميق والإصلاح بهدف زيادة كفاءته وفعاليته بالتوازي مع تنويع مصادر التمويل. ويعتبر التمويل الإضافي من خلال التمويل المشترك والأموال التكميلية وتعبئة القطاع الخاص والاستفادة منه والتمويل المناخي مطلوبا لمواجهة التحديات والأزمات الإضافية الناشئة. وارتفع العدد المتزايد باطراد من البلدان التي تمر بأوضاع هشة، والمتضررة جراء الصراعات أو المثقلة بالديون، نتيجة الحاجة إلى إيجاد نفقات إضافية للتخفيف من آثار جائحة كوفيد-19 والارتفاع الذي شهدته أسعار السلع والأسمدة والأغذية خلال العام السابق على وجه الخصوص.

240- وإزاء هذه الخلفية، يحتاج الصندوق إلى تقديم المزيد من المنح لمساعدة من هم في أمس الحاجة إليها، والتي لا يمكن الحصول عليها من خلال الاقتراض أو من خلال الزيادات اللازمة في الميزانية لتحويل المؤسسة والاستفادة من أموال السوق. وعلى الرغم من الالتزام الواسع بأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف 2 الساعي إلى القضاء التام على الجوع، فإن معدل انتشار الجوع لا يزال مرتفعا بل إنه آخذ بالازدياد. وسيفقد الشركاء متعددو الأطراف مصداقيتهم إذا لم يتمكنوا من تغيير ذلك.

241- ويعتبر التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق بالغ الأهمية لتلافي هذا الفشل، وذلك على الرغم من تأثر جميع البلدان بالأزمات المتعددة وتخفيض ميزانيات المساعدة الإنمائية الرسمية في البلدان الراعية التقليدية، كما انطبق ذلك في بعض الحالات على الإنفاق على الزراعة. ولذلك، فإنه من المأمول أن يتمكن شركاء الصندوق من التغلب على توجه تخفيض الميزانية وأن يضمنوا نجاح التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.

242- وقال **السيد Indran NAIDOO** (مدير، مكتب التقييم المستقل، الصندوق) في معرض تقديمه لبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2023 وخطته الإرشادية للفترة 2024-2025، على النحو المبين في الجزء الثاني من الوثيقة GC 46/L.6، إن مكتب التقييم المستقل سيستكمل في عام 2023 تقييما مواضيعيا للتقدم الذي أحرزه الصندوق على صعيد المساواة بين الجنسين وتقييما مؤسسيا لإدارة المعرفة في الصندوق. وسيبدأ أيضا بتقييم مواضيعي جديد للتقدم المحرز في الصندوق في مجالات التغذية والأمن الغذائي، وسيُجري استعراضات مؤسسية لإطار إدارة نتائج التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق ومتابعة للتقييم المؤسسي لعام 2018 للهيكلية المالية للصندوق، كما سيقوم بإعداد التقرير السنوي عن التقييم المستقل للصندوق. علاوة على ذلك، سيستكمل تقييمي الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري في الصين وإثيوبيا، كما سيقوم بجمع البيانات في الأرجنتين، والهند، وموريتانيا، ورواندا، وتركيا. وسيبدأ بتقييم جديد للاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري في الجمهورية الدومينيكية على أن يكتمل في عام 2024، في حين جرى تعليق تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري في هايتي بسبب الحالة الأمنية الخاصة في البلاد.

243- بالإضافة إلى ذلك، سيبدأ مكتب التقييم المستقل بتقييم شبه إقليمي جديد للممر الجاف لأمريكا الوسطى وسيستكمل تقييم مجموعة مشروعات للتمويل الريفي في إقليمي شرق وجنوب أفريقيا. وستُجرى تقييمات لأداء مشروعات في البوسنة والهرسك، وتشاد وجزر سليمان. وسيقوم مكتب التقييم المستقل بالتثبت من جميع تقارير إنجاز المشروعات، وسيشارك في دعم قدرات التقييم الداخلية والخارجية بالتعاون مع إدارة الصندوق والشبكات العالمية القائمة، ومواصلة العمل مع شبكات التقييم الدولية.

244- وجرى اقتراح زيادة متواضعة وإن كانت ذات أهمية حاسمة في موارد الموظفين لتمكين مكتب التقييم المستقل من المضي قدما في تنفيذ استراتيجيته. وتبلغ ميزانية عام 2023 المقترحة 5.97 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 0.51 في المائة من البرنامج المتوقع لقروض ومنح الصندوق، وهو أقل بكثير من الحد الأقصى البالغ 0.9 في المائة الذي حدده المجلس التنفيذي، وأقل بالقيمة الاسمية من ميزانية مكتب التقييم المستقل في السنوات 2019 و2020 و2021.

245- وقال **مندوب من فرنسا**، في معرض ترحيبه بالتغييرات التي أجريت في إعداد الميزانية لعام 2023، إنه على الرغم من الصعوبات التي سببتها أزمة جائحة كوفيد-19 والعدوان الروسي على أوكرانيا، فقد تمكّن الصندوق من الصمود في وجه الصدمات وهو يواصل مساعدة البلدان الأشد ضعفا. ومع الأخذ بعين الاعتبار الإصلاحات الطموحة التي قام بها الصندوق، وخاصة فيما يتعلق بعملية اللامركزية، وسياق الأزمة الحالية، فإن فرنسا تؤيد الزيادات المقترحة في الميزانية لعام 2023 على أساس أنها كانت عرضية ومعتدلة ومبررة. ومما لا شك فيه أن الصندوق سيستخدم الموارد المتاحة له بحكمة، ويعبّر الرقم القياسي البالغ 40 مشروعا وبرنامجا جديدا لعام 2023 عن الجهود الاستثنائية التي يبذلها الصندوق لصالح السكان الريفيين. وشكرت فرنسا السيد Ziller على التزامه تجاه السكان الريفيين من خلال عمله في الصندوق.

246- وقال **مندوب من إثيوبيا** إن إثيوبيا ممتنة للدعم الذي يقدمه الصندوق لقدرة سبل العيش في الأراضي المنخفضة على الصمود ومشروعات الري الصغيرة والمتوسطة الحجم ومساهمة الصندوق في مبادرات التمويل الريفي فيها ومساهمته لصالح المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. وكجزء من التزامها بتقديم مساهمتها الخاصة في برامج الصندوق، فإن إثيوبيا تعمل من أجل اقتصاد أخضر قادر على الصمود في وجه تغير المناخ يمكّن المزارعين في منطقة القرن الأفريقي الهشة من التكيف مع صدمات تغير المناخ.

247- وهناك حاجة ماسة إلى التمويل الذي يقدمه الصندوق من خلال المنح لتسخير موارد المياه المتاحة من أجل بناء قدرة مزارعي البلاد على الصمود في وجه تغير المناخ. والواقع أن المياه يجب أن تكون في صميم برامج التنمية الريفية، وفي هذا السياق ينبغي توسيع نطاق مبادرات الري الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تستهدف المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة على أفضل وجه. وغالبا ما لا تعترف المؤسسات المالية في البلدان

النامية بالأصول الريفية والاقتصاد الريفي. وبالتالي، فإنه من الضروري إنشاء وتنفيذ نماذج وخبرات لتعزيز وصول المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة إلى التكنولوجيات والمدخلات اللازمة لبناء قدرتهم على الصمود.

248- **واعتمد مجلس المحافظين القرار 231/د-46 بشأن الميزانية الإدارية التي تتألف من الميزانية العادية والميزانية الرأسمالية للصندوق، وميزانية مكتب التقييم المستقل في الصندوق لعام 2023.**

سلسلة IFAD Talk - انعدام الأمن الغذائي في أفريقيا: مفارقة يتعين معالجتها

249- وقدمت **السيدة Hélène PAPPER** (مديرة، شعبة التواصل العالمي والترويج، الصندوق)، متحدثة بصفتها منسقة سلسلة IFAD Talk، السيدة Cristina Duarte وكيلة الأمين العام والمستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون أفريقيا.

250- ويمكن مشاهدة سلسلة IFAD Talk مع السيدة Duarte على هذا الرابط.

251- **وعرض شريط فيديو بعنوان "النظم الغذائية في أفريقيا".**

ورُفع الاجتماع في الساعة 1.40 بعد الظهر.

(4) المحضر الموجز المؤقت للاجتماع الرابع المنعقد يوم الأربعاء، 15 فبراير/شباط 2023، الساعة 3.00 بعد الظهر

رئيس المجلس: معالي السيد Alex Alonso Contreras Miranda (بيرو)

جدول المحتويات

	الفقرات
جلسة تفاعلية 4 - التحديات والفرص في علاقة الترابط بين المياه والغذاء والطاقة	255-254
مسائل أخرى (البند 10 من جدول الأعمال)	256
الملاحظات الختامية لرئيس الصندوق	257
اختتام الدورة	259-258

252- **دعي الاجتماع إلى الانعقاد في الساعة 3.05 بعد الظهر.**

جلسة تفاعلية 4: التحديات والفرص في علاقة الترابط بين المياه والغذاء والطاقة

253- قدم الجلسة التفاعلية المنسق السيد René van Hell (مدير دائرة النمو الأخضر الشامل وسفير للتنمية المستدامة، مملكة هولندا). وشارك فيها كل من:

- معالي الدكتورة رانيا عبد المنعم المشاط، وزيرة التعاون الدولي (تنسيق برنامج محور الارتباط بين مشروعات المياه والغذاء والطاقة في مصر)، جمهورية مصر العربية
- الدكتور Kevin Kariuki، نائب الرئيس لشؤون الكهرباء والطاقة والمناخ والنمو الأخضر، مجموعة بنك التنمية الأفريقي
- السيدة Esther Penunia، الأمينة العامة لجمعية Asian Farmers' Association for Sustainable Rural Development، جمهورية الفلبين
- السيد Aaron Leopold، الرئيس التنفيذي لمؤسسة Energrow، جمهورية كينيا

254- ويمكن مشاهدة المناقشة من خلال هذا الرابط.

مسائل أخرى (البند 10 من جدول الأعمال)

255- لم تكن هناك أية مسائل أخرى.

ملاحظات ختامية لرئيس الصندوق

256- أدلى **السيد ألفرو لاريو** (رئيس الصندوق) بملاحظاته الختامية التي يرد نصها الكامل في الفصل الرابع.

اختتام الدورة

257- وأدلى **رئيس الدورة** ببيان ختامي، يرد نصه الكامل في الفصل الرابع.

258- وأعلن اختتام الدورة السادسة والأربعين لمجلس المحافظين.

ورفع الاجتماع في الساعة 4.35 بعد الظهر.

الفصل 4 – البيانات والكلمات الخاصة

فخامة الرئيس حسن شيخ محمود

رئيس جمهورية الصومال الاتحادية

معالي السيدة Mia Amor Mottley

رئيسة وزراء بربادوس

معالي السيد Edmondo Cirielli
نائب وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي
في جمهورية إيطاليا

السيد شو دونيو
المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

السيد ديفيد بيزلي
المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي

معالي السيد Alex Alonso Contreras Miranda
رئيس مجلس المحافظين
ومحافظ جمهورية بيرو

معالي السيدة Haifa Aissami Madah
نائبة رئيس مجلس المحافظين
والمحافظة المناوبة لجمهورية فنزويلا البوليفارية

معالي السيد William Roos
نائب رئيس مجلس المحافظين
ومحافظ الجمهورية الفرنسية

السيدة Cristina Duarte وكيلة الأمين العام
المستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون أفريقيا

السيدة Margaret Tunda Lepore،
عضو اللجنة التوجيهية لمنتدى الشعوب الأصلية

السيد ألفرو لاريو
رئيس الصندوق

السيدة ديردرا ماك غرينرا
سكرتيرة الصندوق بالإنابة

البيان الترحيبي للسيد ألفرو لاريو، رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أمام المتحدثين الرئيسيين

السيد رئيس الدورة،

السادة نواب الرئيس،

أصحاب السعادة والمعالي،

معالي المحافظين الموقرين،

السيدات والسادة،

يشرفني أن أرحب بكم جميعا في الدورة السادسة والأربعين لمجلس محافظي الصندوق.

وأود أن أرحب بأول متحدث افتتاحي موقر وشريك مقرب، السيد شو دونيو، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. وشكرا جزيلا لكم على الترحيب بنا مرة أخرى في منظمة الأغذية والزراعة. ونحن ممتنون لشراكتكم المستمرة والمتينة. وتمتلك الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، مجتمعة، الهياكل والدراية اللازمة للتصدي للجوع والفقر. ونحن بحاجة إلى مواصلة توحيد الجهود وتعبئة الموارد لدعم فقراء الريف في أكثر السياقات هشاشة. فتعاوننا الذي لا يتزعزع ضروري لإطعام العالم بشكل مستدام وتمهيد الطريق نحو مستقبل أكثر قدرة على الصمود وأكثر استدامة.

ويشرفني أن أرحب بفخامة السيد حسن شيخ محمود، رئيس جمهورية الصومال الفيدرالية. ونحن سعداء جدا بوجودكم هنا. وإنني أثني على قيادتكم وجهودكم الرامية إلى القضاء على الفقر الريفي وآثاره على الأمن الغذائي في الصومال.

ونود أن نكرر النداء العاجل الذي وجهته حكومتكم إلى الشركاء الدوليين من أجل تقديم الدعم للتصدي لحالة الجفاف المتدهورة في الصومال. ونحن نرى أن برامج الصندوق، إلى جانب منظمات الأمم المتحدة الأخرى، يمكن أن تساعد الصومال على بناء قدرة سبل العيش الريفية على الصمود. وكونوا على ثقة من عزم الصندوق على دعم الصومال في كل خطوة على امتداد الطريق.

وأتقدم بخالص تقديري لمعالي السيدة Mia Amor Mottley، رئيسة وزراء بربادوس لمشاركتها بيانا مسجلا بالفيديو. وقد كان لترويج معاليها القوي للعمل المناخي نيابة عن الدول الجزرية الصغيرة النامية أثر في جميع أنحاء العالم. وقد استثمر الصندوق وشركاؤه في منطقة البحر الكاريبي وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى لربط تكيف فقراء الريف مع تغير المناخ من خلال بناء القدرات والزراعة الذكية مناخيا والبنية التحتية القادرة على الصمود، وكان كل ذلك مدعوما بالابتكار الرقمي.

ويشرفني أن أرحب ببيان معالي السيد Antonio Tajani، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية والتعاون الدولي للجمهورية الإيطالية، والذي ألقاه نيابة عنه معالي السيد Edmondo Cirielli، نائب وزير الخارجية والتعاون الدولي. ويسعدنا أن يكون معنا ممثل عن بلدنا المضيف الرائع. ونشيد بالتزام إيطاليا الطويل الأمد ببناء نظم غذائية مستدامة وقادرة على الصمود وشاملة. كما أننا سعداء للغاية بشراكة الصندوق مع بنك Cassa Depositi e Prestiti والتي تتعزز باطراد.

وبينما لم يستطع السيد ديفيد بيزلي، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، أن يكون معنا اليوم، فإنني أشكره أيضا على البيان المسجل بالفيديو الذي سنشاهده قريبا. وأود أن أشكره على قيادته. وفي خضم الأزمات الجديدة والقديمة، يرتقي برنامج الأغذية العالمي مرة أخرى إلى مستوى التحديات. وفي سياق الأمن الغذائي المثير للقلق على نحو خاص، يقف الصندوق إلى جانبه لوقف دورة الأزمة وتقديم حلول طويلة الأمد لبناء عالم خال من الجوع.

البيان الترحيبي للسيد شو دونيو، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

أصحاب السعادة والمعالي،
السيدات والسادة،
زملائي الأعزاء،
يسعدني أن أخاطبكم اليوم باسم منظمة الأغذية والزراعة، وأشكر زميلي العزيز، ألفرو لاريو، رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على هذه الدعوة. ونريد أن نقدم جميع الخدمات لأعضاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة. ويسعدنا استضافة مجلس محافظي الصندوق هنا في مقر منظمة الأغذية والزراعة، بروح الأخوة الوثيقة والعمل المشترك والدعم المتبادل. وهناك العديد من التحديات التي يلزم أن نواجهها معا، لتحقيق غاياتنا المشتركة المتمثلة في القضاء على الجوع وتنفيذ مهماتنا النبيلة جنبا إلى جنب. وتستمر النزاعات، والجائحة، والأزمات المناخية، والتباطؤ الاقتصادي والركود الاقتصادي، وعدم المساواة في الحد من كمية وجودة الأغذية المتاحة التي يمكن الوصول إليها بأسعار معقولة لجميع الأشخاص، وخصوصا الفئات الضعيفة. وقد أدت الحرب في أوكرانيا إلى تفاقم الوضع من حيث توافر الأغذية، وإمكانية الوصول إليها والقدرة على تحمل تكاليفها، وألقت بظلال مخيفة على الأمن الغذائي والإمدادات الغذائية على مستوى العالم. ومن الأهمية بمكان أن نتصدى لهذه التحديات العالمية المتداخلة بالتنسيق المشترك فيما بيننا، واعتماد كل منا على المزايا النسبية التي يحظى بها الآخر.
واسمحوا لي أن أشارككم بعض الأفكار عما هو مطلوب لإحداث تغيير حقيقي معا. أولا، علينا زيادة الاستثمار المسؤول في نظم الأغذية الزراعية والتنمية الريفية. وهذه طريقة من أكثر الطرق فعالية للحد من الجوع والفقر، مع الحفاظ على الكوكب. ويحدد الإطار الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة للفترة 2022-2031 عشرين مجالا من المجالات البرامجية ذات الأولوية، بحيث يُخصَّص مجال واحد منها بشكل خاص من أجل "تعزيز الاستثمارات"، وهو ما يتميز بالتعاون الوثيق مع المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وغيرهما. ومن خلال مركز الاستثمار في منظمة الأغذية والزراعة، نجلب الخبرة التقنية لجذب استثمارات عامة واسعة النطاق في الأغذية والزراعة بشكل عام. ومنذ عام 1977، عندما أُنشئ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ساعد مركز الاستثمار التابع لنا على إعداد أكثر من 400 مشروع يمولها الصندوق في 160 بلدا، ما ساعد على حشد استثمارات تبلغ قرابة 16.5 مليار دولار أمريكي.
ثانيا، علينا تسخير إمكانات الابتكار والتكنولوجيا. ستمكننا استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة الجديدة للعلوم والابتكار من تكثيف جهودنا والتصدي للتحديات العاجلة والمعقدة والمتداخلة التي تواجه نظم الأغذية الزراعية لدينا، من خلال قيادة نموذج عمل جديد لمساعدتنا على تحقيق أفضل النتائج. وفي منتصف شهر أكتوبر/تشرين الأول 2022، استضفنا أول منتدى للعلوم والابتكار، في سياق منتدى الأغذية العالمي السنوي، الذي عُقد بالتوازي مع منتدى الاستثمار الخاص بمبادرة العمل يدا بيد ومنتدى الشباب - إذ تضمن ثلاثة مكونات رئيسية من أجل تحول نظم الأغذية الزراعية وتحقيق التنمية الريفية.
وبالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، نجحنا في دعم الأعضاء من خلال دمج التمويل مع الخبرة التقنية. وما فتئنا نعمل على البناء على الحلول المبتكرة القائمة والناجحة عبر كلتا المنظمتين. ويتضمن ذلك تقنية سلسلة الكتل، والأتمتة، واستخدام الذكاء الاصطناعي في نظم الأغذية الزراعية لمساعدتنا على تقديم قيمة مضافة لأعضائنا وضمان عدم ترك أحد يتخلف عن الركب - وخصوصا مزارعينا. وتدعم منظمة الأغذية والزراعة أيضا الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في وضع خطط عمل إقليمية لتوسيع نطاق التحول الزراعي الرقمي في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وتطوير مشروعات في شرق أفريقيا. ولقد عدت لتوي من بربادوس، وأنا سعيد بتعاوننا مع برنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية في مبادرة الكاريبي لتحقيق القدرة على الصمود التابعة للجماعة الكاريبية في الإقليم.
ثالثا، علينا أن نتأكد من أن يكون المزارعون جوهر كل عملنا وأن يظلوا مركزيين في كل ما نقوم به. فالمزارعون يساهمون بأكثر من مجرد الأغذية التي ينتجونها. ويُعتبر المزارعون الأسريون، والشعوب الأصلية، والرعاة،

والعاملون في قطاع الحراجة، وصيادو الأسماك أساسيين لنظم الأغذية الزراعية الفعالة والشاملة والقادرة على الصمود والمستدامة في جميع أنحاء العالم - ولضمان إنتاج أفضل، وتغذية أفضل، وبيئة أفضل، وحياة أفضل للجميع.

زملائي الأعزاء،

من المهم أن ندرك أثر عملنا الجماعي والمتسق، بما في ذلك زيادة الدعم لصغار المنتجين. وقد عززت منظمة الأغذية والزراعة التزامها بضمان الوصول العادل إلى الموارد الطبيعية، وحقوق الحيازة، والموارد الإنتاجية، والمعلومات، والتكنولوجيا، والابتكار، والأسواق وعمليات صنع القرار. ويسعدني أن أشاطركم أن منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية يعملان بشكل وثيق أكثر فأكثر لتنفيذ هذا الالتزام. ومن خلال الأمانة المشتركة لعقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية، ننسق الإجراءات لإحداث أثر ملموس على أرض الواقع. وتحت مظلة العقد، ساهمنا في وضع 12 خطة عمل وطنية، وثلاث خطط عمل إقليمية تهدف إلى تعزيز الزراعة الأسرية.

وثمة مجال رئيسي آخر لتعاوننا يتمثل في عملنا المشترك مع الشعوب الأصلية.

وخلال المنتدى السادس للشعوب الأصلية في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الذي عُقد أمس، ناقشت الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها والأعضاء وقادة الشعوب الأصلية سبل زيادة تعزيز ومواصلة الاعتماد على عمل التحالف بشأن النظم الغذائية للشعوب الأصلية، الذي أُطلق رسميا خلال منتدى الأغذية العالمي لعام 2022 في خيمة Boassu البدوية التي أقيمت هنا في مقر منظمة الأغذية والزراعة – إنه حدث هام وتاريخي.

زملائي الأعزاء،

من الأمثلة المهمة الأخرى على تعاون الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها عملنا المشترك في برنامج الساحل، الذي ساهمت فيه كل وكالة من وكالاتنا بميزتها النسبية لمعالجة الأسباب الجذرية للجوع، وتعزيز قدرة الفئات الأكثر ضعفا على الصمود، وضمان الأمن الغذائي، والتغذية والسلام المستدام. وأستطيع أن أرى بنفسي كيف أن التعاون بين منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، إلى جانب برنامج الأغذية العالمي، يواصل النمو بقوة وقد أصبح مهما الآن أكثر من أي وقت مضى. ولا يزال يتعين القيام بالكثير، إذ لم يتبق سوى سبع فترات بذر لتحقيق خطة عام 2030 ودعم الأعضاء لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلينا أن نتصرف الآن بكفاءة وفعالية واتساق وفي إطار تعاوني. وتُعد الرؤية الاستراتيجية للصندوق الدولي للتنمية الزراعية ودعمه عاملين أساسيين لتعاوننا الناجح وتحقيق نتائج جماعية.

وأتمنى أن يعقد مجلس محافظي الصندوق اجتماعا ناجحا يشمل توجيهات فعالة ومشاركة لطيفة. وقبل أن أختتم حديثي، أود أن أنتهز هذا الوقت تحديدا لأبعث بخالص التعازي لخسارة الأرواح الأسبوع الماضي في تركيا وشمال الجمهورية العربية السورية. حفظكم الله جميعا وليحفظكم محمد.

وشكرا جزيلا لكم.

كلمة رئيسية لفخامة الرئيس حسن شيخ محمود، رئيس جمهوريّة الصومال الاتحادية

صباح الخير، أصحاب المعالي، السيدات والسادة،

إنه لشرف كبير لي أن أشارك في الدورة السادسة والأربعين لمجلس محافظي الصندوق هنا في مدينة روما التاريخية في إيطاليا. وأتوجه بالشكر إلى إيطاليا حكومة وشعبا على الترحيب الحار وحسن الضيافة اللذين أحظى بهما مع الوفد خلال هذه الزيارة. وأنوّه أيضا بالمجهود الكبير الذي يبذله جميع المهنيين في الصندوق الذين جعلوا هذا الاجتماع ممكنا.

إن موضوع هذا العام: "تسريع العمل من أجل الأمن الغذائي"، هو موضوع مأسوي ومناسب في توقيته في آن واحد. فهو مأسوي لأنه، في هذا الزمن حيث عالمنا أغنى وأكثر تقدما من الناحية التكنولوجية مما كان عليه في أي وقت مضى في التاريخ البشري، ويُظهر تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2022 الصادر عن الأمم المتحدة أن عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع ارتفع إلى 828 مليونا في عام 2021. وقد عجز مليارات الأشخاص، ولا يزالون عاجزين عن توفير نمط غذائي صحي، وتبقى النساء والأطفال، مثلما هو الحال للأسف في معظم الأحيان، الأكثر عرضة لأشد أشكال الجوع. وقد سئمت حقا من هذه الإحصائيات المروعة والقصص المؤلمة، وحكومتي عازمة على التحرك بهذا الصدد في الصومال. ولذلك أنا على يقين شديد من أن هذا الاجتماع الذي يعقده الصندوق يأتي في الوقت المناسب إذ يجب أن يعيد تنشيط وتركيز شغفنا وعزمنا لوضع حد بصورة نهائية ومستدامة للجوع الذي يمكن تفاديه، وذلك على الرغم من كافة التحديات القائمة اليوم.

وفي الصومال، نأخذ الأمن الغذائي على محمل الجد إلى حد كبير. وفي الواقع، أشرت مرارا في السابق إلى أن حكومتي تعتبر الأمن الغذائي جزءا أساسيا من الأمن القومي. وبهذا المعنى، فإن المقولة القديمة بأن "الشخص الجائع هو شخص غاضب" صحيحة لأن نقص الأغذية، والجوع وتدهور الظروف اللازمة لجعل الزراعة فرصة اقتصادية حيوية كما في السابق، أدت دورا رئيسيا في إطالة أمد النزاعات المحلية ودفعت بجماعة الشباب الإرهابية الدولية إلى خلق مساحات حيث يسيطر على شرائح من السكان الريفيين، لا سيما الشباب، ويلقّنهم التشدد، ويقوم بإخضاعهم. ونحن نردّ الآن بضراوة من خلال شن هجمات عسكرية ناجحة لتحرير معظم هذه الأراضي من قبضة الجماعة الإرهابية، ولكننا نواجه التحدي المتمثل بإعادة بناء مستقبل مفعم بالأمل لأشخاص قادرين على الصمود ومستحقين حقا مع قاعدة زراعية مبتكرة وقوية لمعالجة انعدام الأمن، وانعدام الأمن الغذائي والتنمية المستدامة.

أصحاب المعالي، السيدات والسادة،

تسريع العمل من أجل الأمن الغذائي أمر محوري للبقاء وازدهار العالم في القرن الحادي والعشرين. وقد أظهرت الحرب في أوكرانيا، على نحو مؤلم جدا، أن الأمن الغذائي يمثل تحديا دوليا في ضوء سلسلة الإمداد العالمية المعقدة ذات التركزات الإقليمية. ويجب على دول كالصومال، ومعظم الدول الأخرى التي تستورد معظم موادها الغذائية الأساسية، التكيف من أجل البقاء وإطعام سكانها في المرحلة المقبلة.

وفي الصومال، يعاني أكثر من نصف السكان من انعدام الأمن الغذائي اليوم، ويشملون الأشد ضعفا في مجتمعنا، بمن في ذلك النساء والأطفال. ومع تعثر موسم الأمطار للمرة الرابعة على التوالي، فقدَ عدد كبير من المجتمعات المحلية الريفية سبل عيشها، وارتفعت أسعار الأغذية وتفاقمت الأزمة الإنسانية الناجمة عن الجفاف. وفيما لا نزال نحتاج إلى مساعدات إنسانية طارئة لتجنب أسوأ حالات الجفاف والجوع اليوم، أنا على يقين شديد من أننا قادرون في الصومال على تحقيق الأمن الغذائي في المستقبل.

ويتمتع الصومال بوفرة من الأراضي والفرص الزراعية داخل البلاد، وبما أن نسبة كبيرة من السكان هي من الشباب، بالإضافة إلى تاريخ من الإنتاج الزراعي الذي يمثّل نحو 65 في المائة من اقتصادنا في الوقت الحالي، أمامنا فرصة حقيقية لجعل الأمن الغذائي واقعا فعليا على الأرض. ويكمّل الأمن الغذائي، بوصفه هدفا جامعا بين السياسات، رؤية حكومتنا الأوسع من أجل صومال قوي وموحد وتقدمي يعيش بسلام مع نفسه ومع العالم. فجميع أولوياتنا الرئيسية في

السياسات اليوم، سواء في الأمن والإصلاح الاقتصادي والتعافي أم في توفير الخدمات العامة الأساسية واستحداث فرص العمل، يمكن تحقيقها في إطار الإصلاحات والاستثمارات الزراعية التي نقوم بها، ومن خلالها وبالاقتران معها.

والطموح نقطة انطلاق جيدة لتسريع العمل من أجل الأمن الغذائي، ولكننا ندرك أنه يجب أن يُستتبع سريعا بالتحرك للإفادة من الزخم الوطني والعالمي. ونملك في الصومال توجها واضحا من خلال اتفاقية تسليم الأغذية والزراعة، وقد بدأنا باتخاذ إجراءات من خلال الالتزام بتعزيز سياساتنا وعملياتنا الزراعية، وتسريع الاستثمارات في رأس المال البشري وإعادة تركيز جهودنا الجماعية على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة مع ممارسة أثر حقيقي على حياة شعبنا.

وينصب تركيزنا على دعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، والرعاة والرعاة الزراعيين للنهوض بأراضيهم وتحويلها إلى أعمال مزدهرة توفر الأمن الغذائي للمجتمعات المحلية الريفية الأوسع والأمة الصومالية فيما تنتج كميات كافية لاستهلاكها محليا وكذلك بيعها في الأسواق الدولية لتحقيق أرباح.

وفي هذا الصدد، تبدي جميع مؤسسات القطاع الخاص الحيوية ومؤسسات التمويل المتنامية في الصومال دعما للاستثمارات الزراعية من أجل تحديث القطاع، وقد بدأ عدد كبير منها بالعمل مباشرة مع المزارعين، لا سيما النساء والشباب، لبث الأمل وتوليد الفرص من جديد في الزراعة. ونشجع أيضا بنشاط جميع شركائنا الثنائيين والمتعددي الأطراف، بما في ذلك الصندوق، لدعمنا في النهوض بالزراعة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والسلام والازدهار واستحداث فرص العمل.

إنه أمر بالغ الأهمية في مرحلة حرجة لبلادنا، وسيساهم، على نحو شبه مؤكد، في تسريع تحقيق الأمن الغذائي في الصومال.

أصحاب المعالي، السيدات والسادة،

الصومال بلد غني بموارده البرية والبحرية التي يجب أن تجعل منه سلة غذائية لا بلدا يعاني من انعدام الأمن الغذائي. ولكن ثلاث مسائل رئيسية تواجهنا في تحقيق الأمن الغذائي، وهي: النزاع، والمناخ وعدم القدرة على تحمل الديون والمتأخرات الوطنية.

وفيما يتعلق بالنزاع، ينصب تركيزنا الآن، كما أشرت آنفا، على إلحاق الهزيمة بالجماعة الدولية في الداخل، بالوقوف معا كشعب واحد جنبا إلى جنب مع شركائنا الدوليين. وقد لبّى الشعب الصومالي نداء حكومتنا للوقوف صفا واحدا لدحر شر الإرهاب من أرضنا، وقام بتعبئة عفوية، ويقدّم دعما نشطا للأجهزة الأمنية الحكومية من أجل تحرير أراضيه. وتشمل الأراضي المحررة حديثا مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية التي ينبغي الاستثمار فيها، وهو ما نأمل أن يتحقق قريبا.

وثمة أسباب كثيرة تدعونا إلى التفاؤل، ولكن يأتي في صدارتها أننا نحرز تقدما مطردا في تنفيذ برنامجنا للتخفيف من الديون، ونأمل بلوغ نقطة الإنجاز في مبادرة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون بحلول نهاية العام الجاري. ونأمل أن يؤدي ذلك إلى تحرير قدر أكبر من الموارد المحتملة الوطنية والدولية لاستثمارها في أمننا الغذائي، بما يساعد حكومتنا على تسريع الاندفاعة من خلال استثمارات فعلية ملموسة جنبا إلى جنب مع جميع شركائنا، بمن في ذلك أصدقاؤنا في الصندوق.

ويطرح تغير المناخ تحديا حقيقيا في الصومال، ويجب علينا وضع إجراءات للتخفيف من آثاره والتكيف معه بما يساعدنا جميعا على تخطي الأزمات والصدمات المتكررة التي يتسبب بها تغير المناخ، بما في ذلك تحسين إدارة الموارد المائية، ونظم إدارة الفيضانات، وتعرية التربة. لقد أنشأنا، لأول مرة، وزارة البيئة في الصومال كي تكون الجهة الريادية في هذه المجالات الأساسية، وهذا يقدّم دليلا على مدى الجدية التي نتعامل بها مع الحاجة إلى معالجة هذا التهديد الوجودي المحدق بنظمنا الغذائية الهشة ونمط عيشنا بكامله.

أصحاب المعالي، السيدات والسادة،

يسرني القول بأن متأخرات الصومال المستحقة للصندوق قد سُددت بفضل الدعم السخي والمناسب في توقيته الذي قدمته الحكومات الألمانية والبلجيكية والسويدية والإيطالية. شكرا جزيلا لكم.

والآن، مع هذه البداية الجديدة، بإمكان الصندوق تعميق التزامه مع الصومال بما أننا قادرون على الوصول إلى جميع الخدمات المتاحة التي تقدمها هذه المؤسسة العظيمة. وأدرك أن الصندوق بدأ العمل على تصميم برنامج جديد مع حكومتنا لمعالجة انعدام الأمن الغذائي، والتكيف مع تغير المناخ، وتدهور الأراضي والتنوع البيولوجي. وهي بالفعل بداية التزام جديد وواعد سوف يسرّع، ويجب أن يسرّع العمل على الأرض من أجل تحقيق الأمن الغذائي للمزارعين والرعاة والرعاة الزراعيين الصوماليين بالإضافة إلى الصوماليين عموما.

وخلاصة القول، أعتقد أن التحدي الحالي المتمثل بانعدام الأمن الغذائي في الصومال ومختلف أنحاء العالم ليس عصيا على الحل. ويمكننا أن نتخطاه معا من خلال الشراكات المتجددة والمعززة لتسريع العمل وتنسيقه من أجل مكافحة انعدام الأمن الغذائي. ويقدّم تبادل المعرفة، وتشارك الأعباء، واستراتيجيات تعبئة الموارد المشتركة وتعزيز الاستثمار والتجارة حلولا حقيقية يمكننا العمل عليها معا.

وهناك بالفعل نقاشات وإجراءات عالمية بشأن مسائل ذات صلة كتغير المناخ، وإدارة النزاعات، والبنية التحتية، والاقتصاد الأزرق، والتكنولوجيا، والهجرة غير الشرعية، والتمدد الحضري السريع، ودعم النازحين داخليا، والمنظور الجنساني، واستحداث فرص عمل لائقة، على سبيل المثال لا الحصر.

ولكن يتعين علينا الآن الربط بين جميع هذه المواضيع المهمة نظرا إلى أنها تتداخل كلها مع تسريع الأمن الغذائي. وبالإضافة إلى ذلك، لننظر إلى جميع النظم الغذائية معا، لا إلى الزراعة فحسب بل أيضا إلى الثروة الحيوانية والسمكية لتصميم وتنفيذ سياسات مبتكرة وشاملة مصحوبة بالتمويل والاستثمارات التي يمكن الوصول إليها لتخطي الأزمة العالمية المزمنة لانعدام الأمن الغذائي. ويقتضي ذلك أفكارا خلاقة جديدة ومبتكرة، وانفتاحا ذهنيا.

ولا يجوز لنا العمل بطريقة منعزلة أو منفردة إذا كنا نسعى إلى تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، لا سيما القضاء التام على الجوع وسوء التغذية بحلول عام 2030، في مختلف أنحاء العالم، بحسب ما نأمله ونتطلع إليه في هذا الاجتماع اليوم. وفي المرحلة المقبلة، سنبذل قصارى جهدنا للاستمرار في تجنب التأخر عن السداد، مع اضطلاع الزيادة المرتقبة في الإيرادات المحلية للقطاع الزراعي بدور أساسي في هذا الصدد.

أصحاب المعالي، السيدات والسادة،

مجددا، أتوجه بالشكر إلى جميع من يقفون إلى جانب الصومال في الأوقات العصيبة، وإلى من وقفوا إلى جانبه في الظروف الصعبة التي عرفتها البلاد خلال العقدين المنصرمين. وأعرب من جديد عن تقديري وترحيبي بالتزام الصندوق المتجدد مع الصومال.

وشكرا لكم.

كلمة رئيسية للسيدة Mia Amor Mottley، رئيسة وزراء بربادوس

معالي السيد ألفرو لاريو، رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،

معالي المحافظين الموقرين،

الحضور الكرام في الدورة السادسة والأربعين لمجلس محافظي الصندوق،

أقول لكم شكرا لمنحي الفرصة لمخاطبتكم أيها القياديون، وأفعل ذلك انطلاقا من احترامي لكم كمنظمة يتردد صدى شعارها في أعماق نفسي، ألا وهو: الاستثمار في السكان الريفيين.

أنا ترعرعت في مناطق حضرية، وذلك في المقام الأول لأن والدي وجدي كليهما كانا ممثلَين عن العاصمة بريدجتاون. لكنني ورغم أن صخب وتيرة الحياة وسرعتها في المدينة يشكلان جزءا من الحمض النووي لجيناتي الوراثية، كنت أشعر دائما بارتباط عميق وإعجاب شديد بالناس الذين ترعرعوا في محيط ريفي، ولا حاجة لذكر قدرتهم على التمتع بطبيعة الأرياف في هذا المحيط. ومن نواح عديدة، فإن الخروج من دوامة التنافس المحموم في أجواء المدينة، أو الخروج مما يسميه Bob Marley غابة الإسمنت، والاقتراب من الناس الذين يعيشون في الأرياف وفي هذه المساحات المفتوحة، هو في نظري السبيل الوحيد إلى تمكين المرء في بعض الأحيان من رؤية أحسن ما يمكننا أن نقدمه كبشر، وذلك لسبب رئيسي هو أن هذا الإحساس بفضاء المساحات المفتوحة يوسِّع أيضا مساحات العقل في رؤوسنا إلى حد القدرة على الرؤية من منظور مختلف والقدرة على أن نحلُم.

وأقول كل هذا لا لأذهب بعيدا في الرومانسية. والحقيقة هي أن قولي هذا قول عملي خالص، مفاده أنه إذا أردنا بلوغ الأفضل لكوكبنا الأرضي والأفضل للبشرية، لوجب علينا أن نستثمر في جميع شعوبنا، ولكن أن نستثمر بوجه خاص في السكان الريفيين الذين لا يُعطَون الفرص في أحيان كثيرة جدا، لسبب رئيسي يعزى إلى بُعْد المسافات الفاصلة بينهم وبين المدن. وأقول هذا بقناعة تامة لأنني لحسن طالعي أتولى قيادة بلد وحزب سياسي تقوم قيمهما الأساسية على التوزيع العادل للاستثمار في مختلف أنحاء بلدنا. وفي بلدي، إن كلفة رحلة قصيرة بباصات النقل العام في الشريط الحضري تساوي كلفة الرحلة بالباص على الطرق الريفية للانتقال من قرية إلى أخرى، وتبلغ 3.50 دولار بربادوسي أو ما يعادل 1.75 دولار أمريكي. وعندما تأتون إلى بلدنا، نعم هذه دعوة مفتوحة لكم جميعا لزيارتنا، ستشاهدون ذلك بأنفسكم. وسوف ترون أننا كشعب نؤمن أساسا بأنه لا ينبغي أن تكون ولادة الشخص في أسرة ريفية عقابا له. ونؤمن بأنه ينبغي بذل كل الجهود لتوصيل الخدمات إلى الشعب، وسواء تعلق الأمر بالوصول إلى الطاقة، أو الماء، أو المدارس، أو النقل، أو المراكز الصحية أو مناطق الاستجمام، نحن نؤمن بأنه ينبغي عدم تقليل فرص الوصول أو خدمات نوعية الحياة لمجرد العيش في منطقة ريفية.

وعندما تأتون فعلا إلى بربادوس وتخرجون لمشاهدة مناطقنا الريفية الجميلة، سوف ترَوْن بربادوسيين ريفيين، كالسكان الريفيين في جميع أنحاء العالم، يزرعون ويعتنون ويطهون ما يأكلون. وليس السكان الريفيون بحاجة إلى شعارات عاطفية جذابة مثل "الوجبات البطيئة" أو إلى مصطلحات تقنية مثل الأمن الغذائي. فهذه حياتهم. وهذا ما عرفوه طوال حياتهم: زراعة أغذيتهم والعناية بها وطهوها. فهم يعيشون كل هذا. إذن أيها الزملاء، ورغم المسافات الجغرافية والفوارق، مهما كانت، التي تفصل مناطقنا الريفية عن المدن، إن الأرض هي كل ما يجمع بيننا، كما قال Wendell Berry الروائي والناشط البيئي الأمريكي. وهذا يعني أن سكان القرى الريفية والمجتمعات المحلية الريفية لا مفر لهم من الأزمات العديدة التي يواجهها كوكبنا الأرضي اليوم. والسكان الريفيون على سطح الكرة الأرضية هم بالفعل مَن يشعرون بالأثر الكامل للأزمات التي ليسوا مسؤولين عنها وليس لهم سوى قدر ضئيل من الحماية منها. فالحرب، والجائحة، وأزمة المناخ، وتكاليف الطاقة، ونضوب الشعاب المرجانية، وعرقلة خروج السفن من الموانىء والدخول إليها، وتعطيل سلاسل الإمداد، والتضخم والركود أدت كلها إلى قلة الوقود لاستخدامه في الصيد لدى صيادي الأسماك، وقلة الأعلاف والمياه اللازمة لتربية الحيوانات لدى الرعاة وقلة البذور والأسمدة اللازمة للزراعة الغذائية لدى المزارعين. وعند جمع كل هذه العوامل معا، تحصلون على صورة الواقع في هذا العالم الذي يشهد أزمة غذائية غير مسبوقة.

وورد في إحصائيات صادمة بالفعل صادرة عن الأمم المتحدة أن عدد الجياع في الوقت الحاضر أكبر من عدد الجياع في عام 2015، وهو العام الذي أُعلنت فيه لأول مرة أهداف التنمية المستدامة. وأريد أن أكرر ذلك: إن عدد الجياع في الوقت الحاضر أكبر من عدد الجياع في عام 2015، وهو العام الذي أُعلنت فيه لأول مرة أهداف التنمية المستدامة التي التزمنا بها جميعا. إذن السؤال هو: كيف عسانا أن نتصدى للتحديات المعقدة التي تواجهنا في مسائل المناخ، والتنوع البيولوجي، وارتفاع مستويات سطح البحار، ومقاومة مضادات الميكروبات، والوباء المعلوماتي ونحن لا نستطيع في الوقت ذاته أن نعرف كيف نوزع الأغذية والموارد توزيعا عادلا بحيث يتمكن كل فرد على سطح كوكبنا من الحصول على الطعام. نعم يا أصدقائي إن العالم يحتاج إلى تغيير. إن العالم يحتاج إلى إصلاح. إن العالم يحتاج إلى نظام مالي عالمي يفي بالغرض للجميع ويقدم حلولا تتناول المشاغل المالية المباشرة للبلدان الضعيفة وتزيد في الوقت نفسه أيضا قدرتها على الصمود في وجه الصدمات.

ويحتاج العالم إلى نظام يتناول المسألة المستمرة عاما بعد عام وهي مسألة قدرة البلدان الفقيرة على الوصول إلى الموارد بالسرعة والحجم المطلوبين لمعالجة أزمة المناخ، والتخفيف من شدة الضائقة المالية، والتمكين من التنمية الاقتصادية، وزيادة سلامة المواطنين. ولكن العالم يحتاج أيضا إلى تناول حالة الفقراء، ويعيش 70 في المائة من الفقراء في بلدان متوسطة الدخل. وإذا حرمنا البلدان المتوسطة الدخل من الوصول إلى التمويل التيسيري، لا سيما مع علمنا بضعفها في وجه أزمة المناخ، والجوائح، وأشياء أخرى كثيرة، لا نكون في هذه الحالة قد حققنا الهدف المتمثل بانتشال الفقراء من فقرهم. والواقع يا أصدقائي هو أن النمو الزراعي أنجح من القطاعات الأخرى بمقدار الضعفَين إلى أربعة أضعاف في الحد من الفقر، والحؤول دون أن يكون الناس شديدي الفقر. وتجنُّبا لتكرّر الأزمات الغذائية، وبغية إنهاء الجوع والفقر، يجب أن يكون لدى البلدان حيّز مالي للاستثمار في الزراعة وفي النظم الغذائية بالسرعة والحجم اللازمين، ولضمان التنمية الريفية الطويلة الأجل. ويجب أن يُتاح للبلدان الوصول إلى التكنولوجيا. ويجب أن يتاح للبلدان الوصول إلى الثقافة العامة المتعلقة بالإلمام بممارسة زراعتها الغذائية بدون استخدام مبيدات الآفات التقليدية التي قد تزيد تماما مقاومة مضادات الميكروبات لديها ومن ثم تؤثر في قدرتها على مكافحة العدوى عندما تكون في أمس الحاجة للحماية.

ومن نافل القول إن لكل منطقة خصائصها وتحدياتها. فنحن في منطقتنا، منطقة الكاريبي، التي تتألف في معظمها من دول جزرية صغيرة نامية، يواجهنا تحدي الاعتماد الشديد على الواردات الغذائية، لأن القيود الشديدة التي يخضع لها إنتاج الأغذية المحلي لا تقتصر على البيئات الطبيعية الهشة، أو الكتل البرية الصغيرة، أو محدودية إمدادات المياه، لكنها تشمل شروط السياسة التجارية التي تجعل مزارعينا غير قادرين على المنافسة ومن ثم على مواصلة الزراعة على مدار السنة. وأدى هذا الاعتماد الكبير على الأغذية المستوردة، التي هي في معظمها أغذية مصنَّعة ومبسترة بدرجة عالية، إلى مشكلة أكثر تخفيا لكنها ليست أقل صعوبة لنا جميعا ألا وهي: أزمة التغذية والأمراض غير المعدية. ولذلك فإننا لا نتحدث عن الأمن الغذائي فحسب، لكننا نتحدث عن الأمن الغذائي والتغذوي. أيها الأصدقاء، إننا نؤيد برنامج العمل العالمي بشأن الأمن الغذائي والتغذية في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وهذا البرنامج يدعو إلى زيادة في الزراعة المحلية، وتمكين المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وصغار منتجي الأغذية مع تركيز على النساء والشباب بوصفهم محورا لتنمية سلاسل قيمة مستدامة وقادرة على الصمود ومراعية للتغذية.

ونحن في بربادوس، حققنا زيادة كبيرة في الاستثمار والتركيز على الصناعة الزراعية وعلى الأمن التغذوي والغذائي. وعلى المستوى الصغير، سعينا إلى توسيع نطاق الدعم والمعرفة للمزارعين المحليين وصغار المزارعين. ونواصل القيام بذلك، خصوصا في مجال الممارسات التي نأمل في أن تمكّنهم من ترك الممارسات الضارة والاتجاه صوب تعزيز قدرتهم على مكافحة الميكروبات الفائقة. وعلى المستوى الكبير، ومع الإدراك التام للتحديات التي تمثلها الكتلة البرية الصغيرة في بلدنا، وطدنا علاقاتنا القوية مع جيراننا الكاريبيين في غيانا، ونعمل لإنشاء محطة غذائية لبربادوس وغيانا كشراكة بين القطاعين العام والخاص. فلدى غيانا وفرة في الأراضي وموارد المياه، وبربادوس مركز إقليمي للسفر الجوي والبحري. ولذلك فإننا سوف نبني في بربادوس مرفقا متعدد الأغراض سوف يتألف من 45 حاوية تُسمى معامل تخزين وتعبئة وتجهيز، وسوف يضم خزان مياه كبيرا. أما المحاصيل الطازجة التي نستوردها فلن تعزز الأمن

الغذائي والتغذوي وتضيف إلى إنتاج المزارعين في بلدنا فحسب، لكنها سوف تضمن أيضا قدرتنا على تجهيز الأغذية وتصديرها مما يحدث انخفاضا كبيرا في إيرادات العملات الأجنبية ويسهم في إبقاء أسعار الأغذية منخفضة في الأسواق المحلية.

أما الظروف الاستثنائية فتقتضي تدخلات استثنائية. ولهذا يسرني كثيرا أن أتحدث إليكم اليوم يا أصدقائي. وحيث أن هذا أوان انطلاق التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، فإنها لحظة مؤاتية كي تدرك الحكومات والوكالات المالية في العالم أننا بحاجة للاستثمار حالا في توفير الأغذية والتغذية للمواطنين في جميع أنحاء الكوكب الأرضي، وخصوصا للفقراء منهم، وأننا بحاجة للاستثمار في الزراعة التي يمارسها أصحاب الحيازات الصغيرة، والاستثمار في الإنتاج المحلي المتنوع وفي تحويل النظم الغذائية، والاستثمار في إنهاء أزمة الجوع والتغذية العالمية. وكما تعلمون، إنني أحب أن أقتبس من كلمات Bob Marley الذي قال في أغنيته بعنوان "بطونهم متخمة لكننا جياع"، القوم الجياع هم قوم غاضبون. فإذا كان في وسع العالم أن يجد مالا لحروب لا تنتهي، ومالا لإرسال الروبوت إلى المريخ، ومالا لحل مشكلة صلع الرجال، فلا شك في أن في وسعنا أيضا، يا أصدقائي، أن نجد إرادة ومالا للتكيف مع أزمة المناخ وتخفيف آثارها ووقفها. ويمكننا أن نجد الإرادة والمال كي نضمن أن يكون مكان انعدام الأمن الغذائي في كتب التاريخ. إذن من المؤكد أننا نستطيع أن نجد الإرادة والمال لإيلاء الأولوية لمساعدة مزارعينا كي يساعدونا على وضع حد لانعدام الأمن الغذائي، وكي يستطيعوا أن يوفروا معيشة معقولة لعائلاتهم وأن يقوموا في نهاية المطاف بمساعدتنا، من خلال الاستثمار والأغذية والزراعة المستدامة، على إنجاز المهمة بحيث نستطيع أن نغذّي سكان كوكبنا وليس بيتنا فقط، وأن نفعل ذلك على جناح السرعة.

بيان معالي السيد Antonio Tajani، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية والتعاون الدولي في الجمهورية الإيطالية، الذي ألقاه نيابة عنه معالي السيد Edmondo Cirielli، نائب وزير الخارجية والتعاون الدولي

إنه لشرف لإيطاليا أن تستضيف هذا الاجتماع الهام لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

ويطيب لي أن أتقدم بشكر خاص إلى رئيس مجلس المحافظين، ورئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومدير عام منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

إن الأمن الغذائي أولوية وجزء أساسي في السياسة الخارجية لإيطاليا.

وإيطاليا داعمة نشطة للصندوق؛ فهي ليست البلد المضيف لمقر الصندوق فحسب، بل الأهم من ذلك أنها ملتزمة التزاما استراتيجيا بمهمة الصندوق. والواقع أن إيطاليا كانت من بين أكبر خمسة مساهمين في عملية التجديد الأخير لموارد الصندوق في عام 2021. ويدل ذلك أيضا على ما نقدمه من دعم قوي على مستوى السياسات.

ومن الواضح أن مهمة الصندوق فريدة بين المنظمات الدولية والمؤسسات المالية لأنه منظمة مككلَّفة العمل لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة والمجتمعات المحلية الريفية التي نرى أنها تُشكل العمود الفقري للزراعة والتنمية العالمية المستدامة. وتعرب إيطاليا عن تقديرها الكبير للعمل الذي يقوم به رئيس الصندوق، ألفرو لاريو، ولا سيما الابتكارات الأخيرة التي استُحدثت في الصندوق ونرى أنها ستكون مفيدة في تعبئة مزيد من الموارد، وستُساهم بوجه خاص في زيادة الفعالية. ونرى أن تنامي المشاركة والتآزر مع القطاع الخاص واستكشاف طرائق تمويل جديدة هي ابتكارات رئيسية ومتوافقة مع أهداف التعاون الإنمائي العالمي؛ ومن المهم أن تُشكل التنمية الشاملة جزءا لا يتجزأ من التعاون الإنمائي من أجل تعبئة موارد القطاع الخاص المتممة لموارد الدول الأعضاء.

ومن ثم فإن إيطاليا ترى أن مثل هذه الاجتماعات على جانب كبير من الأهمية، ونحن مهتمون اهتماما بالغا بمداولات مجلس المحافظين الذي يُشكل القوة الدافعة للمنظمة.

وللمجلس أهمية خاصة هذا العام، ذلك أن على الصندوق في عام 2023 أن يُجدد موارده مرة أخرى. ويأتي التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق في لحظة حرجة وغير مسبوقة على صعيدَي الزراعة والأمن الغذائي وفي ضوء سلسلة من الأحداث العالمية التي تفاقمت بصورة خطيرة بسبب الحرب العدوانية الروسية في أوكرانيا.

ولهذا السبب، يسرنا أن هذا البلد، أوكرانيا، قدّم طلب عضوية إلى مجلس المحافظين. وتؤيد إيطاليا عن اقتناع ضم هذا البلد إلى عضوية الصندوق.

واسمحوا لي أن أُعرب من جديد عن الامتنان لتعاون الصندوق في الحوار الوزاري المتوسطي حول أزمة الأمن الغذائي. وقد أطلقت إيطاليا هذه المبادرة في أعقاب الأزمة في أوكرانيا، ويسرنا ما يتحقق من تقدم في مرحلة التخطيط، واضعين نصب أعيننا الحاجة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة وفعالة في تنفيذها.

والآن، وأكثر من أي وقت مضى، علينا أن نعمل معا من أجل تحقيق هدف التنمية المستدامة 2 من أهداف خطة عام 2030، ألا وهو القضاء التام على الجوع. وهذا الهدف شامل بطبيعته بقدر تأثيره العملي على جميع الأهداف الأخرى. ذلك أنه من دون الحصول على أغذية مغذية، لا سبيل أمام الناس للمضي قدما بأي نشاط، ولن يكون أمامهم أي بصيص من الأمل في حياة أفضل.

وتعمل إيطاليا بنشاط من أجل تعزيز التنسيق المنهجي بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها. وهذا التآزر ضروري لصياغة استراتيجيات ملموسة تحقق تحويل النظم الزراعية والغذائية، وهو ما نحتاج إليه اليوم أكثر من ذي قبل.

وتحقيقا لهذه الغاية، ستستضيف روما لحظة تقييم النظم الغذائية في شهر يوليو/تموز. ونحن نعوّل على دعم جميع الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها في إقامة هذا الحدث حيث سينصب التركيز على ما تحقق من مكاسب حتى الآن - والأهم من ذلك أنه سيحفز اتخاذ إجراءات قوية بشأن مسألة الأمن الغذائي.

وشكرا لكم.

ملاحظات للسيد ديفيد بيزلي المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي

السيدات والسادة، تُعقد الدورة السادسة والأربعون لمجلس محافظي الصندوق في الوقت الذي يواجه فيه عالمنا أسوأ أزمة إنسانية وأزمة جوع منذ الحرب العالمية الثانية. وفي عام 2022، كنا نواجه بالفعل عاصفة كاملة ناجمة عن تصاعد النزاع، والتأثيرات المتضاعفة الاقتصادية لجائحة كوفيد، وتغير المناخ. وبعد ذلك، وفقط عندما تظن أن الأمور لا يمكن أن تزداد سوءا، تندلع الحرب في أوكرانيا، أوكرانيا التي هي سلة الخبز العالمية، وتبدأ بعدها طوابير الانتظار من أجل شراء الخبز في العالم. ولذلك إن الأثر مدمر.

ومنذ بداية هذا النزاع، ارتفعت أسعار الغذاء، والوقود، والأسمدة ارتفاعا كبيرا، مما أوقع الملايين والملايين من الناس في براثن الجوع. ويسير اليوم 349 مليون شخص نحو المجاعة. ومن الصعب التصديق أنه قبل 4 أو 5 سنوات فقط كان عددهم 80 مليون شخص ثم وصل إلى 135 مليون شخص بسبب النزاعات وتغير المناخ. وبعد ذلك دفعت جائحة كوفيد، ومن بعدها الحرب في أوكرانيا، العدد ليصبح 276 مليون شخص. واليوم نتحدث عن حوالي 350 مليون شخص منكوب.

وفي خضم ذلك، فإن المجاعة تطرق باب 49 مليون شخص في 49 بلدا. وهم يواجهون خطر الوقوع في براثنها إذا لم يتوفر دعم إنساني كبير وفوري. ولذلك نحن في برنامج الأغذية العالمي ملتزمون التزاما تاما بالعمل في شراكة وثيقة مع الوكالتين الشقيقتين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما، وهما الصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة، للحصول على المساعدة حيث تشتد الحاجة إليها.

ولكن علينا أيضا الاستثمار لتعزيز النظم الغذائية العالمية. وبذلك تتمكن المجتمعات المحلية الجائعة من بناء القدرة على الصمود في وجه التهديدات المستقبلية لأمنها الغذائي. ويضطلع الصندوق بدور حاسم في هذا السياق. ويمكن للصندوق، بوصفه صندوق الاستثمار العالمي للأغذية والزراعة، أن يقوم بتجريب الحلول وتوسيع نطاقها لإطلاق إمكانات الزراعة الصغيرة النطاق، وبناء أسواق عاملة لدعم النمو المستدام وتهيئة فرص عمل واستثمار جديدة في المناطق الريفية.

ويمكن لبرنامج الأغذية العالمي والصندوق، من خلال العمل معا، أن يسرعا وتيرة التقدم نحو عالم خال من الجوع. ويمكن أن توفر البصمة التشغيلية لبرنامج الأغذية العالمي في أكثر من 120 بلدا منبرا للصندوق للوصول إلى الحكومات والشركاء الآخرين في جميع أنحاء العالم، في حين أن الخبرة الاستثمارية للصندوق لا تقدر بثمن بالنسبة لبرنامج الأغذية العالمي لأننا نهدف إلى توسيع نطاق حلول الجوع التي تعمل حقا.

وعلى سبيل المثال، تتشارك منظمتانا في البرنامج الإقليمي لمنطقة الساحل، ويسمى البرنامج المشترك لمنطقة الساحل للاستجابة لتحديات جائحة كوفيد-19، والنزاعات وتغير المناخ. ويجمع هذا البرنامج بين تمويل من الصندوق بقيمة 110 ملايين دولار ومساعدة تقنية من برنامج الأغذية العالمي من أجل بناء القدرة على الصمود والأمن الغذائي في المجتمعات المحلية الضعيفة. ولكن لا يزال بإمكاننا القيام بالمزيد معا. وفي الوقت الذي تبذل فيه الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها قصارى جهودها لمواجهة أزمة الجوع العالمية، سيقاس نجاحنا بعدد الأرواح التي يمكننا إنقاذها وتغيير حياتها.

وسيحتسب فشلنا في عدد الأطفال الجياع الذين فشلنا في الوصول إليهم في الوقت المناسب. ولن نتمكن من التغلب على هذه الأزمة غير المسبوقة إلا إذا تعاونا على نحو أوثق من أي وقت مضى. ونحن في برنامج الأغذية العالمي جاهزون للاضطلاع بدورنا كاملا، وأنا أعلم أن زملاءنا في الصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة جاهزون أيضا، لذلك نحن نعوّل على مجلس محافظي الصندوق وكل الممثلين الدائمين في روما للعمل معنا في هذا المسعى البالغ الأهمية. وعلينا الاستثمار معا للقضاء على الجوع. وأشكركم، وآمل أن يكون اجتماعكم مثمرا.

بيان للسيد ألفرو لاريو، رئيس الصندوق

السيد رئيس مجلس المحافظين،
أصحاب المعالي،
المحافظون الموقرون،
السيدات والسادة،

قبل أن نبدأ، أود أن أتوقف لحظة لأعبر عن تعازي الحارة لشعبَي الجمهورية العربية السورية وتركيا على الخسارة والمعاناة الفادحتين في أعقاب زلزال الأسبوع الماضي.

واسمحوا لي في بداية مناقشاتنا في مجلس المحافظين أن أطلب منكم أن نتوقف لحظة للنظر في موضوع هذا العام.

ما هو عدد الأشخاص الذين لا بد أن يعانوا من سوء التغذية الحاد قبل أن نعجّل بالعمل لتحقيق الأمن الغذائي؟

هل هو 900 مليون؟ 950 مليونا؟ أم هل هو مليار نسمة؟

إن أكثر من 800 مليون شخص اليوم لا يملكون ما يكفيهم من الغذاء المغذي الذي يمكنهم من أن يعيشوا حياة مثمرة ونشطة.

ويعادل هذا العدد جميع سكان الولايات المتحدة ونيجيريا وبنغلاديش وإيطاليا مجتمعين.

وتشهد منطقة القرن الأفريقي أطول موجة جفاف وأشدها على الإطلاق. ويؤدي ارتفاع أسعار الأغذية والوقود والأسمدة إلى تفاقم الحالة.

وإن من دواعي اعتزازي أن أقف هنا اليوم مع رئيس الصومال وأن أُقر بأن الصومال سيتمكن مرة أخرى، بفضل المساهمات السخية من العديد من الدول الأعضاء في الصندوق، من الحصول على موارد الصندوق. يأتي ذلك في وقت حرج يواجه فيه الصومال تحديات متزايدة للأمن الغذائي.

ويواجه ملايين من الأشخاص الآخرين مستويات كارثية من الجوع. وفي أفغانستان، يعاني 20 مليون شخص من الجوع، ومن المتوقع أن يعاني أكثر من 26 مليون شخص من الجوع في جمهورية الكونغو الديمقراطية بحلول منتصف عام 2023، في حين أن الجوع يبتلي بالفعل أكثر من نصف السكان في جنوب السودان. وفي اليمن، يعاني 2.2 مليون طفل من سوء التغذية الحاد.

إن كل شخص يعاني من الجوع هو في حد ذاته سبب يدعونا إلى تكثيف عملنا لتحقيق الأمن الغذائي الآن.

وهذا هو السبب في أن موضوع هذه الدورة لمجلس المحافظين هو تسريع العمل لتحقيق الأمن الغذائي. وهو ما يدفعنا بإلحاح للعمل مع منظمة الأغذية والزراعة والشركاء الآخرين للوفاء بالتزامات مؤتمر قمة النُظم الغذائية. ونحن نسعى بفارغ الصبر إلى التدخل؛ ويا لها من مأساة للكثيرين عندما يبدأ العمل متأخرا أكثر من اللازم. فعلينا أن نبذل قصارى جهدنا لتفادي هذه الأزمات.

ويفرض تغيُّر المناخ والنزاع والتضخم ضغوطا على الزراعة والأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم.

ولا يزال على الحكومات انتشال 800 مليون شخص من الفقر في سبيل الوفاء بالتزامها بالهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في القضاء على الجوع بحلول عام 2030.

وتعيش الغالبية العظمى من أكثر الناس معاناة من الجوع في العالم في المناطق الريفية من البلدان النامية ويعتمدون على الزراعة في حياتهم وسُبل عيشهم.

ويُكرس الصندوق جهوده لضمان حصول السكان الذين يخدمهم والذين ينتجون الكثير من غذائنا، على الدعم الذي يحتاجون إليه لأخذ زمام المبادرة في بناء سُبل عيشهم وقدرتهم على الصمود. إنهم ليسوا ضحايا سلبيين، ولكنهم قوة تغيير جبارة.

إن أزمة الغذاء اليوم ليست نتاج نزاع بعينه أو جائحة بمفردها أو حتى تغيُّر المناخ. ولكنها أزمة أفرزتها هذه التحديات مجتمعة وتفاقمت بسبب مواطن الضعف التي طال أمدها وعدم كفاية الاستثمار في الهيكل العام للنُظم الغذائية.

إنها نتاج التفاوتات الصارخة التي حرمت الكثيرين من صغار المزارعين والسكان الريفيين الآخرين من الفرص الاقتصادية وأوقعت بهم تحت وطأة الفقر المدقع.

السيدات والسادة،

إن العالم يعيش في أزمة دائمة. وسيظل على هذه الحال ما دمنا نستجيب لكل حالة طوارئ بمعزل عن غيرها ومن دون استثمارات تكميلية في حلول شاملة وأطول أجلا.

إن إصلاح المشكلة يكلِّف أقل من الاستجابة لحالة طوارئ. وكلما تأخرنا كلما ازدادت التكاليف.

ولا توفِّر نُظمنا الغذائية اليوم الأمن الغذائي والتغذية للجميع أو سُبل العيش اللائق للمزارعين وغيرهم من العمال الذين يوفرون الغذاء للعالم. وفي الوقت نفسه، تنتج النُظم الغذائية نحو ثلث جميع غازات الدفيئة؛ وهي السبب في 80 في المائة من خسائر التنوع البيولوجي؛ وتستخدم 70 في المائة من المياه العذبة في كوكبنا.

ولكن بوسعنا إحداث تحول في النُظم الغذائية لكي توفِّر سُبل عيش كريمة وتُساعد على معالجة انعدام الأمن الغذائي والفقر على الأجلين القصير والطويل.

وينبغي أن يكون صغار المنتجين ورواد الأعمال الريفيون في صميم استثماراتنا لدواعٍ كثيرة. والواقع أن ثلث غذائنا يأتينا من المزارع الصغيرة على الرغم من أنها تشغل أقل من عُشر جميع الأراضي الزراعية.

وتتسم المزارع الصغيرة بكفاءتها، كما أن بصمتها الكربونية والبيئية أخف، وتحافظ على التنوع البيولوجي ولا تستنفده.

إنها باختصار استثمار جيد مهما اختلفت زاوية النظر إليها. وإن الناتج المحلي الإجمالي الذي تولده الزراعة يزيد في فعاليته في الحد من الفقر بمقدار مرتين أو ثلاث مرات على ما يحققه النمو في أي قطاع آخر.

ولكن وراء الأرقام بشر. هناك 3 مليارات نسمة يعتمدون على الزراعة الصغيرة النطاق للحصول على غذائهم وكسب عيشهم.

السيدات والسادة،

إن الاختلالات التي سببتها جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا سلطت الضوء على أهمية سلاسل القيمة الأقصر التي يخدم فيها المنتجون المحليون ومصنعو الأغذية الأسواق المحلية.

ولنفكر في مقدار ما يمكن أن يساهم به السكان الريفيون في الأمن الغذائي العالمي والسلام والاستقرار لو أنهم يمتلكون الموارد اللازمة لتحسين مزارعهم وأعمالهم وتحقيق الازدهار وليس مجرد البقاء على قيد الحياة، ولو أتيحت لهم إمكانية الحصول على التمويل اللازم للاستثمار في الإنتاج المستدام والتكنولوجيا والنُهج الذكية مناخيا وتحسين سُبل وصولهم إلى الأسواق والتخزين بعد الحصاد وسائر أشكال الدعم.

وتعمل أيضا المزارع الصغيرة المنتجة والمجزية مع أنشطة الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تُجهِّز الأغذية وتخزنها وتسوقها. ويؤدي ذلك إلى تهيئة فرص للعمل في المراحل المتوسطة من النُظم الغذائية ويضمن مستقبلا في المناطق الريفية، وخاصة للشباب.

السيدات والسادة

في ظل وجود أكثر من 8 مليارات نسمة على كوكبنا، وما يحدثه تغيُّر المناخ من تأثيرات على دورات الطقس ومواسم الزراعة في جميع أنحاء العالم، نحتاج إلى زيادة الاستثمار بسرعة وعلى نطاق لم يسبق لهما مثيل من قبل.

وفي الحقيقة، الصندوق هو أهم قناة مباشرة متاحة أمام المجتمع الدولي لتوجيه الاستثمار إلى النُظم الغذائية المستدامة من أجل التنمية.

ومنذ عام 1977، حول الصندوق كل دولار من المساهمات الأساسية المقدمة من الدول الأعضاء إلى ستة دولارات من الاستثمارات على الأرض من خلال تعبئة التمويل المشترك.

لقد أُسندت إلى الصندوق مهمة قيادة جدول أعمال تمويل تحويل النُظم الغذائية نيابة عن الأمم المتحدة. ونُمسك أيضا بزمام قيادة تحالف المصارف الإنمائية العامة لزيادة الاستثمارات الخضراء والشاملة في قطاع الزراعة. ونُشارك في قيادة التحالف بشأن العمل اللائق، لضمان حصول المزارعين وجميع العاملين في النُظم الغذائية على دخل معيشي وعلى ما يكفيهم من الغذاء المغذي.

والصندوق، بوصفه ***مُجمعا للتمويل***، يتخذ وضعا يُمكِّنه من تكوين شراكات استراتيجية وزيادة الموارد من خلال تعبئة التمويل المشترك المحلي والدولي.

وتمكن الصندوق أيضا من الاستفادة من موارد القطاع الخاص من خلال برنامج تمويل القطاع الخاص، وحشد المانحين لدعم المشروعات الريفية الصغيرة والمتوسطة. وفيما يتعلق بالتمويل المناخي، تمكن الصندوق أيضا من تحفيز الموارد من خلال برنامج التأقلم المعزز لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة لدعم صغار المنتجين في الاستجابة لأثر تغيُّر المناخ.

وفي عالم تعصف به الأزمات والنزاعات، لا بد أن يساورنا القلق الشديد بسبب ازدياد الهشاشة. وأثبت الصندوق قدرته على تعزيز المؤسسات المحلية عند العمل في السياقات الهشة، وقدرته على التصدي في الوقت نفسه لبعض العوامل الطويلة الأجل التي تؤجج النزاع المحلي.

وهذا مجال نلتزم فيه بتوسيع قدرتنا وعملنا مع الدول الأعضاء لبذل مزيد من الجهد من أجل الأشخاص الذين يعيشون في السياقات الهشة.

السيدات والسادة

إن الأزمة الغذائية التي نواجهها اليوم أكبر من أن تتمكن أي مؤسسة أو دولة من حلها بمفردها. وتتطلب التحديات العالمية استجابة عالمية.

والصندوق هو منصة المجتمع الدولي لتوسيع نطاق تحويل النُظم الغذائية. ونحن نضم 177 دولة عضوا، ومازلنا في ازدياد. ويعود الفضل في ذلك إلى أن للصندوق سجلا حافلا ويتمتع بثقة بناها على مدى 4 عقود مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية والوكالات الإنمائية والقطاع الخاص والسكان الريفيين الفقراء أنفسهم.

ونريد أن يكون لنا معا دور أكبر في السنوات المقبلة. ونريد الوصول إلى أعداد أكبر من الناس وأن يكون لنا أثر أكبر وأن نُعطي الأمل ونتيح الفرصة لمن يواجهون اليوم تحديات غير مسبوقة.

وإننا قادرون على تحقيق ذلك. ويتيح التجديد الثالث عشر المقبل لموارد الصندوق فرصة لتوسيع نطاق الاستثمارات والأثر.

ويمكننا أن نُساعد على إعادة العالم إلى المسار السليم نحو الوفاء بالتزامنا المشترك بالقضاء على الفقر والجوع. ويمكننا المساعدة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولكن لا سبيل أمامنا لتحقيق ذلك بدون دعم منكم.

شكرا لكم.

موجز مداولات الاجتماع العالمي السادس لمنتدى الشعوب الأصلية، أدلت به السيدة Margaret Tunda Lepore، عضوة للجنة التوجيهية العالمية لمنتدى الشعوب الأصلية في الصندوق

عُقد الاجتماع العالمي السادس في روما في 9 و10 و13 فبراير/شباط 2023. وكان الاجتماع تتويجا لعملية مداولات عالمية واسعة النطاق من خلال اجتماعات تشاور إقليمية ودون إقليمية في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادي وأمريكا اللاتينية والكاريبي. وأسفر الحوار المكثف حول موضوع المنتدى عن توصيات رئيسية موجزة في هذه الوثيقة.

الديباجة

نحن، الشعوب الأصلية، من بين أولئك المتأثرين بصفة خاصة بآثار تغير المناخ. وهذه الآثار: تؤدي إلى اضطرابات في الزراعة وأنشطة سبل العيش الأخرى والنظم الإيكولوجية؛ وتزيد التهديدات لسلامة وأمن أراضي الشعوب الأصلية وأقاليمها ومواردها؛ وتُفاقم انعدام الأمن الغذائي. وتؤدي هذه الآثار كذلك إلى ما يلي: اعتماد استراتيجيات سبل عيش غير مستدامة، بما في ذلك الهجرة؛ وزيادة التوترات والنزاعات؛ وزيادة العبء الواقع على النساء والأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن.

وبالمثل، فإننا نشعر بالقلق إزاء بعض الإجراءات الخاصة بتغير المناخ غير المرغوب فيها وغير العادلة في مشروعات الطاقة المتجددة الكبيرة التي تنطوي على نقل معادن من أجل الطاقة من خلال التعدين والتي تُفرض في أقاليمنا دون موافقتنا وفي انتهاك لحقوقنا.

وتواجه القيادة المناخية للشعوب الأصلية تحديات، بما في ذلك: عدم الاعتراف بمؤسسات الحوكمة واتخاذ القرار لدينا وفهمها واحترامها وكذلك حقوقنا، ولا سيما الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة؛ والقوانين والممارسات التمييزية؛ والتهجير القسري والتعديات على أراضي وأقاليم الشعوب الأصلية؛ وعدم إفساح المجال للتخطيط المحلي؛ والاستبعاد من المناقشات المتعلقة بتغير المناخ، ومن اتخاذ القرار والتمويل.

وعلى الرغم من التحديات الهائلة التي نواجهها، فإننا نواصل إظهار القدرة على الصمود والقيادة النشطة بطرق وعمليات مختلفة وعلى جميع المستويات.

وتستند إجراءات التكيف التي تقودها المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية إلى التكنولوجيات والمعرفة والقدرات التقليدية وإدماج الابتكارات. وتشمل هذه الإجراءات: تعديل الجداول الزمنية للزراعة؛ واعتماد أنواع من البذور والثروة الحيوانية أكثر قدرة على الصمود؛ وتنويع استراتيجيات الزراعة وسبل العيش؛ والمحافظة على المياه والتربة.

وتشمل الإجراءات الإضافية تدابير التخفيف من الآثار مثل: إعادة التحريج؛ واستخدام الأراضي والتخطيط الإقليمي؛ وخطط الحياة الراسخة في رؤيتنا للرفاه؛ وممارسات الزراعة المستدامة؛ والدفاع عن أراضينا ضد التعديات؛ وخطط الطاقة المتجددة التي تديرها المجتمعات المحلية.

ونحن نعزز هذه الإجراءات عن طريق تعزيز النظم والمؤسسات التنظيمية التقليدية، وبناء الشراكات والتضامن مع المنظمات الوطنية والدولية والمجتمعات المحلية الأخرى، والاضطلاع بأنشطة الترويج.

وترتكز القيادة المناخية للشعوب الأصلية على طرقنا في المعرفة والوجود، والتي تتميز بعلاقة عميقة ووثيقة ومتبادلة مع الأرض، وحياتنا المجتمعية، وروحنا القادرة على الصمود والخلاقة، ونظرتنا المتعددة الثقافات والطويلة الأمد. وترتبط قيادتنا المعنية بتغير المناخ أيضا ارتباطا وثيقا بسلامة وأمن وصحة أراضينا وأقاليمنا والوصاية، والمؤسسات الاجتماعية القوية للشعوب الأصلية التي تحافظ على المجتمعات المحلية، وحيوية نظم المعرفة والبعد الروحي لدينا، وبيئة اجتماعية واقتصادية وسياسية داعمة.

وتسلط إجراءات الشعوب الأصلية الخاصة بتغير المناخ الضوء على الدور المهم الذي تضطلع به النساء بصفتهن حاملات للواء المعرفة وناقلات له، وكداعمات وأمينات على حياة المجتمع المحلي ورفاهه. وبالمثل، تشير تجربة الشعوب الأصلية إلى الدور المهم للشباب كقادة.

وكان الصندوق شريكا مهما للشعوب الأصلية، حيث أظهر جهودا ملموسة لإفساح المجال لمشاركتنا وإدماج وجهات نظرنا والاستجابة لها في خططه وسياساته.

وبناء على المداولات الصريحة والمفتوحة التي أجريناها خلال الأشهر القليلة الماضية أثناء عملية التشاور وفي هذا الاجتماع العالمي، نوصي بما يلي:

التوصيات المقدمة إلى الصندوق

سياسة الصندوق بشأن الانخراط مع الشعوب الأصلية

1- تخصيص الموارد المالية والبشرية الكافية لتنفيذ سياسة الصندوق المحدثة بشأن الانخراط مع الشعوب الأصلية تنفيذا كاملا. ويشمل ذلك: تعيين موظفين متخصصين على جميع المستويات، بمن فيهم أخصائي تقني رئيسي؛ وترجمة السياسة ونشرها بلغات الشعوب الأصلية؛ وتوعية الشعوب الأصلية والحكومات وموظفي الصندوق وبناء قدراتهم؛ وتطوير أدوات الرصد.

2- ووضع مبادئ توجيهية وبروتوكولات من أجل المشاركة الهادفة لأعضاء اللجنة التوجيهية لمنتدى الشعوب الأصلية في الصندوق كمراقبين في المجلس التنفيذي للصندوق.

عملية وحوار منتدى الشعوب الأصلية

3- تعزيز التواصل والحوار وتبادل المعلومات مع الشعوب الأصلية، بمن فيهم المشاركون في منتدى الشعوب الأصلية، ولا سيما على الصعيدين الإقليمي والوطني، بما في ذلك من خلال: تنظيم اجتماعات فصلية؛ وإنشاء مجموعات التنسيق القطرية؛ وتحديد جهات الاتصال على مستوى كل من الأفرقة القطرية للصندوق ومنظمات الشعوب الأصلية.

4- وضمان إدراج التوصيات الصادرة عن المنتدى في خطط العمل الإقليمية التي سيجري الاتفاق عليها مع الشُعب الإقليمية للصندوق.

البرامج القطرية للصندوق

5- ضمان المشاركة الهادفة والمستقلة للشعوب الأصلية في تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم استراتيجيات الصندوق ومشروعاته وبرامجه على جميع المستويات من أجل: (1) مواءمتها مع احتياجاتنا وأولوياتنا وتطلعاتنا، مع مراعاة المنظور الجنساني، والخصوصيات بين الأجيال، والأشخاص ذوي الإعاقة؛ (2) إدماج قيمنا وحيازة الأراضي ونظم الحوكمة والمعرفة لدينا، مع مراعاة دورات التخطيط والرؤية الإقليمية لدينا؛ (3) التأكد من أن التدخلات لا تعطل نظمنا بل تعززها وتبني عليها.

6- وتوفير المعلومات والموارد وبناء القدرات اللازمة لتمكين الشعوب الأصلية من المشاركة بفعالية في تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم الاستراتيجيات والمشروعات والبرامج؛ وضمان مشاركة وتعيين استشاريين من الشعوب الأصلية في هذه العمليات.

7- وعمل الأفرقة القطرية للصندوق وتعاونها بنشاط مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى لتعزيز التكامل وتحسين أوجه التآزر في دعم تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وسياسة الصندوق المحدثة بشأن الانخراط مع الشعوب الأصلية.

القيادة المناخية للشعوب الأصلية

8- تعزيز الدور القيادي للصندوق في انخراطه مع الشعوب الأصلية من أجل:

(أ) تعزيز احترام وحماية الحكومات لحقوق الشعوب الأصلية ورفاهها، بما في ذلك من خلال الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، ولا سيما في البلدان التي لا توجد فيها بروتوكولات، وتوفير آليات تظلم فعالة؛

(ب) تعزيز الحوار والتعاون الهادفين بين منظمات الشعوب الأصلية والمؤسسات والحكومات التقليدية والتأكد من أن هذه الأخيرة على علم بسياسة الصندوق المحدثة بشأن الانخراط مع الشعوب الأصلية وتدخلات الصندوق على أرض الواقع؛

(ج) تعبئة الدعم، بما في ذلك التمويل المباشر، من جانب الوكالات الدولية الأخرى للقيادة المناخية للشعوب الأصلية؛

(د) تيسير ودعم المشاركة الهادفة للشعوب الأصلية في الإجراءات الخاصة بتغير المناخ والتنوع البيولوجي على جميع المستويات.

9- والاستثمار في بناء قدرات الشعوب الأصلية، بما في ذلك الحصول على التمويل المناخي المناسب ثقافيا، بما في ذلك فيما يتعلق بمخاطر الكوارث وآليات الاستجابة، وتصميم المشروعات والبرامج وإدارتها. وكتدابير ملموسة: (1) وضع برنامج تدريب داخلي وزمالة لقادة الشعوب الأصلية والمهنيين في الصندوق، مع إعطاء الأولوية للنساء والشباب؛ (2) تيسير تبادل التعلم بين شركاء مرفق مساعدة الشعوب الأصلية فيما يتعلق بالقيادة المناخية.

10- وزيادة الدعم المباشر لمبادرات الشعوب الأصلية، مع التركيز على النساء والفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب، في القيادة المناخية والقدرة على الصمود للشعوب الأصلية، بما في ذلك من خلال مرفق مساعدة الشعوب الأصلية.

التوصيات المقدمة إلى الحكومات

11- وضع تشريعات وسياسات وبرامج تحمي وتعزز حقوق الشعوب الأصلية وتعزيز تنفيذها الفعال بالتنسيق مع شعوبنا ومجتمعاتنا المحلية ومنظماتنا، من خلال ضمان موافقتنا الحرة المسبقة والمستنيرة، والمواءمة مع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وتنفيذ سياسة الصندوق المحدثة بشأن الانخراط مع الشعوب الأصلية. والاعتراف بحقوق الأرض وسلامة "أراضي الحياة" الخاصة بالشعوب الأصلية وحمايتها، وتعزيز تنفيذ التنمية التي تقررها الشعوب الأصلية بنفسها باستخدام الموارد التقنية والمالية والمؤسسية اللازمة.

12- ودعم القيادة المناخية للشعوب الأصلية من خلال البرامج والسياسات والموارد الكافية وآليات التمويل التي تعزز التنمية التي تقررها الشعوب الأصلية بنفسها، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة.

13- وضمان المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية، بمن في ذلك النساء والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، في المناقشات واتخاذ القرار وعمليات التخطيط، بما في ذلك تلك المتعلقة بإجراءات تغير المناخ والحفظ، على جميع المستويات.

التزاماتنا كشعوب أصلية

كشعوب أصلية، نلتزم بما يلي:

14- مواصلة حماية وتعزيز صحة وسلامة أراضينا وأقاليمنا ومواردنا من خلال الممارسات المستدامة لإدارة الموارد الطبيعية.

15- وتنشيط ومواصلة تطوير ونقل قيم الشعوب الأصلية ومعرفتها وممارساتها، بما في ذلك أشكال الحكومة واتخاذ القرار لدينا، كمؤسسات رئيسية في إدارة أراضينا وأقاليمنا ومواردنا، وفي قيادتنا المناخية.

16- ومواصلة الترويج لحقوق الشعوب الأصلية ورفاهها، والمشاركة الهادفة والمتنوعة في عمليات اتخاذ القرار في الصندوق فيما يتعلق بتغير المناخ وحفظ التنوع البيولوجي على جميع المستويات.

17- ومواصلة بناء التعاون والتضامن بين الشعوب الأصلية دعما لقيادتنا المناخية، بما في ذلك من خلال التوثيق وتبادل معرفتنا وخبراتنا.

18- وبناء قدرات نساء وشباب الشعوب الأصلية وتعزيز مشاركتهم في عمليات اتخاذ القرار والمنظمات، مع الاعتراف بالقيمة الهائلة لمساهمتهم في القيادة المناخية.

19- وتعزيز المشاركة وتحسين التواصل مع الصندوق على جميع المستويات، بما في ذلك عن طريق ترجمة سياسة الصندوق بشأن الانخراط مع الشعوب الأصلية بلغات الشعوب الأصلية ووضع أشكال يسهل الاطلاع عليها.

20- دعم التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. ونحن، بصفتنا مندوبين عن الشعوب الأصلية في هذا الاجتماع العالمي السادس لمنتدى الشعوب الأصلية في الصندوق، نعرب عن خالص امتناننا وتقديرنا لإدارة الصندوق وموظفيه على تنظيم هذا الاجتماع المهم لتعزيز الشراكة بين

الملاحظات الختامية للسيد ألفرو لاريو، رئيس الصندوق

السيد رئيس مجلس المحافظين،

أصحاب المعالي،

المحافظون الموقرون،

السيدات والسادة،

أدعوكم في اختتام الدورة السادسة والأربعين لمجلس المحافظين إلى تقييم هذه الدورة المثمرة والمناقشات المواضيعية الغنية التي أجريناها على مدار اليومين الماضيين. وقد وافق مجلس المحافظين على انضمام عضو إضافي إلى الصندوق، وهو أوكرانيا، مما جعلنا أقرب إلى العضوية العالمية مما كنا في أي وقت مضى.

نتفق جميعا على أن كل شخص يواجه الجوع يقدم إلينا مبررا لضرورة زيادة العمل لتحقيق الأمن الغذائي وإكساب الريف القدرة على الصمود وتحقيق تحوّل النظم الغذائية. وتزداد الحاجة إلى ذلك في الوقت الراهن، حيث لا تزال تتكشف آثار أزمات الغذاء والوقود والأسمدة على أشد سكان العالم ضعفا.

السيدات والسادة،

لا يزال لدينا في العالم أكثر من 800 مليون شخص بعيدين عن تحقيق هدف التنمية المستدامة الثاني المتمثل في القضاء التام على الجوع بحلول عام 2030، ولكن خلال دورة مجلس المحافظين لهذا العام، سمعنا رسائل قوية وتبادلنا أفكارا وجيهة تنطوي على حلول شاملة وطويلة الأجل لتسريع وتيرة عملنا.

فقد ذكّرنا فخامة الرئيس حسن شيخ محمود، رئيس جمهوريّة الصومال الاتحادية، بأن التصدي لتحدي انعدام الأمن الغذائي الحالي ليس أمرا مستحيلا، بل "يمكننا التغلب عليه معا".

ويؤكد تفاؤل فخامة الرئيس أن هناك حاجة ماسّة إلى نهج الصندوق المتمثل في الاستثمار في المناطق التي تعاني من أوضاع هشة.

ويمكننا كسر الحلقة المفرغة للنزاعات والجوع، وتوفير البدائل والاستثمار في الحلول المستدامة وبناء القدرة على الصمود.

وتناولت السيدة Cristina Duarte، وكيلة الأمين العام، المستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون أفريقيا، النهج المطلوب بعبارات بسيطة للغاية في إطار مناقشتنا العميقة لموضوع انعدام الأمن الغذائي في أفريقيا، قائلة: "علينا أن نتحول من إدارة الفقر إلى إدارة التنمية".

وسمعنا من شركائنا كيف أن معالجة مسائل المياه والطاقة والأسمدة، من خلال تعزيز الحلول المحلية، والبنية التحتية المصممة خصيصا للغرض المطلوب، والإنتاج المحلي، أمر ضروري لتعزيز فرص تحقيق هذه التنمية بطريقة مستدامة.

ويدرك الصندوق تماما من خلال عمله أن السكان الضعفاء غالبا ما تكون لديهم أفضل المزايا اللازمة لمواجهة تحديات الأمن الغذائي. ونحن نعتمد على معرفتهم الفريدة وخبراتهم وحلولهم لإحداث التغيير.

وذكّرنا ممثلو الشعوب الأصلية بأهمية تحويل السياسات العالمية إلى عمل على الصعيد المحلي والاستفادة من معرفة الشعوب الأصلية لتصميم المشروعات وتنفيذها وتقييمها.

وأخبرنا الشباب الريفيون كيف يتبادلون المعلومات وأفضل الممارسات في مجتمعاتهم المحلية. وتوسِّع جهودهم نطاق عمل الصندوق في سبيل بناء مستقبل مستدام ينعم بالأمن الغذائي ويخلو من الجوع والفقر.

ومع ذلك، فإن تحديات اليوم أكبر من أن تكون أي مؤسسة قادرة على حلها بمفردها. لذلك، فإننا نعتمد على زيادة الدعم الذي تقدمه إلينا الدول الأعضاء في الصندوق، وسنواصل الاستفادة من آليات التمويل المبتكرة وتعاوننا مع القطاع الخاص لتعزيز استثماراتنا.

السيدات والسادة،

أدلت معالي السيدة Mia Amor Mottley، رئيسة وزراء بربادوس، ببيان براغماتي تماما قالت فيه: "إذا كنا نريد تحقيق الأفضل للإنسانية، فعلينا أن نستثمر في السكان الريفيين".

وبدعمكم يكون الصندوق مستعدا للقيام بذلك.

وإن التجديد الثالث عشر المقبل لموارد الصندوق هو فرصتنا لتوسيع نطاق ما نقوم به من استثمارات وما نحدثه من أثر بحيث يتسنى الإسهام في إعادة العالم إلى المسار الصحيح نحو الوفاء بالتزامنا المشترك المتمثل في القضاء على الفقر والجوع.

وأود أن أعرب عن تقديري لمحافظينا لما أعربوا عنه من دعم ثابت للصندوق ولمسعى التجديد الثالث عشر لمواردنا. ونعرب عن امتناننا لما قدمتموه من أفكار واقتراحات لتمكين الصندوق من العمل كمجمِّع للتمويل لتوسيع نطاق تحوّل النظم الغذائية.

السيدات والسادة،

اسمحوا لي أن أختتم بياني بشكر القوى العاملة في الصندوق على التزامها العظيم بهذه المؤسسة وبمهمتها، وكذلك المترجمين الفوريين والطاقم التنظيمي على الجهود الحثيثة التي بذلوها لإنجاح هذه الدورة، وهي أول دورة لمجلس المحافظين تُعقد بالحضور الشخصي خلال العامين الأخيرين.

وأود أن أشكر السيد Dominik Ziller على وجه الخصوص، لأننا نودعه في دورته الأخيرة في مجلس المحافظين بصفة نائب رئيس الصندوق.

وقد التقى الكثير منا لأول مرة السيد Dominik عندما كان المدير العام للتعاون والسياسة الإنمائيين الدوليين في الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية ومحافظ ألمانيا لدى الصندوق. وكان بالفعل في ذلك المنصب مدافعا عن تعزيز الدعم المقدم إلى السكان الريفيين، وإكساب الصندوق مزيدا من القوة.

أود أن أعرب عن خالص شكري للسيد Dominik على المساهمات البالغة الأهمية التي قدمها لجدول أعمال الإصلاح في الصندوق، ولا سيما تحوّلنا إلى مؤسسة مالية دولية قوية.

وقد ناصر السيد Dominik المسعى المتمثل في إدخال تحسينات على كيفية ضمان جودة برامجنا ومشروعاتنا، وكيفية تقييم المخاطر وإدارتها، وكيفية تخطيط شؤون القوى العاملة بطريقة أكثر مرونة واستشرافا للمستقبل.

وهو معروف بكونه قائدا عظيما، وداعية من دعاة الكفاءة الأشداء، ومدافعا شرسا عن المساواة بين الجنسين والتوازن بين العمل والحياة.

وأعلم أنكم - بوصفكم محافظين، وأعضاء في المجلس التنفيذي، وممثلين في الصندوق – تكنّون للسيد Dominik تقديرا عظيما وتثقون بنهجه المباشر. فقد ساعدت مساهماته في وضعنا في الاتجاه الصحيح حتى نتمكن من الوفاء بوعدنا المشترك المتمثل في تسريع العمل لتحقيق الأمن الغذائي، الآن.

وشكرا لكم.

البيان الختامي لمعالي السيد Alex Alonso Contreras Miranda، رئيس الدورة السادسة والأربعين لمجلس محافظي الصندوق

السيد الرئيس،

معالي المحافظين والمندوبين الموقرين،

السيدات والسادة،

نصل الآن إلى نهاية هذه الدورة السادسة والأربعين لمجلس محافظي الصندوق. وبعد عامين من القيود التي فرضتها جائحة فيروس كورونا، تشرفت وسررت حقا بأن تتاح لي إمكانية إدارة هذه الدورة شخصيا. ولم يتسنَّ بذلك تيسير المناقشات المثمرة في الجلسات العامة فحسب، بل تسنى أيضا التفاعل الدينامي وجها لوجه بين المحافظين والمندوبين الذين افتقدوا هذا التفاعل افتقادا شديدا.

واسمحوا لي، معالي المحافظين، السيدات والسادة، أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب لكم جميعا عن تقديري العميق. أشكركم على المشاركة النشطة في المداولات، وتبادل المعارف والأفكار، وتعزيز الدور الابتكاري والتحفيزي الذي يضطلع به الصندوق في تسريع العمل لتحقيق الأمن الغذائي.

ولقد نظرنا، على مدى اليومين الماضيين، في عدد من بنود الأعمال التي تقع في صميم عمليات الصندوق، ومنها الموافقة على ميزانية الصندوق وإنشاء هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. كما أتيحت لنا الفرصة للموافقة على طلب عضوية غير أصلية من أوكرانيا.

وكان موضوع الجلسة - تسريع العمل لتحقيق الأمن الغذائي – الركيزة التي قامت عليها البيانات التي ألقاها الضيوف الموقرون الذين كرموا هذا المجلس بإطلاع الحاضرين على رسائلهم التي تنوّه بالعزيمة والقدرة على الصمود، وتبرز الأمر الأهم، وهو الحاجة إلى العمل الجماعي معا لتحقيق خطة عام 2030.

وشرفنا حضور ضيفنا الخاص، فخامة الرئيس حسن شيخ محمود، رئيس جمهوريّة الصومال الاتحادية، الذي ألقى كلمة رئيسية قوية سلط فيها الضوء على ضرورة التعاضد، وحشد الموارد، وإعادة تركيز جهودنا الجماعية على تسريع العمل لتحقيق الأمن الغذائي. وشدد فخامته على ضرورة إعادة بث الأمل وإنشاء الفرص في الزراعة، وكذلك على أهمية دعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والرعاة والمزارعين الرعاة في إنعاش أراضيهم وتحويلها إلى مؤسسات أعمال مزدهرة. وقام بتكرار هذه الرسالة مناصرو قضايا الشباب وممثلو الشعوب الأصلية والمشاركون في الجلسات التفاعلية وجميع المحافظين من خلال بياناتهم ومداخلاتهم. فالتحدث بصوت "واحد" هو بالضبط ما نحتاج إليه في أوقات كهذه. فيتعين علينا توحيد قوانا، لا من منطلق فردي، وإنما من منطلق جماعي، ولا بقيام كل فرد بتكرار جهود غيره من الأفراد، وإنما بالاستفادة من مواطن القوة والمزايا النسبية الموجودة لدينا جميعا. ويجب علينا أن نتذكر المثل القائل: "*الكل أكبر من مجموع أجزائه*". نحن أقوى عندما نعمل معا، وفي الاتحاد قوة.

وأكدت معالي السيدة Mia Amor Mottley، رئيسة وزراء بربادوس، مجددا ضرورة مواصلة العمل مع الحكومات لدعم الزراعة التي يضطلع بها أصحاب الحيازات الصغيرة وتحقيق التحوّل الريفي. وأشارت معاليها إلى أنه لا بد لنا من الاستثمار العاجل في إنهاء أزمة الجوع والتغذية في العالم لأن عدد الجوعى في يومنا هذا أكبر مما كان عليه في عام 2015 عندما قُدمت أهداف التنمية المستدامة للمرة الأولى. وقد كانت الحاجة إلى استثمارات سليمة الأساس الذي قام عليه العديد من مناقشاتنا هنا في هذا اليوم، وهي في صميم مهمة الصندوق.

وألقى معالي السيد Edmondo Cirielli بيانا نيابة عن معالي السيد Antonio Tajani نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية والتعاون الدولي للجمهورية الإيطالية. وأود أن أشكر حكومتنا المضيفة، إيطاليا، على دعمها الثابت للصندوق وعلى تأكيد حاجتنا إلى التعاون، الآن وأكثر من أي وقت مضى، لتحقيق هدف التنمية المستدامة 2، المتمثل في القضاء على الجوع.

وفضلا عن ذلك، قدم السيد ديفيد بيزلي، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، بيانا قويا بالفيديو أكد فيه كيف أن انعدام الأمن الغذائي يتفاقم بسبب الأزمات المتعددة وأن هناك أمرا عاجلا يتعين علينا القيام به، وهو العمل فورا والعمل معا والاستثمار في تعزيز النظم الغذائية العالمية. شكرا لك، السيد بيزلي، على تقديرك لقدرة الصندوق الفريدة على تجريب الحلول التي تحرر طاقات زراعة الحيازات الصغيرة وتوسيع نطاق هذه الحلول، وعلى بناء أسواق فاعلة، ودعم النمو المستدام في المناطق الريفية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لأشكر السيد شو دونيو، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، على كرم ضيافته وعلى استضافته الكريمة لنا في هذا المبنى التاريخي. السيد شو، أشكرك على تأكيد الدور الأساسي للشراكة وعلى المساعدة في تنشيط روح التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها. أما النداء الذي وجهه السيد شو لزيادة الاستثمارات في النظم الغذائية الزراعية والتنمية الريفية، والاستفادة من إمكانات التكنولوجيا، وضمان أن يكون المزارعون في صميم عملنا، فقد أعيد تأكيده مرارا خلال اليومين الماضيين.

وأبرز بيان السيد ألفرو لاريو، رئيس الصندوق، الدور المركزي للصندوق، بوصفه جهة مجمِّعة للتمويل، في توجيه الاستثمارات إلى النظم الغذائية المستدامة سعيا إلى تحقيق التنمية. وأكد مجددا ما يحدثه الصندوق على أرض الواقع من أثر على السكان الضعفاء وما يضطلع به من تركيز على تحسين سبل العيش والأمن الغذائي والتغذية في المناطق الريفية. وهذه هي الرسالة التي يجب أن نعود بها إلى حكوماتنا، لا سيما في هذه السنة المهمة التي يجري فيها التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. والصندوق على استعداد لتوسيع نطاق استثماراته وتأثيره، لكنه يحتاج إلى دعمنا.

وكان من دواعي سرورنا أيضا المشاركة في مناقشة حافزة على التفكير مع السيدة Cristina Duarte، وكيلة الأمين العام، المستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون أفريقيا. فاسمحي لي أن أشكرك على تقديم غذاء قيم للتفكير في النجاحات والدروس المستفادة والتحديات والفرص.

معالي المحافظين الموقرين،

لقد كان من دواعي سروري وكان شرفا لي أن أترأس هذه الدورة لمجلس محافظي الصندوق. فاسمحوا لي أن أعرب عن امتناني الشخصي لكل منكم ولزملائي في المكتب على ما قدمتموه إليّ من دعم. وأود أيضا أن أعرب عن خالص امتناننا للرئيس لاريو على شغفه والتزامه وقيادته التي لا تتزعزع. وأوجه شكرا خاصا وخالصا إلى جميع موظفي الصندوق وفريق الأمانة والمراسلين والمترجمين الفوريين والتقنيين وجميع العاملين في الكواليس. فلنصفق لهم تصفيقا حارا.

ربما شارفت هذه الدورة على الانتهاء، لكن عملنا لم ينته بعد.

المندوبون الموقرون،

السيدات والسادة،

لم يتبق على حلول عام 2030 سوى 7 سنوات. ونحن نعلم أن غالبية أشد سكان العالم فقرا وجوعا يعيشون في المناطق الريفية ويعتمدون على الزراعة وعلى الأنشطة المرتبطة بها لكسب رزقهم. وقد سمعنا جميعا كيف يجري المضي قدما بعمل الصندوق لضمان وصوله إلى أبعد القرى والسكان، وكيف تُحدث مشروعات الصندوق وبرامجه أثرا مباشرا على تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

فلنكن جميعا مناصرين للصندوق ولنواصل الدفاع عنه بصفته أحد أصحاب المصلحة الأساسيين في القضاء على الفقر والجوع.

وبهذا القول، أعلن اختتام الدورة السادسة والأربعين لمجلس المحافظين.

يمكن الاطلاع على الملاحق من خلال الروابط الإلكترونية الواردة أدناه:

الملحق الأول: **جدول الأعمال** و**جدول العمل للدورة**

الملحق الثاني: **القرارات التي اعتمدها مجلس المحافظين في دورته السادسة والأربعين**

الملحق الثالث: الروابط إلى المضمون الرقمي للدورة السادسة والأربعين لمجلس المحافظين

التسجيلات بالفيديو: اليوم الأول – اليوم الثاني

الملحق الرابع: **قائمة الوفود في الدورة السادسة والأربعين لمجلس المحافظين**

الملحق الخامس: **قائمة الوثائق التي عرضت على الدورة السادسة والأربعين لمجلس المحافظين**

الملحق السادس: **تركيبة البلدان في هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق**

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
Via Paolo di Dono, 44 - 00142 Rome, Italy
رقم الهاتف: 54591 06 39+ – رقم الفاكس: 5043463 06 39+
البريد الإلكتروني: ifad@ifad.org
www.ifad.org

facebook.com/ifad
instagram.com/ifadnews
linkedin.com/company/ifad
twitter.com/ifad
youtube.com/user/ifadTV